مجلة علمية محكمة

مجلة البحوث والاستشارات الاقتصادية

العدد الرابع (4) يناير 2022

مجلة دورية علمية محكّمة تعنى بنشر الإنتـــاج العلمي في مجـــال العلوم الاقتصـــادية والإدارية والمالية والسياسية.

تصدر مرة في السنة عن مركـــز البحـــوث والدراسات الاقتصادية.

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس – ليبيا

www.uot.edu.ly/eco

مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية
العدد الرابع – يناير/2022
Journal of Researchs and Economical Studies (JRES)
4th ISSUE 1/2022

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير — مدير هيئة التحرير
أ. د. محمود المغبوب — د. حميدة ميلاد أبورونية

تصميم وتنفيذ
م. مهاب عرفه

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ. د. سليمان سالم الشحومي — ا. د. نوزارد عبدالرحمن الهيتي
ا. د. احمد المبروك بولسين — د. عبدالمجيد الكوت

- لا يجوز إعادة طبع البحوث المنشورة إلا في حالة الحصول على موافقة كتابية من قبل هيئة التحرير.
- البحوث تعبر عن رأي الباحثين ولا تعبر عن رأي هيئة التحرير بالضرورة.
- هيئة التحرير ترحب دائماً بكل ما يردها من دراسات وأبحاث علمية في مجال اختصاص المجلة.

الافتتاحية

تواصل المجلة رسالتها العلمية والثقافية في تعميق المعرفة ونشرها، لتضع بين يدي قارنها الكريم باقة من البحوث العلمية القيمة، ومواصلة بذلك تقديم كل جديد ومفيد لعقل القارئ وفي هذا العدد موضعات هامة مثل التعايش السلمي على دخل الفرد، واستخدام نماذج أريما في التنبؤ لعرض النقود في الاقتصاد الليبي، والتنشئة السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي في ليبيا، والتهريب في ضوء الشريعة الإسلامية – دراسة حول واقع اللجنوب الليبي، وتداعيات جائحة كورونا على التعاون الإنمائي الدولي، ومشاكل السيولة وأثرها على ولاء العملاء في المصارف التجارية وغيرها.

وتسعى المجلة في أعدادها القادمة بالاهتمام بالدراسات النقدية وإعطائها مساحات كافية على صفحاتها وإفساح المجال لها في النشر، لأنها شيء لازم لترقية عملية الابداع، وأيضا لدورها في تطوير النتاج الإبداعي.

كما تشمل الأعداد القادمة بإذن الله حوارات مع شخصيات فكرية وأكاديمية في مجال الاقتصاد والسياسة، وعرض ملخصات لأهم الكتب المنشورة في الساحة الاقتصادية والسياسية عربياً ودولياً كما تستهم بالقضايا تكتسب إهتمام متزايد مثل، نظم المعلومات ودورها في الإدارة حيث يواصل الذكاء الإصطناعي اقتحام سوق العمل بصورة متزايدة، ولمساعدة الشركات على إتخاد القرارات الملائمة، وكذلك الثورة الصناعية القائمة على الاستخدام المكثف لأدوات التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الرقمية المتطورة في عمليات التصنيع المعتمدة اساساً على الذكاء الاصطناعي ومنصات الإنترنت والروبوتات الذكية، وغيرها من التقنيات

وختاماً، نأمل ان تكون بهذا العدد قد أرسلنا بعض من نسائم ربيع العلم والثقافة في أوصال برد الشتاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. محمود المغبوب
رئيس هيئة التحرير
2022/ 01/ 31
طرابلس – ليبيا

نبذة عن مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

التعريف بالمجلة:

مجلة دورية علمية محكّمة تعنى بنشر الإنتاج العلمي في مجال العلوم المختلفة، تصدر مرة في السنة عن قسم البحوث والإستشارات والتدريب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس – ليبيا، تهدف إلى منح الفرصة للباحثين والأكاديميين لنشر إنتاجهم العلمي وفق ضوابط علمية تخضع لمعايير البحث العلمي وتلتزم بقوانين الملكية الفكرية.

الرؤية:

التميز والريادة في نشر الإنتاج العلمي المحكّم.

الأهداف:

1- أن تكون مرجعاً علمياً محكّماً في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية والسياسية.
2- تلبية رغبات الباحثين والأكاديميين في نشر إنتاجهم العلمي.
3- المساهمة في إثراء عالم المعرفة بنشر الإنتاج العلمي المحكّم.

ضـوابط النشر:

1- يقدم الباحث تعهداً (حسب النموذج المعد لذلك) يفيد بأن الإنتاج العلمي المقدم لغرض النشر في المجلة لم يسبق نشره بأي صورة، وأنه غير مقدم للنشر لأي جهة أخرى، وأنه ليس ملخصاً لأي انتاج علمي سبق نشره.
2- يخضع كل الإنتاج العلمي المقدم لغرض النشر في المجلة لبرنامج (Software) معتمد لغرض الكشف عن أية مخالفات لقوانين الملكية الفكرية (السرقة الأدبية) (Plagiarism) للتأكد من أمانته العلمية.
3- في حالة ثبوت أية مخالفات لقوانين الملكية الفكرية يمنع مقدم الانتاج العلمي من النشر في المجلة بشكل نهائي.

4- يقدم الإنتاج العلمي في ثلاثة نسخ ورقية (Hardcopy) على مقاس (A4)، بالإضافة إلى نسخة واحدة على قرص مدمج (CD) مكتوباً ببرنامج (Word) تحت نظام التشغيل (Windows).

5- لهيئة التحرير حق الفحص المبدئي للإنتاج العلمي المقدم للنشر وتقرير أهليته للتحكيم أو رفضه.

6- لهيئة التحرير حق طلب أي مستندات تراها ضرورية لإتمام عملية الفحص المبدئي أو التحكيم،على سبيل المثال لا الحصر: (نماذج تحليل البيانات الاحصائية- صحائف الاستبانة المملؤة من قبل المستجوبين- التقارير..الخ).

7- تعبئة نموذج التعارف الخاص بالمجلة الذي يحتوي على بعض البيانات الضرورية للاتصال بالباحث.

8- تكون فترة استلام الإنتاج العلمي من قبل الباحثين حسب المدة المذكورة في إعلان فتح قبول الإنتاج العلمي للنشر في المجلة.

9- يتم استلام الإنتاج العلمي لغرض نشره في المجلة عن طريق اليد أو عن طريق البريد الالكتروني للمجلة.

10- تعطى الأولوية في النشر للإنتاج العلمي التطبيقي (العملي)، كما تعطى الأولوية أيضا للإنتاج العلمي الذي يعالج مشاكل قائمة تمس ليبيا.

11- يخضع ترتيب الإنتاج العلمي للنشر في المجلة تبعاً لاعتبارات فنية تحدد من قبل هيئة التحرير.

12- كل الاراء الواردة في الإنتاج العلمي تعبر عن أصحابها فقط، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة.

ضوابط التحكيم:

1- يخضع أي إنتاج علمي للتحكيم من قبل محكّمين تختارهم هيئة التحرير ممن يشهد لهم بالتفوق الأكاديمي والعلمي.

2- تكون عملية التحكيم سرية (لا يتم ذكر اسم الباحث ولا اسم المقيم).

3- يعباَ نموذج خاص بالتحكيم يحتوي على قسمين القسم المفصل: والذي يتم فيه ذكر الملاحظات الخاصة بالإنتاج العلمي بخط اليد وبشكل مفصل. أما القسم المختصر: فيتم فيه منح الإنتاج العلمي (درجات) لكل بند حسب اهميته، يكون مجموع الدرجات 100 درجة.

4- هناك ثلاثة احتمالات لنموذج التقييم وهي: (1- صالح للنشر بدون أي تعديلات 2- صالح للنشر بتعديلات 3- غير صالح للنشر).

5- كل إنتاج علمي يتحصل على أقل من 70 درجة من أصل 100 درجة في نموذج التقييم يعتبر غير صالح للنشر بشكل تلقائي.

6- على هيئة التحرير متمثلة في مدير التحرير او من يخوله القيام بتبليغ نتيجة التقييم للباحث في مدة لا تتجاوز 15 يوماً من تسلّم نموذج التقييم النهائي وبالطريقة التي يراها مناسبة في حينه.

7- في حال وجود تعديلات ترسل للباحث لإجراء التعديل في مدة لا تتعدى 30 يوماً.

8- هيئة التحرير لا تتحمل أية مسئوليات عن التأخر من قبل الباحث في استلام نتيجة التقييم أو القيام بالتعديلات وذلك حسب المدة المحددة في الفقرتين السابقتين (5،6).

9- في حالة وجود ملاحظات من قبل الباحث عن التقييم يقوم الباحث بسرد ملاحظاته مكتوبة (في النموذج المخصص لذلك) ثم تحال بعد ذلك إلى اللجنة الاستشارية العلمية للمجلة للبث فيها.

قواعد كتابة الإنتاج العلمي:

1- يجب أن لا يتجاوز الإنتاج العلمي المقدم للنشر (25) صفحة مقاس (A4)، متضمنة الملخص باللغة العربية وكذلك قائمة المراجع.

2- يكتب عنوان الإنتاج العلمي، واسم الباحث، أو الباحثين، والمؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوان المراسلة (الهاتف والبريد الإلكتروني)، على صفحة مستقلة قبل صفحات الانتاج العلمي.

3- يعد ملخص للإنتاج العلمي، على أن لا تتجاوز كلمات كل واحد منهما (200) كلمة.

4- يلي الملخص: كلماتٌ مفتاحية (Key Words) لا تزيد على خمس كلمات (غير موجودة في عنوان الانتاج العلمي)، تعبر عن المجالات التي يتناولها الانتاج العلمي.

5- يكون نوع الخط في المتن للبحوث العربية (Simplified Arabic)، بحجم (14)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (12).

6- يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية (Simplified Arabic)، بحجم (10)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (9).

7- تستخدم الأرقام العربية (, 1-2-3...) في جميع ثنايا البحث.

8- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.

9- يراعى في كتابة الإنتاج العلمي عدم إيراد اسم الباحث، أو الباحثين، في المتن صراحة، أو بأي إشارة تكشف عن هويته، أو هوايتهم، وإنما تستخدم كلمة (الباحث، أو الباحثين) بدلاً من الاسم، سواء في المتن، أو التوثيق، أو في قائمة المراجع.

10- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في منتصف الصفحة، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية أسفلها.

11- تدرج الجداول في منتصف الصفحة، وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

12- لابد من الإشارة إلى المصادر والمراجع أسفل كل شكل أو جدول.

13- يراعى في أسلوب التوثيق داخل المتن وفي قائمة المراجع والمصادر للمراجع باللغتين العربية والانجليزية أسلوب نظام جمعية علم النفس الامريكية ($APA-6^{th}$) الاصدار السادس ($American\ Psychological\ Association-\ 6^{th}$)، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب التالي: (اسم عائلة المؤلف "اللقب"، سنة النشر، رقم الصفحة).أما الترتيب في قائمة المراجع فيكون على النحو التالي : (كنية المؤلف

"اللقب"، اسم المؤلف، اسم الكتاب، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع).
ولمزيد من معلومات التوثيق ينصح بالرجوع إلى النظام المعتمد بالمجلة (APA-6th).

14- لا تتجاوز نسبة الاقتباس الحرفي لـ 15% من كل البحث على أن يكون الاقتباس الحرفي مشاراً إليه بعلامتي التنصيص " ".

15- لا يسمح بالاقتباس الحرفي إلاّ في المواضع التي تتطلب ذلك حسب مناهج وطرق وأساليب البحث العلمي المعتمدة.

16- لابد أن يحتوي الانتاج في شكل عنوان مستقل بالترتيب على النحو التالي: (الملخص- الكلمات المفتاحية – المقدمة – الدراسات السابقة – المشكلة – الأهداف- الفرضيات أو التساؤلات- الاهمية- مجتمع وعينة الدراسة- الاسلوب الاحصائي المستخدم- الاطار النظري (الأدبيات)- الاطار العملي (عرض التحليل الاحصائي والتعليق على الجداول بما يخدم الفرضيات أو التساؤلات والأهداف)- النتائج- التوصيات- قائمة المراجع والمصادر- الملخص (إذا كانت الدراسة باللغة العربية يكون الملخص باللغة العربية والعكس).

المحتـــــويات

العنـــــوان		الصفحة
آثر جائحة كورونا " كوفيد-19" على التعاون الإنمائي الدولي	أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي	9
السياحة الرياضية ودورها في تنمية السياحة في ليبيا	د. ليلى أسعد الفقي حسن أ. ليلى عبد السلام الواعر	43
مشاكل السيولة وأثرها على ولاء العملاء في المصارف التجارية	د. علـى حامـد أرحـــومة أ. أحلام أبو عائشة مسعود	60
أثر التعايش السلمي على دخل الفرد: دراسة تطبيقية على ليبيا (2010- 2019)	د. ليلى التهامي مرغم	81
استخدام نماذج ARIMA في التنبؤ بعرض النقود في الاقتصاد الليبي	د. عبدالرحمن علي محفوظ د. عيسى أبوالقاسم العيني	98
التنشئة السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي في ليبيا	أ. طارق الامين عصمان أ. فرج على العباني	122
التهريب في ضوء الشريعة الإسلامية: دراسة حول واقع الجنوب الليبي- دراسة وصفية تحليلية	د. محمد علي احمد حمزة	145
نمط وطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي 1990-2020: موضوع مقترح لإعداد رسالة الماجستير في الاقتصاد	إعداد: خلدون صالح سلامة	159

آثر جائحة كورونا " كوفيد-19" على التعاون الإنمائي الدولي

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي– أستاذ الاقتصاد السياسي

المعهد الدبلوماسي– دولة قطر

المقدمة:

شهد العالم خلال العام 2020 ظهور جائحة كورونا" كوفيد –19" التي كانت لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية وبات تشكل أزمة مركبة أثرت على كافة الدول الغنية والفقيرة، ولايزال العالم يجابه تحديات هائلة مع ارتفاع حجم الخسائر البشرية، حيث توفي قرابة خمسة ملايين نسمة من مختلف مناطق العالم، وبقاء عشرات الملايين من البشر خارج أسواق العمل، يحدث هذا في ظل حالة اللايقين من إمكانية تعافي الاقتصاد العالمية من هذه الجائحة غير المسبوقة.

كما أصيب الاقتصاد العالمي بالشلل التام، حيث حقق معدل نمو سالب بلغ (3.3–%) عام 2020. وتعرضت معظم اقتصادات العالم إلى الانكماش الذي قاد إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل مؤلم وغير متكافئ، حيث من المتوقع أن تصل إلى (205) مليون نسمة عام 2022 وتدني معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات الفقر ، حيث دفعت الجائحة نحو (97) مليون شخص إلى خانة الفقراء بسبب انخفاض حجم التدفقات المالية من الدول الغنية المانحة إلى الدول النامية لاسيما الفقيرة منها بسبب فقدان الكثير من الأشخاص لعملهم وتدني رواتب العاملين بالقطاع الخاص التي قادت إلى انخفاض حجم التحويلات النقدية عالمياً بنحو 20% ، حيث انخفضت قيمة هذه التحويلات ب(110) مليار دولار عام 2020، علاوة على تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو (35%) عام 2020، الأمر الذي سينعكس سلباً على جهود التعاون الإنمائي الدولي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

ويأتي هذا البحث الذي يهدف الى التعرف أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمي، وبيان حجم التغير في مسار التدفقات المالية الدولية من استثمارات أجنبية مباشرة

ومساعدات إنمائية دولية وتحويلات نقدية للعاملين التي باتت تشكل أهم عناصر التعاون الإنمائي الدولي.

سيعتمد في هذا الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المؤشرات ذات الصلة بمصادر التمويل الإنمائي الدولي بمختلف أنواعها، وذلك بالاعتماد على بيانات تقارير المنظمات والهيئات الدولية لاسيما تقرير افاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير التحويلات والهجرة، وتقرير مؤشرات التنمية العالمية، علاوة على تقرير العون الإنمائي الدولي.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا– التعاون الإنمائي الدولي – المساعدات الإنمائية– الاستثمارات الأجنبية المباشرة– التحويلات النقدية

1. المبحث الأول: أثر جائحة كورونا "كوفيد –19" على مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمي

تُعد الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصادات العالمية غير مسبوقة في مشهد الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العظيم (1929–1933) التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، كما أنها تختلف عما حدث في الأزمة المالية 2008 التي كانت أزمة مالية بامتياز، بينما الأزمة التي شهدها العالم مع مطلع العشرية الثالثة من القرن العشرين هي أزمة اقتصاد حقيقي، حيث تضررت كافة القطاعات الإنتاجية لاسيما القطاعات المرتبطة بنشاط السياحة والسفر، وفيما يلي بيان بأهم اثار جائحة كوفيد –19 على مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر التضخم والحساب الجاري ومؤشر صافي الاقتراض.

أولاً– الأثر على النمو الاقتصادي:

بعد أن حقق الاقتصاد العالمي نمواً قدره (2.8%) 2019 شهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة (–3.1%) عام 2020 نتيجة للإغلاقات والتدابير الاحترازية التي اتبعتها جميع دول العالم لإبطاء وتيرة تفشي فايروس كورونا والتي أثرت جميع مفاصل الحياة الاقتصادية، وكان حجم الانكماش في

الاقتصادات المتقدمة البالغ (-4.5%) أكبر من نظيره في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية البالغ (-2.1%) لعام 2020.

شكل (1) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد العالمي للفترة (2020-2022) %

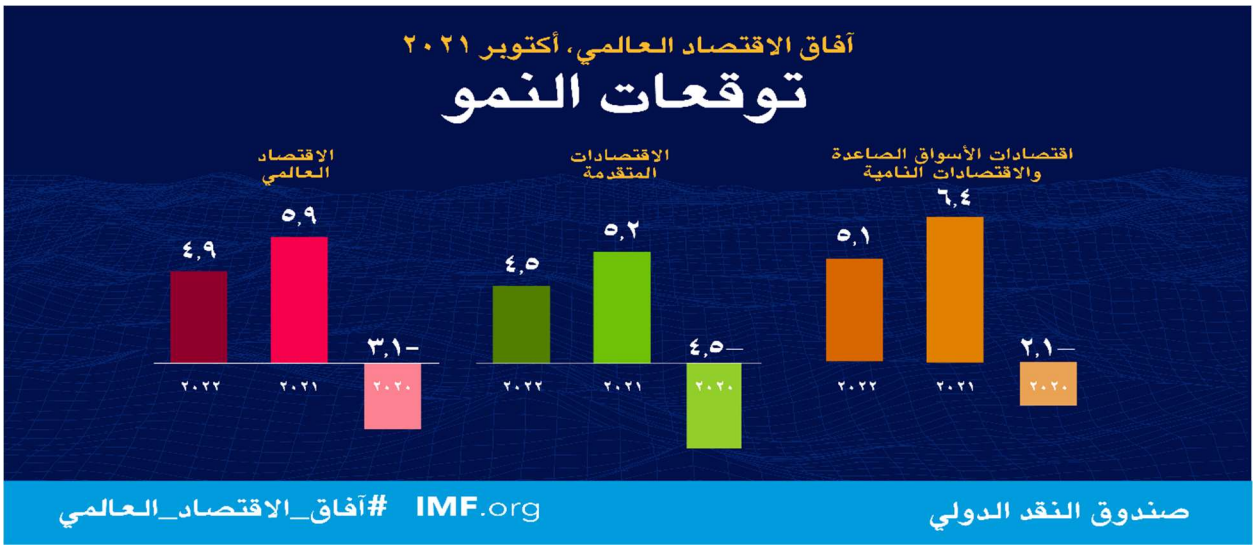

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, October 2021

ويلاحظ من الشكل أعلاه بأنه المتوقع أن يحصل نمواً اقتصادياً موجباً في الاقتصاد العالمي بنحو (5.9%) عام 2021 وفي الاقتصادات المتقدمة (5.2%). أما في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فمن المتوقع أن تحقق نمواً اقتصادياً بنحو (6.4%) وذلك نتيجة للتعافي التدريجي الذي حصل وساهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات من خلال تقديم الدعم على صعيد العالية العامة والسياسات النقدية.

ويتفاوت حجم الانكماش الاقتصادي بين مناطق العالم المختلفة فبلغ أعلى مستوى له في أمريكا اللاتينية (-7.0%) والكاريبي، وأدنى مستوى في الدول الآسيوية الصاعدة والنامية (-0.8%)، كما بلغ الانكماش الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى (-2.8%) ونحو (-6.3%) و(-3.4%) في منطقة اليورو والولايات المتحدة على التوالي، وحققت أفريقيا جنوب الصحراء (-1.9%) والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (2) توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بحسب المناطق في العالم (2020-2022) %

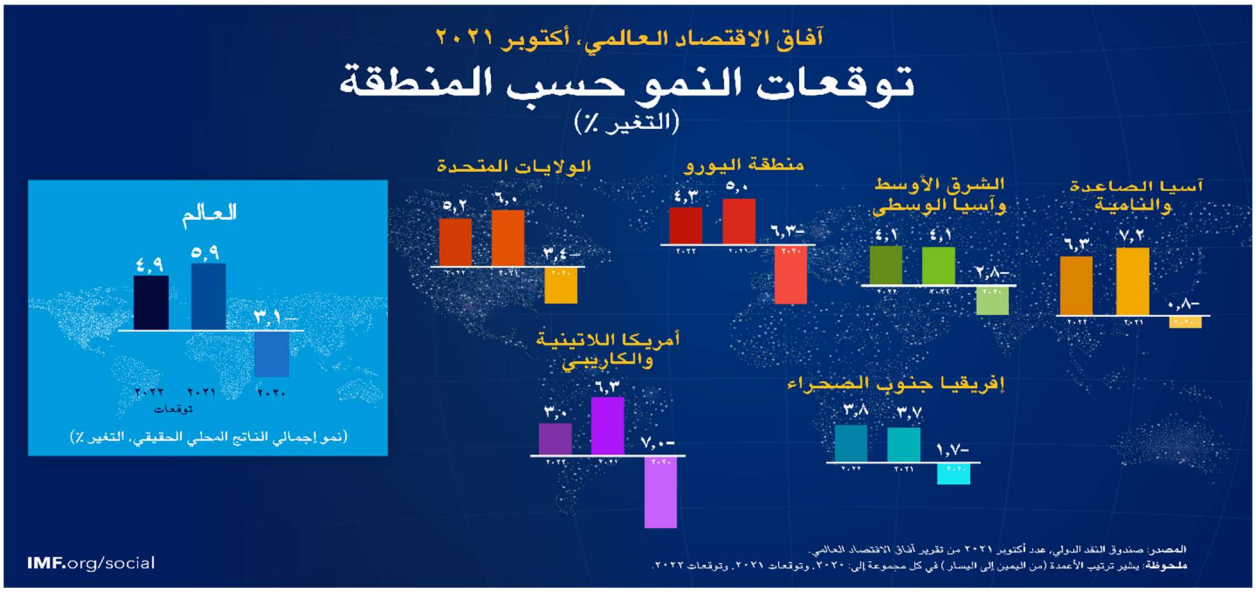

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/10/12/world-economic-outlook-october-2021#

ويمكن إيجاز توقعات النمو في مناطق العالم خلال العام 2021 وفقاً للشكل أعلاه بالآتي:

- **منطقة اليورو:** من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى 4.3% في 2021.

الولايات المتحدة: من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة 6.0%، وذلك نتيجة لخطة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الإدارة الأمريكية الجديدة بقيمة 1.9 تريليون التي تم إقرارها في 5 مارس 2021. الشيوخ الأمريكي يمرر خطة بايدن للإنعاش الاقتصادي. *https://www.cnbcarabia.com/news/view/81739/%*

- **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:** ستقود الإجراءات والتدابير المتخذة لتنشيط الاقتصاد إلى تحقيق نمواً اقتصادياً بنسبة (6.3%).
- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في المنطقة انتعاشاً اقتصادياً بنسبة (4.1%) وذلك نتيجة للمستجدات الإيجابية التي حصلت في سوق النفط والغاز.

- **اسيا النامية والصاعدة:** من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في المنطقة نمواً الأعلى على صعدي مناطق العالم بنسبة (7.3%) في 2021، نتيجة لتدابير المتخذة التي قادت لزيادة الطلب على الاستهلاك ونشاط الخدمات، وزيادة حجم الاستثمار مما قلل من الآثار السلبية للجائحة.
- **أفريقيا جنوب الصحراء:** يبدو أن النشاط الاقتصادي في المنطقة في طريقه إلى تسجيل نمو اقتصادي بنسبة 3.7% عام 2021. *International Monetary Fund, World Economic Outlook,2021)*

أما على صعيد الدول المتقدمة فرادى، فقد حققت جميعها انكماشاً اقتصادياً باستثناء ايرلندا حققت نمواً بنحو (2.5%)، وتخطى الانكماش الاقتصادي نسبة (-8%) في كل من إسبانيا (-10.8%) وفي المملكة المتحدة (-9.8%) وفي إيطاليا (-8.9%) وفي فرنسا (-8.0%) وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فقد حققت (23) دولة نمواً اقتصادياً بلغ (43,4%) في غويانا كحد أقصى و(0.6%) في ملاوي كحد أدنى (***IMF, April 2021, P131-134)***

ويظل التباعد الخطير في الآفاق الاقتصادية بين البلدان مصدرا رئيسيا للقلق. فالتوقعات تشير إلى أن الناتج الكلي لمجموعة الاقتصادات المتقدمة سيعود في عام 2022 إلى مساره الاتجاهي السابق على الجائحة ويتجاوزه بنسبة 0,9% في 2024. وعلى العكس من ذلك، تشير التوقعات إلى أن الناتج الكلي لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (ما عدا الصين) في عام 2024 سيظل أقل من تنبؤات ما قبل الجائحة بنسبة 5,5%، مما يسفر عن انتكاسة أكبر في جهود تحسين مستوياتها المعيشية.

وترجع هذه المسارات المتباعدة إلى "فجوة اللقاحات الكبيرة" والتفاوتات الواسعة في الدعم المقدم من السياسات. فبينما حصل حوالي 60% من سكان الاقتصادات المتقدمة على جرعات اللقاح الكاملة وبعضهم الآن بصدد الحصول على جرعات مُعَزِّزة، لا يزال حوالي 96% من سكان البلدان منخفضة الدخل دون تطعيم. وبالإضافة إلى ذلك، فإزاء تشديد أوضاع التمويل وزيادة مخاطر انفلات توقعات التضخم عن ركيزتها المستهدفة، تعمل الاقتصادات الصاعدة والنامية على التعجيل

بسحب الدعم المقدم من السياسات رغم زيادة القصور في الناتج [4]. **(غيتا غوبينات، التعافي العالمي مستمر، 12أكتوبر،2021)** .

ثانياً- الآثار على معدل التضخم

انخفض متوسط التضخم معبراً عنه بمتوسط التغير في أسعار المستهلك في الاقتصادات المتقدمة حوالي (0.5) نقطة مئوية عند نهاية عام 2020، حيث بلغ نحو (0.7%) مقارنة بنحو إلى 1.4% عام 2019، في حين بقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية عند مستوى (5.1%) في عامي 2019 و2020، والمتوقع أن ينخفض إلى (4.9%) عام 2021 بسبب هبوط الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية للسكان.

شكل (3) معدل التغير في استهلاك المستهلك " معدل التضخم " في الدول المتقدمة والنامية (2020-2021) %

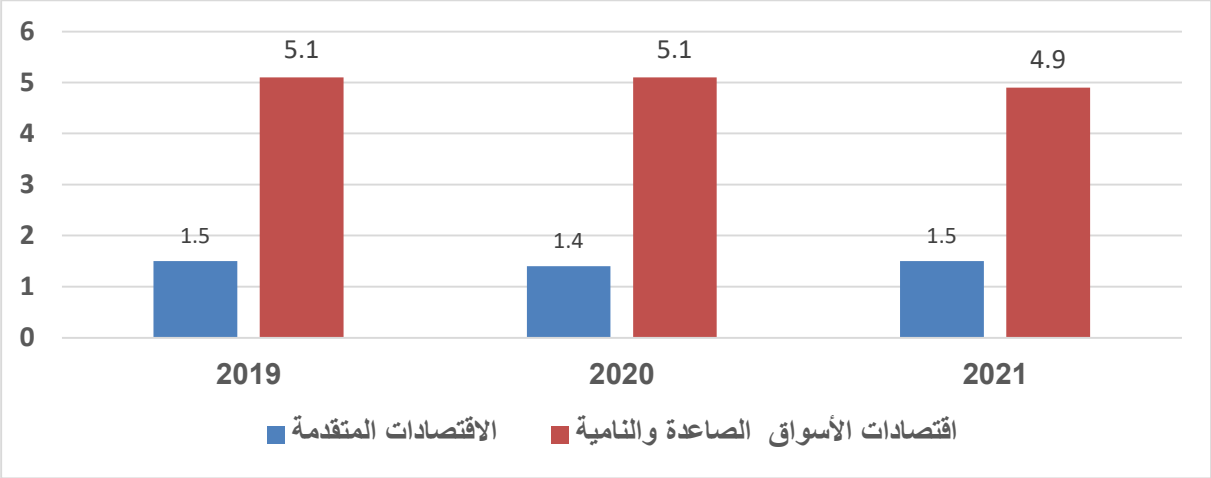

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021

أما على مستوى المناطق والأقاليم، فقد شهدت جميع المناطق في العالم هبوطاً في معدلات التضخم باستثناء الشرق الأوسط ووسط آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث ارتفع التضخم فيما من (7.4%، و8.5%) عام 2019 إلى (10.2% و10.8%) على التوالي. أما على صعيد الدول، فقد تخطى معدل التضخم في بعض الدول (20%) كما هو الحال في فنزويلا (2355%) وزيمبابوي (557.2%)، والأرجنتين (42%) وجنوب السودان (38%) وإيران (36.5%) واليمن

(26.2%) وهاندروس (22.8%) وليبيا (22.3%) وانغولا (22.3%)، وأثيوبيا (20.4%). (***(IMF, April 2021,P. 136-138***

وتشير التنبؤات إلى أن التضخم السنوي في الاقتصادات المتقدمة سيصل إلى الذروة عند متوسط 3,6% في الشهور الأخيرة من هذه السنة قبل أن ينخفض إلى معدل (2%) في النصف الأول من عام 2022، بما يتوافق مع أهداف البنك المركزي. وستشهد الأسواق الصاعدة ارتفاعات أسرع حتى تصل إلى متوسط (6,8%) ثم يتراجع هذا المتوسط إلى 4%. بيد أن التوقعات تأتي مصحوبة بقدر كبير من عدم اليقين، وقد يبقى التضخم مرتفعاً لفترة أطول. والعوامل المساهمة في ذلك قد تشمل الارتفاع الكبير في تكاليف المساكن ونقص الإمدادات لفترة مطولة في الاقتصادات المتقدمة والنامية، أو ضغوط أسعار الغذاء وانخفاض أسعار العملات في الأسواق الصاعدة. وقد قفزت أسعار الغذاء حول العالم بما يقارب (40%)أثناء الجائحة، وهو تحد قاس للبلدان منخفضة الدخل حيث تمثل هذه المشتريات نسبة كبيرة من إنفاقها الاستهلاكي.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/10/06/blog-ch2-weo-inflation-scares

ثالثاً- ميزان الحساب الجاري:

شهد مؤشر ميزان الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً بنسبة (-48.6%) من (342.1) مليار دولار عام 2019 إلى (175.8) مليار دولار 2020، ومن المتوقع أن ينخفض في عام 2021 إلى (124.8) مليار دولار عام 2021 وهذا الانخفاض يرجع إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري السلعي الذي يلعب دور المحرك الفعلي لتحقيق الحساب الجاري فائضاً أو عجزاً، بينما شهد ميزان الحساب الجاري ارتفاعاً بنسبة (275.9%) في الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، حيث ارتفاع قيمة ميزان الحساب الجاري من (52.2) مليار دولار عام 2019 إلى (196.2) مليار دولار عام 2020، والمتوقع أن ترتفع قيمة الحساب الجاري إلى (206.4) مليار دولار عام 2021 نتيجة للنمو المتوقع في الميزان التجاري السلعي ، والشكل التالي يُبين ذلك.

شكل (4) ميزان الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (2019-2021) مليار دولار

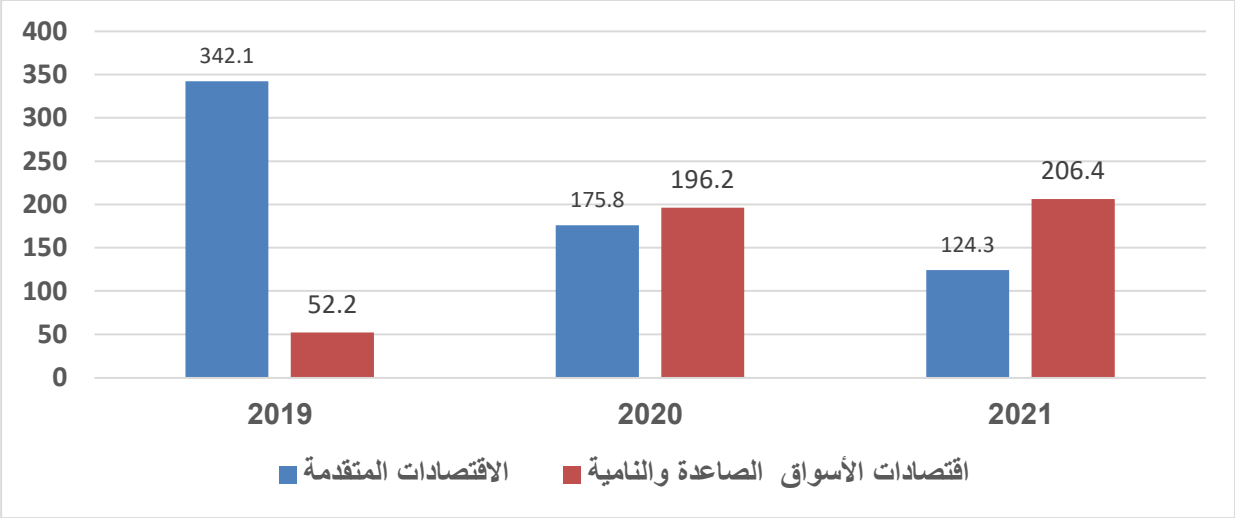

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021, P.143

كما انخفض ميزان الحساب الجاري كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات للاقتصادات المتقدمة من (2.2%) في عام 2019 إلى (1.3%) عام، 2021، من المتوقع أن ينخفض على (0.8%) عام 2021، أما في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فكان الوضع مغاير تماماً حيث ارتفاع ميزان الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات من (0.6%) عام 2019 إلى (2.4%) عام 2020، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (5) ميزان الحساب الجاري كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات (2019-2021) %

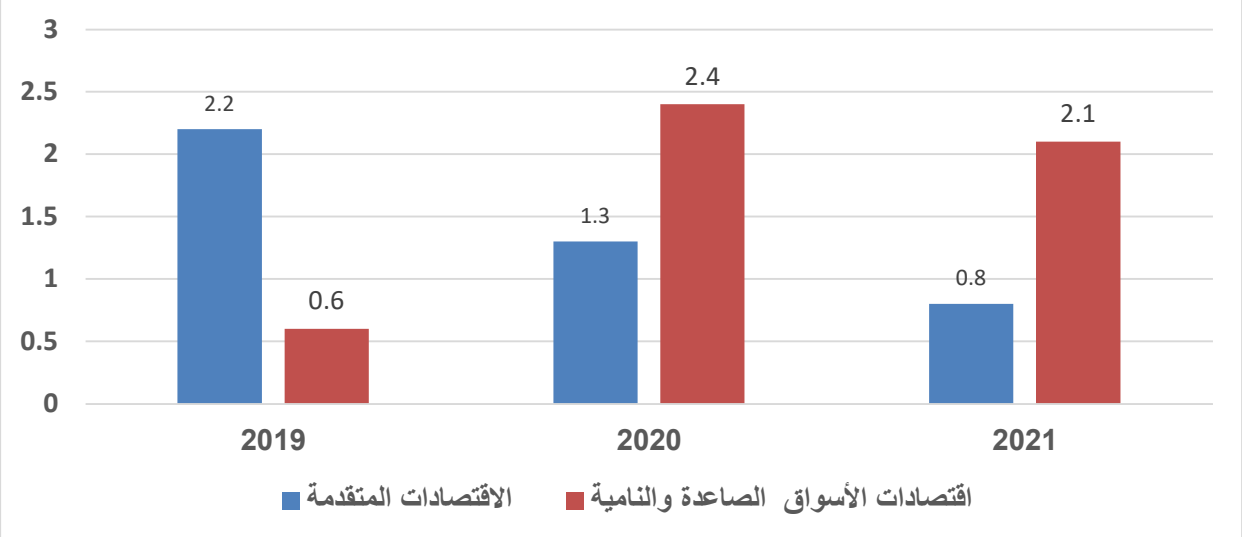

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2021, P.145

2. المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الدولية في ظل جائحة كورونا

تُعد التدفقات المالية المنسابة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية المتمثلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية والتحويلات النقدية أحد أهم مصادر تمويل التنمية في العديد من الدول النامية لاسيما الدول الفقيرة التي تفتقر للموارد المالية الكافية لتنفيذ البرامج والخطط التنموية التي تستهدف إنجاز أهداف وغايات أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ولاشك فإن لجائحة كورونا تأثير سلبي على حجم التدفقات المالية على الصعيد العالمي، حيث تعرضت لهبوط كبير نتيجة لانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات النقدية للعاملين، علاوة على تدني الموازنات التي تخصصها الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الدولية، فيما يلي استعراض لمسار التدفقات في ظل جائحة كورونا:

أولاً- الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز مصادر التمويل الخارجي للتنمية في البلدان النامية فهو غالباً ما يفوق المساعدات الإنمائية الدولية أو تدفقات المحافظة الاستثمارية، كما أنه يلعب دوراً رئيساً في التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19.

ويلاحظ تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة على الصعيد العالمي خلال الفترة (2000-2015)، حيث ارتفعت من (1300) مليار دولار عام 2000 إلى قرابة (2034) مليار دولار عام 2015 أي بنسبة زيادة تقدر بنحو (56.5%). لكنه سرعان ما انخفض بنسبة (50.9%) عام 2020 مقارنة بعام 2015 حيث وصلت إلى نحو (999) مليار دولار عام 2020. (UNCTAD,2021,P.248)

جدول (6) تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً للفترة (2000–2020) مليار دولار

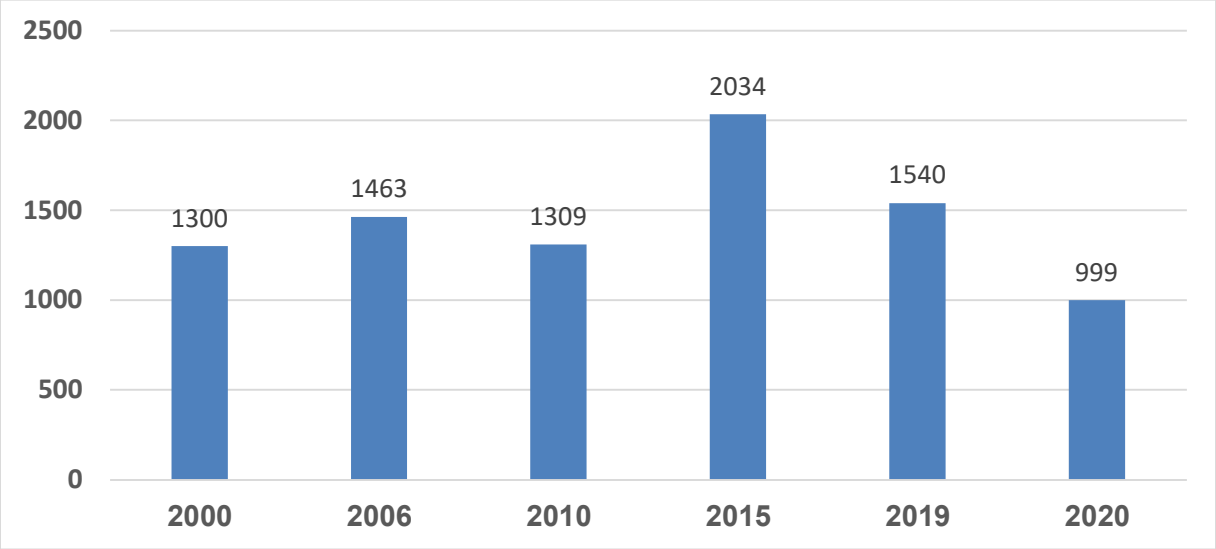

Source: United Nations Conference Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report, Various Issues

ويلاحظ من الشكل أعلاه هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2020 وهو العام الذي شهد جائحة كورونا بنسبة (54.2%) من (1540) ترليون دولار عام 2019 إلى نحو 999 مليار دولار عام 2020. وانتهى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عام 2020 أقل بـ (30%) بالمئة من المستوى المسجل إثر الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009، وفي مستوى غير مسبوق منذ تسعينات القرن الماضي.

ومن المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين (5 إلى 10%) إضافية خلال العام 2021، مع تواصل أزمة وباء كوفيد–19 التي أضرت بالاقتصادات، على أن يبدأ بالتعافي عام 2022 ببطء مصحوب بعدة عوامل من بينها تعافي الاقتصاد العالمي، تجديد مخزون راس المال، وإعادة هيكل سلاسل القيمة العالمية [8].

-*https://arabic.euronews.com/2021/01/25/unctad-estimated-global-foreign-direct-investment-remain-weak-2021*

وغني عن البيان فإن المخاطر المحيطة بجائحة كوفيد–19 والفترة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها حملات التلقيح والتباطؤ في صرف المساعدات الاقتصادية ستكبح تعافي الاستثمار الأجنبي المباشر

العالمي خلال العام 2021. ومن المرجح أن يبقى المستثمرون حذرين في تخصيص رأس مال لأصول إنتاجية جديدة في الخارج".

ومن المتوقع أن تستقطب الشركات الأوروبية أكثر من (60%) من صفقات التكنولوجيا من ناحية القيمة، لكن تشهد أيضا عدة اقتصادات نامية زيادة في الصفقات. وتستقطب الهند وتركيا "عددا قياسياً من الصفقات" في قطاعي الاستشارات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات. ويتركز شراء الشركات بشكل خاص في الاقتصادات المتقدمة (80%)، إذ أن الشركات الأوروبية "تزيد بشكل ملحوظ" من عمليات الاندماج والاستحواذ.

ويشير مشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية إلى تضاعف هذه التدفقات بنحو (2.75) مرة ما بين عامي 2000و 2015، ثم سرعان ما انخفضت بنسبة 3.2% عام 2020 مقارنة بعام 2019 نتيجة لتداعيات جائحة كورونا.

ويلاحظ ارتفاع حصة الدول النامية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصعيد العالمي من نحو (22%) كمتوسط للفترة (2000–2004) إلى (44.5%) عام 2019، وهذا يعكس الى حد كبير أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية في الدول النامية لاسيما الدول الأقل نمواً.

شكل (7) تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدول النامية (2000–2020) مليار دولار

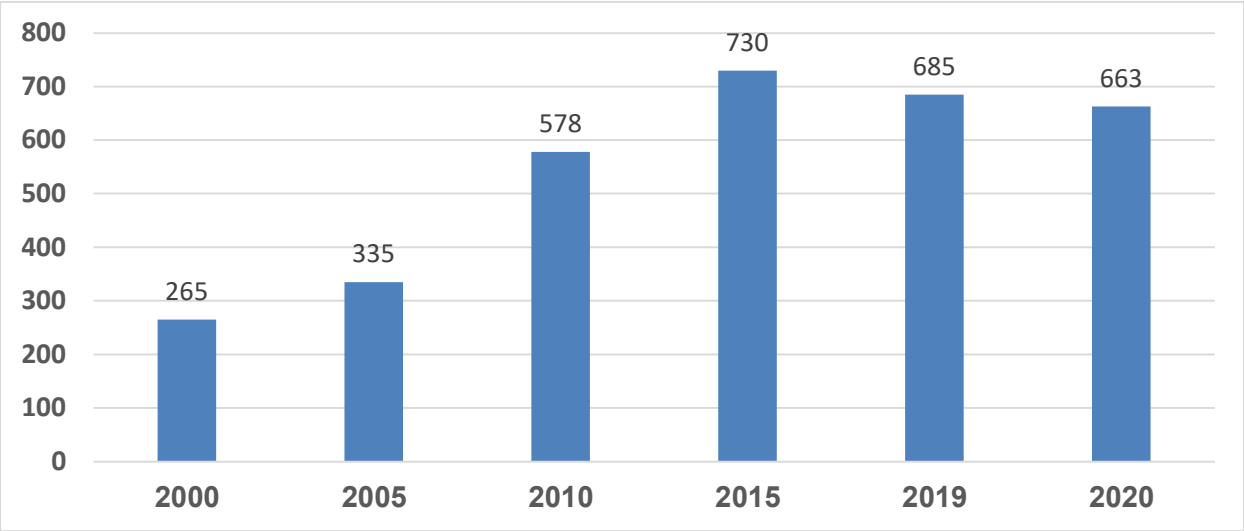

Source: United Nations Conference Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report, Various Issues

ويشير تقرير الاستثمار العالمي للعام 2020 إلى أن أفاق الاستثمار الأجنبي المباشرة في أقل البلدان نمواً الـ (47) رديئة للغاية. فهذه الفئة تعتمد اعتماداً شديداً على الاستثمار في الموارد الطبيعية، الذي يتأثر سلباً بصدمات أسعار النفط والسلع الأساسية. وستشهد الدول الأقل نمواً المعتمدة على السياحة أيضاً انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. وقد انخفضت بالفعل في 2019 قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلن عنها، وزادت تقلصاً بنسبة (19%) خلال الربع الأول من عام 2020. وفي عام 2019 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان الأقل نمواً بنسبة (6%) لتصل إلى 21 مليار دولار، وشكلت من ثم (4.1%) من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وزاد حجم الاستثمار الأجنبي في أقل البلدان الأفريقية نمواً الـ 33 بنسبة (17%) ليصل أعلى مستوى له خلال ثلاث سنوات بمبلغ قدره (12.4) مليار دولار، بينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الآسيوية التسعة الأقل نمواً للمرة الأولى منذ ثمان سنوات إلى (6,8) مليارات دولار، مما يشكل انخفاضاً بنسبة (27%). وشهد العديد من الاقتصادات المضيفة الأكثر تراجعاً شديداً في التدفقات الواردة. **(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2020، ص 15)**

وتجدر الإشارة إلى أنه بظهور فيروس كورونا سيكون هناك تأثير فوري على الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال انخفاض الاستثمارات في الأسهم، حيث سيوقف المستثمرون الاستثمارات الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ، تشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ انخفضت بالفعل بنسبة (71%) في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020 من (6. 89) مليار دولار أمريكي إلى (26.2) مليار دولار أمريكي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وتمثل الاستثمارات في مجالات جديدة أكثر من 80% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، بينما تتم عمليات الدمج والاستحواذ في معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي. **(منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، 2020، ص 4)**

ودفع الركود الاقتصادي الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة، علاوة على قيود الجديدة التي وضعتها الحكومات على الاستثمار ضمن التدابير التي اتخذتها لمواجهة

جائحة كورونا. ومن المتوقع أن ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة (45%) خلال العام 2020 وأن يفقد نحو (1.7) مليون شخص وظائفهم منهم (700) ألف من النساء، أي ما قدره (42) مليار دولار. وبناء على مراجعة الأرباح والخسائر والنفقات الرسمالية لأهم (5000) شركة متعددة الجنسيات حسب المنطقة والقطاع من المتوقع أن ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ما بين (21%) في حدها الأدنى و(51%) في حدها الأقصى عام 2020، بخسائر تتراوح ما بين (7.1) و(17.2) مليار دولار. ويتوقع أن ان يكون العراق، تليه مصر والسعودية وموريتانيا وتونس الأكثر تضرراً، فيما يتوقع أن تكون الكويت ولبنان الأقل تأثراً والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (8) تأثير كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في الدول العربية%

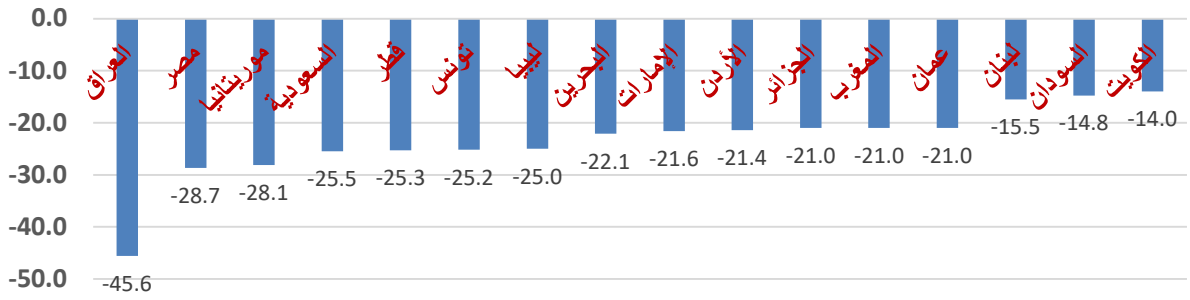

المصدر: تم إعداد الشكل من الباحث بالاعتماد على:

Source: The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate Report 2000 in the Arab Countries, Kuwait, 2020, P.36

وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع القطاعي للخسائر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون غير متكافئ من حيث الحجم، ومن المرجح أن يتأثر قطاعا الصناعة والتعدين بشدة، ثم قطاعا البناء والتشييد والتعليم، مما سيكون له تداعيات خطيرة بحسب دور كل قطاع ونمط الاستثمار في توفير فرص العمل.

(The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2020, P.36)

ثانياً- تدفقات التحويلات النقدية

تُعد التحويلات التي يرسلها العاملون في الخارج مصدراً رئيسياً للتمويل التنمية الدولية. كما تعتبر أكبر مصدر للتمويل الخارجي في العديد من البلدان الفقيرة، أضف إلى ذلك أنها كانت أقل تقلباً مقارنة بالمصادر الأخرى لحصيلة النقد الأجنبي في بلدان العالم النامي.

ظلت تدفقات الانبعاثات مرنة في عام 2020، مسجلة انخفاضًا أقل مما كان متوقعًا في السابق. وصلت تدفقات التحويلات المسجلة رسميًا إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى 540 مليار دولار في عام 2020، أي أقل بنسبة 1.6 % فقط من إجمالي عام 2019 البالغ 548 مليار دولار، وفقًا لأحدث موجز عن الهجرة والتنمية. كان الانخفاض في تدفقات التحويلات المسجلة في عام 2020 أقل مما حدث خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2009 (4.8%). كما كان أقل بكثير من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي، باستثناء التدفقات إلى الصين، انخفضت بأكثر من 30% في عام 2020. ونتيجة لذلك، تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. تجاوزت البلدان المتوسطة الدخل مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر (259 مليار دولار) والمساعدات الإنمائية الخارجية (179 مليار دولار) في عام 2020[12].

ا-www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/05/12/defying-predictions-remittance-flows-remain-strong-during-covid-19-crisis

ويشير مشهد تدفقات التحويلات النقدية الداخلة إلى الدول النامية خلال العقدين المنصرمين إلى تزايد حجم هذا التدفقات التي وصلت أعلى مستوى لها عام 2019، حيث بلغت (548) مليار دولار أمريكي محققة زيادة بنسبة تقدر بنحو 372.4% مقارنة بعام 2002، حيث بلغ حجم التحويلات الواردة للدول النامية نحو (116) مليار دولار أمريكي. غير أنه مع مطلع عام 2020 الذي شهد جائحة كورونا والتي كان لها تداعيات كبيرة على العديد من الاقتصادات المتقدمة والغنية، حيث حققت انكماشاً في النشاط الاقتصادي الذي قاد تسريح ملايين العمال وتقليص اجورهم الامر الذي قلل من حجم التحويلات النقدية للدولة النامية التي وصلت إلى (470) مليار دولار أي بانخفاض بنسبة (-7.3%) أي بقيمة (40) مليار دولار، ومن المتوقع أن تخفض التحويلات النقدية الواردة للبلدان النامية إلى (470) مليار دولار أمريكي عام 2021 والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (9) تدفقات التحويلات النقدية إلى الدول النامية (2002–2021) مليار دولار

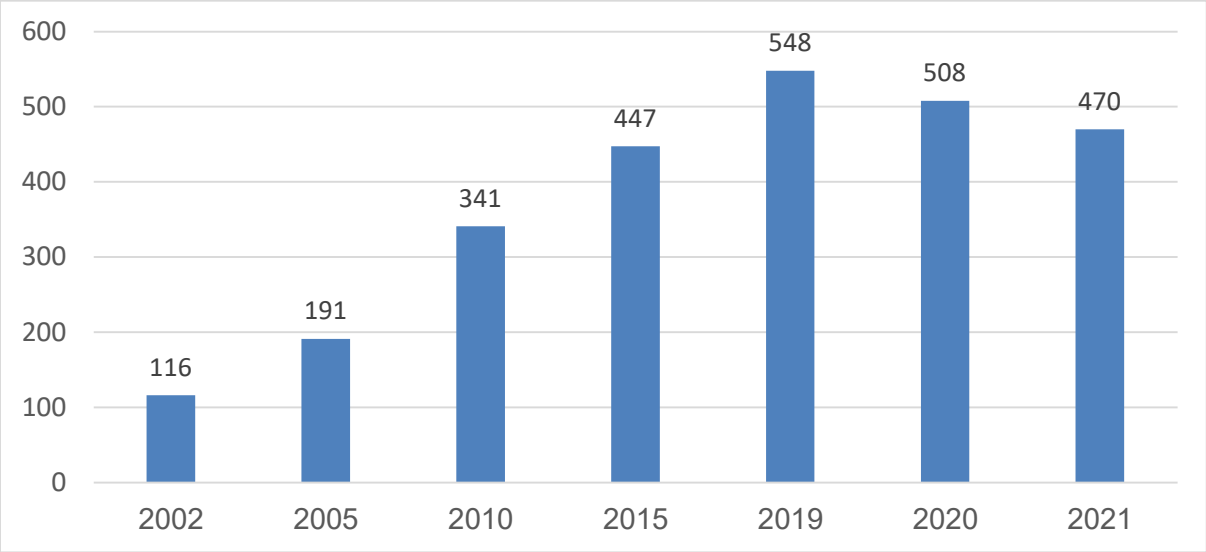

Source: world Bank, Migration and Remittance, Various Issue

وتعزى الزيادة الملحوظة في تحويلات العاملين في الخارج الى بلدانهم خلال الفترة (2002–2019) لعدد من العوامل من أبرزها، تزايد عدد العمالة المهاجرة حول العالم، وبوجه خاص، فيما بين الدول النامية وما ترتب عنه زيادة في دخولهم وانخفاض كلفة خدمات التحويلات في ضوء التحسن في البنية التحتية للصناعة المصرفية المساندة للتحويلات وانتشار شبكاتها عبر العالم. وهناك أيضاً التحسن النسبي في جمع البيانات المرتبطة بالتحويلات في ظل تزايد الوعي بأهميتها في دفع ومساعدة الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بالإضافة إلى الاهتمامات الدولية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. **(الهيتي، 2020، ص 61)**

ويلاحظ بأن التحويلات النقدية للقوة العاملة تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، حيث تخطت نسبة (30%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 في كل تونغا وهايتي ولبنان وجنوب السودان، وتراوحت النسبة في بقية الدول ما بين (26.2%) في طاجكستان و(20.6%) في ليسوتو [14]، والشكل التالي يوضح ذلك. **(*World Bank, 2020,P3*)**

شكل (10) التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020%

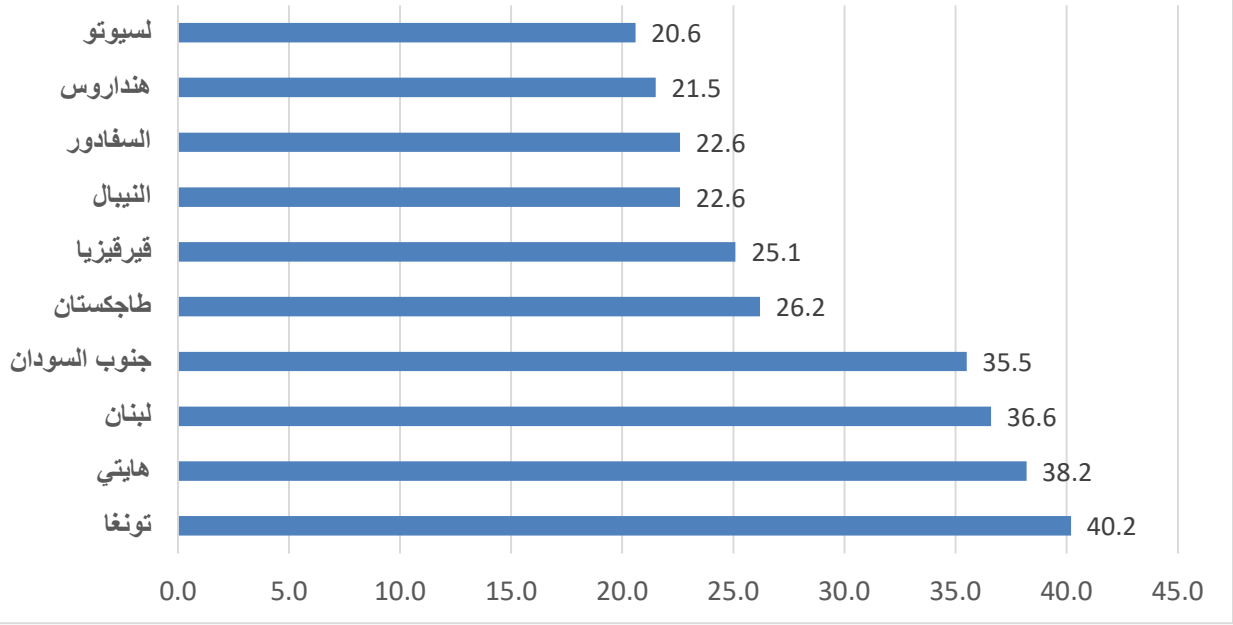

Source: *World Bank, Migration and Development Brief: Migration and Remittance Unit, 2020*

وتجدر الإشارة إلى التحويلات النقدية قد تخطت في (57) دولة هذه التحويلات (5%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وذهب معظمها إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. وعلى خلفية الأزمة الصحية الراهنة نتيجة جائحة كورونا، باتت الحاجة ماسة لهذا الدخل. وفي إبريل 2020، قدَّر البنك الدولي أن تحويلات العاملين في الخارج ستهبط بمقدار 20% في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. من جراء الجائحة في ظل الانكماش الذي أصاب البلدان التي تُشَغِّل عددا كبيراً من العاملين الوافدين(**سعد نور قيوم ورولاند كانغني كبودار، 2020**)

وتلقي حالة العجز بظلالها على اقتصادات البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء بسبب جائحة كوفيد-**19**. غير أن تداعيات الصدمة الاقتصادية ستكون أكثر حدة في العديد من الدول منخفضة الدخل والهشة بسبب توقف تحويلات العاملين بالخارج التي تشكل شريان حياة للدول منخفضة الدخل والهشة، حيث تسهم في دعم الأسر وتوفير الإيرادات الضريبية التي تحتاجها هذه الدول بصورة ملحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه مقارنة بالأزمات الاقتصادية السابقة، تمثل هذه الجائحة تهديداً أكبر بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الدخل من تحويلات العاملين بالخارج. ونظراً للطبيعة العالمية لهذه الأزمة، فإن البلدان المتلقية لن تشهد توقفاً في تدفقات التحويلات فحسب، بل ستنسحب منها تدفقات وستتسبب الجائحة في ضربة قاسية لتدفقات التحويلات قد يكون تأثيرها أسوأ مما جرى خلال الأزمة المالية لعام 2008، وهو ما سيحدث في نفس الوقت الذي تحاول فيه البلدان الفقيرة مقاومة أثر جائحة كوفيد-19 على اقتصاداتها. فالعاملون المهاجرون الذين يفقدون وظائفهم سيرسلون تحويلات أقل إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية على الأرجح، كما ستفقد البلدان المتلقية مصدرا مهما للدخل والإيرادات الضريبية في وقت هي في أمس الحاجة إليه.

فمن مصلحة البلدان الغنية ألا يعود المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية وأن يتم توفير الموارد للبلدان الفقيرة لمساعدتها في التصدي للجائحة. وتسجل البلدان الغنية معدلات إصابة أعلى بكثير، وترتفع المعدلات لاسيما بين العاملين المهاجرين بسبب تردي الأوضاع التي يعملون ويعيشون بها. ومن المحتمل أن يجلب المهاجرون العائدون الفيروس إلى بلدانهم. وإذا ما حدث ذلك، ستصبح البلدان الفقيرة بيئة حاضنة يسيطر عليها الفيروس الذي سينتقل بانتقال اللاجئين الذين يسعون إلى العيش في بلدان جديدة .وبالتالي لن يتخلص العالم من الفيروس إلا بعد مرور عدة عقود. وتوجد ثلاثة إجراءات أساسية يتعين اتخاذها فوراً تتمثل بالآتي:

- يتعين أن تحافظ البلدان المضيفة على استقرار وظائف العاملين المهاجرين في اقتصاداتها.
- سيتعين مساعدة البلدان التي تستقبل المهاجرين العائدين في احتواء موجات تفشي الفيروس والتخفيف من حدتها والحد من تصاعدها.
- نظراً لمحدودية الحيز المتاح للتصرف أمام حكومات البلدان الفقيرة، ستحتاج هذه البلدان إلى مساعدة المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين. ***(Antoinette Sayeh and Ralph Chami, 2020, P.19)***

ثالثاً- المساعدات الإنمائية الدولية:

تمثل المساعدات الإنمائية إحدى أهم مصادر تمويل التنمية الدولية خلال العقود الخمسة المنصرمة إذ تعتمد العديد من الدول النامية على تلك المساعدات في تنفيذ العديد من البرامج

والمشاريع التنموية لا سيما في مجالات التنمية البشرية والبنية التحتية، كما وتعد المساعدات الإنمائية الرسمية اليوم أحد مصادر التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

وتوجد ثلاثة أسباب لتقبل الدول النامية للمساعدات منها سبب رئيسي وسببين فرعيين، السبب الرئيسي هو السبب الاقتصادي والبعد التنموي، حيث تُعد المساعدات ركيزة أساسية وجوهرية في عمليات التنمية للدول النامية، حيث تعالج الندرة في الموارد المحلية، وتساعد في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد، علاوة على الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي.

أما السببين الفرعين، فالأول ينبع من أن تكون هذه المساعدات لأغراض سياسية، على سبيل المثال المساعدات التي قدمت من الولايات المتحدة لدول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع مارشال لإعادة أعمار أوروبا، والمساعدات اتي قدمت الى دول جنوب شرق آسيا في خمسينات وستينات القرن الماضي، وكذلك إلى منطقة أمريكا الوسطى والمساعدات المقدمة لدول الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل والأردن لتثبيت دعائم الاستقرار والأمن بعد توقيع اتفاقيات السلام ، وأيضاً المساعدات التي قدمت لكل من العراق وأفغانستان بعد سيطرة الولايات المتحدة على البلدين وتغير نظم الحكم فيها. أما السبب الفرعي الثاني فهو الدوافع الأخلاقية، وتتمثل في أن تُؤمن الدول النامية بأن الدول المتقدمة التي تعيش في رفاهية تمد لها يد العون حتى تتقدم اقتصادياً وتحيي حياة كريمة، كما هو الحال في المساعدات المقدمة من الدول الاسكندنافية: السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا. (***Michael Todaro & Stephen Smith, 2015, P.750-752***)

وتُبين تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية استمرار الالتزام الدولي للدول المتقدمة النمو بتقديم موارد مالية وتقنية وبشروط ميسرة لدعم الجهود الإنمائية للدول النامية. وقد شهدت المساعدات الإنمائية الدولية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العشرين سنة المنصرمة، حيث ارتفعت من نحو (48.7) مليار دولار عام 2000 إلى نحو (173.6) مليار دولار عام 2020، محققة زيادة تخطت ثلاثة أضعاف ونصف، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (11) المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية الدولية المستلمة بالأسعار الجارية (2000–2020) مليار دولار

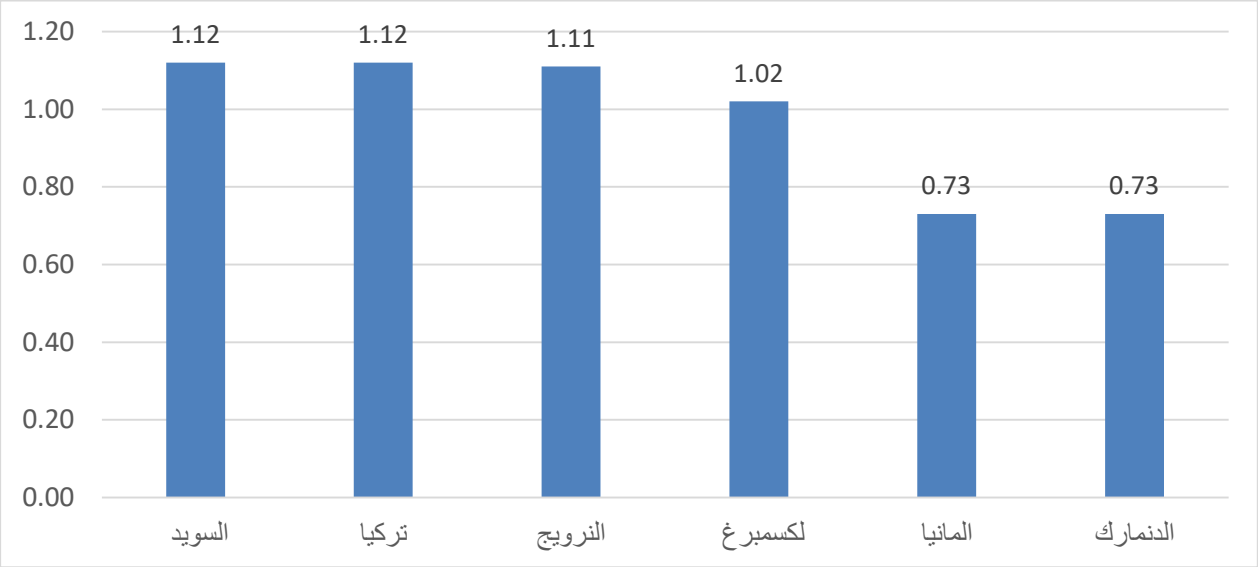

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD

ويلاحظ من الشكل أعلاه انخفاض حجم المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية بنسبة (-11.5%) في عام 2020 مقارنة بعام 2019 نتيجة لجائحة كوفيد -19 التي أثرت على اقتصادات الدول المانحة مما اضطرت إلى تخفيض المخصصات المالية التي ترصد للمساعدات في موازنتها لعام 2020.وكان أكبر تخفيض في ألمانيا بنسبة (-63.8%) والمملكة المتحدة بنسبة (-46.5%) الولايات المتحدة بنسبة (32.1%) والجدول التالي يوضح ذلك. (***Development Initiatives, 2021, P.25***)

جدول (1) المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من بعض دول " الداك" لعامي 2019و2020 مليون دولار

الدولة	2019	2020
بلجيكا	1,005	2,880
كندا	2,074	1,092
الدنمارك	1,273	1,302
المفوضية الأوروبية	9,402	9,393

ألمانيا	6,226	2,254
هولندا	3,722	1,885
نيوزيلندا	93	281
النرويج	2,364	3,152
إسبانيا	291	230
السويد	2,671	3,076
سويسرا	1,130	1,283
المملكة المتحدة	11,976	6,403
الولايات المتحدة	31,595	21,201

Development Initiatives, Aid data 2019–2020: Analysis of trends before and during Covid-19, February 2021, P.25

ويلاحظ من الشكل أعلاه بأن التدني الكبير في حجم المساعدات الإنمائية الدولية يرجع إلى قيام السلطات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بخفض التخصيصات المالية لموازنة المساعدات في عام 2020، وسيكون لذلك تداعيات كبيرة جداً على جهود الدول النامية وبالأخص دول أفريقيا جنوب الصحراء التي تعتمد عليها في تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج الهادفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لاسيما فيما يتعلق بمحاربة الفقر والجوع والارتقاء بالخدمات العامة لاسيما الصحة والتعليم الكبير.

وبالمقابل فقد ارتفعت المساعدات المقدمة من دول الاتحاد الأوربي الزيادة تبلغ نسبتها (15%) بالقيمة الأسمية وتعادل (0.5%) من إجمالي الدخل القومي (GNI)، مقابل 0.41% في عام 2019، وفقًا للأرقام الأولية التي نشرتها الجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC). وقامت 15 دولة عضو بتحسين مساعدتها الإنمائية الرسمية بالنسبة إلى دخلها القومي الإجمالي بما لا يقل عن (0.01%) ، وهذه الدول هي: النمسا وبلجيكا وبلغاريا وكرواتيا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا والمجر ولاتفيا ومالطا ورومانيا وسلوفاكيا وإسبانيا والسويد. أما في قبرص واليونان، فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من الدخل القومي الإجمالي بما لا يقل عن (0.01)نقطة مئوية [19].

وغني عن البيان فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يؤكدون بذلك على موقعهم كجهة مانحة رائدة في العالم، حيث يقدمون (46%) من إجمالي المساعدة العالمية، وقد حققوا بذلك قفزة كبيرة إلى الأمام نحو الوفاء بالالتزام بتوفير (0.7%) على الأقل من الدخل القومي الإجمالي الجماعي كمساعدة إنمائية رسمية بحلول عام 2030.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية الدولية لعام 2019 قد ذهب إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث استحوذت على حوالي (55.5) مليار دولار أي ما نسبته (33.1%) من إجمالي المساعدات على الصعيد العالمي، تليها دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (29.1) مليار دولار وبنسبة (17.3%)، ثم دول جنوب آسيا (15.5) مليار دولار بنسبة (9.2%) والشكل التالي يُبين ذلك [20].

شكل (12) التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية على الصعيد العالمي لعام 2019 مليار دولار

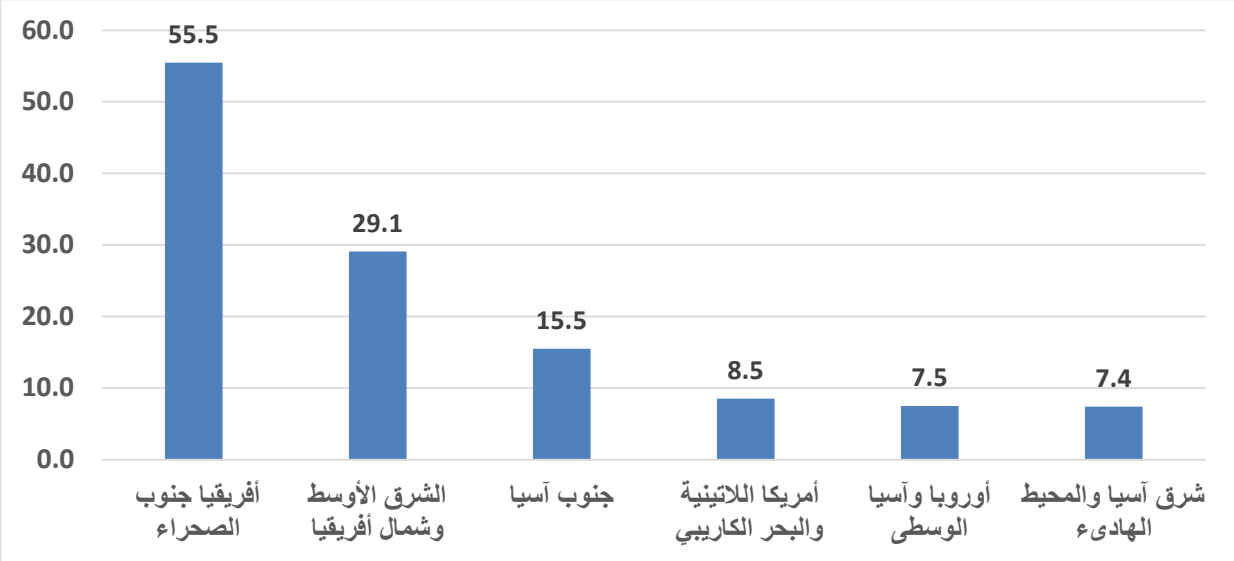

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS

وعند النظر على توزيع المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية الدولية بحسب الدول، نجد بأن سوريا كانت الدولة الأكثر استلاماً للمساعدات لعام 2019، حيث تلقت (10.2) مليار دولار أي ما

نسبته (6.1%)، تليها أثيوبيا (4.8) مليار دولار وبنسبة (2.9%)، ثم بنغلاديش (4.5) مليار دولار وبنسبة (2.7%)، فأفغانستان (4.3) مليار دولار وبنسبة (2.6%) والشكل التالي يُبين ذلك [21].

شكل (13) الدول العشر الأولى الأكثر استلاماً للمساعدات والمعونات الرسمية لعام 2019 مليار دولار

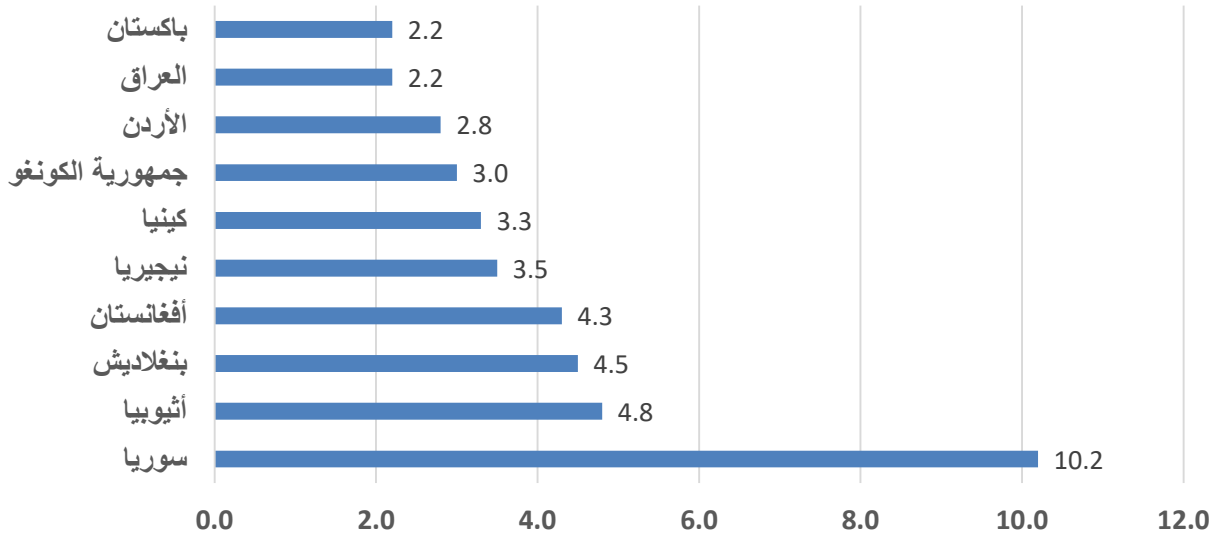

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD

وجدير بالذكر أن آثار الأزمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا ستكون بشكل خاص أكثر ضرراً وتأثيراً بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي كانت قدرتها على الصمود في وجه الأزمات والصدمات محدودة بالفعل والتي تمثل المساعدات بالنسبة لها قوة تعويضية حيوية. وأوضح تحليل بيانات المعونات شبه الآنية الصادرة عن معهد IATI أن الالتزامات تجاه أقل البلدان نمواً من انخفض المانحون الثنائيون من حيث الحجم (بمقدار 6.4 مليار دولار أمريكي) ومن المؤسسات المالية الدولية كنسبة (من 59٪ من الالتزامات إلى 41٪ في عام 2020)، على الرغم من زيادة التعرض لصدمات الأزمة التي سببتها الجائحة .

تظهر في بيانات المعهد الدولي لبحوث السياسات حجم التغييرات الإجمالية الهامة في المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2020، التي كان لها تأثيرات مختلفة على (85) دولة من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، التي شهدت انخفاضًا في الالتزامات في عام 2020؛ من بين

هؤلاء، (48) دولة لاحظت انخفاضًا بأكثر من الربع. في المقابل، (31) دولة شهدت زيادة في الالتزامات في عام 2020[22].

لقد أصبحت المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية متزايدة؛ نظراً لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تُقدر بنحو (49%). *Development Initiatives, 2021, P.24*

ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة طفيفة في عام 2019 بنسبة (1.4%) إلى 152 مليار دولار، لكن الركود الاقتصادي طويل الأجل قد يؤدي لانخفاضٍ حادٍ في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. يمكن أن ينخفض المستوى الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2020 بمقدار (11 – 14)مليار دولار؛ استناداً على تأثير الركود على أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (*https://unctad.org/news/global-foreign-direct-investment-falls-49-first-half-2020)*

إذ يتعلق الأمر بسرعة التعافي الاقتصادي العالمي، ثم إنه من المحتمل حدوث انخفاض قدره (25) مليار دولار بحلول عام 2021. *(https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-the-coronavirus-covid-19-crisis-on-development-finance-9de00b3b)*

ستكلف حماية (10%) من أضعف الناس في العالم، من أسوأ تداعيات الجائحة مبلغ 90 مليار دولار، وهذا يعادل أقل من (1%) من حزمة التحفيز العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد–19، والتي تعادل (12) تريليون دولار التي نفذتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين. *https://www.devinit.org/resources/coronavirus-and-aid-data-what-latest-dac-data-tells-us*

في حالة عدم الحصول على النسبة المطلوبة من المساعدات الكافية لجهود لإغاثة والإنعاش؛ فإن تكلفة التقاعس عن العمل في مجالات الصحة العامة، والتغذية، والفقر، والرعاية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والتعليم، والحماية، والاقتصاد، والاستقرار، والصراع ستزداد أضعافًا مُضاعفة. يجب أن تُقدم هذه المساعدات في ضوء حقوق الإنسان، وبمقتضى إطار عمل الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لجائحة كورونا.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GHRP-COVID19_July_update_0.pdf

3. المبحث الثالث: تداعيات كوفيد-19 على التنمية العالمية

نتج عن جائحة كورونا تأثيرات اقتصادية واجتماعية عميقة أدت إلى تراجع هو الأول من نوعه في مستويات التنمية البشرية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وخلفت جائحة كورونا تأثيرات واسعة النطاق في كل مجال من مجال من مجالات التنمية بصورة لم تحدثها أي أزمة من قبلها كأزمة الكساد العظيم 1929-1933 والأزمة المالية عام 2008. ويمكن أيجاز أهم الآثار الاقتصادية للأزمة بالآتي:

أولا-تزايد معدلات الفقر

انخفضت نسبة سكان العالم الذين في فقر مدقع من (15.7%) في عام 2010 إلى (10%) في عام 2015، غير أن وتيرة الحد من الفقر آخذة في التباطؤ في العالم ككل. وتشير تقديرات التنبؤ الآني إلى أن معدل الفقر العالمي في عام 2019 يبلغ (8.2%).

وحتى قبل تفشي جائحة كورونا، أشارت توقعات خط الأساس إلى أن (6%) من سكان العالم سيستمرون في العيش في فقر مدقع في عام 2030، ولن يتمكنوا من تحقيق غاية القضاء على الفقر. وعلى افتراض أن الجائحة ستبقى على المستويات المتوقعة حالياً وأن النشاط سيرجع إلى ما كان عليه في عام 2019 ، فأن من المتوقع أن يكون معدل الفقر (8.8%) في عام 2020، وهذه هي المرة الأولى التي تتسارع فيها وتيرة انتشار **الفقر المدقع** العالمي منذ عام 1998؛ حيث إنه من المحتمل أن يسقط ما بين 88 مليون و115 مليون شخص مرة أخرى في براثن الفقر المُدقع؛ بسبب جائحة كوفيد-19، مع توقع أعداد إضافية تتراوح بين 23 مليون و35 مليون شخص في عام 2021؛ مما قد يؤدي إلى ارتفاع أعداد الأشخاص الجدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ما بين 110 ملايين و150 مليونًا. ومن المتوقع حدوث أكبر زيادة في الفقر المدقع في جنوب أسيا والدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

شكل (14) نسبة الأشخاص الذي يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم 2010-2015، التنبؤ الآني لعام 2019 وتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 وما بعدها (نسبة مئوية)

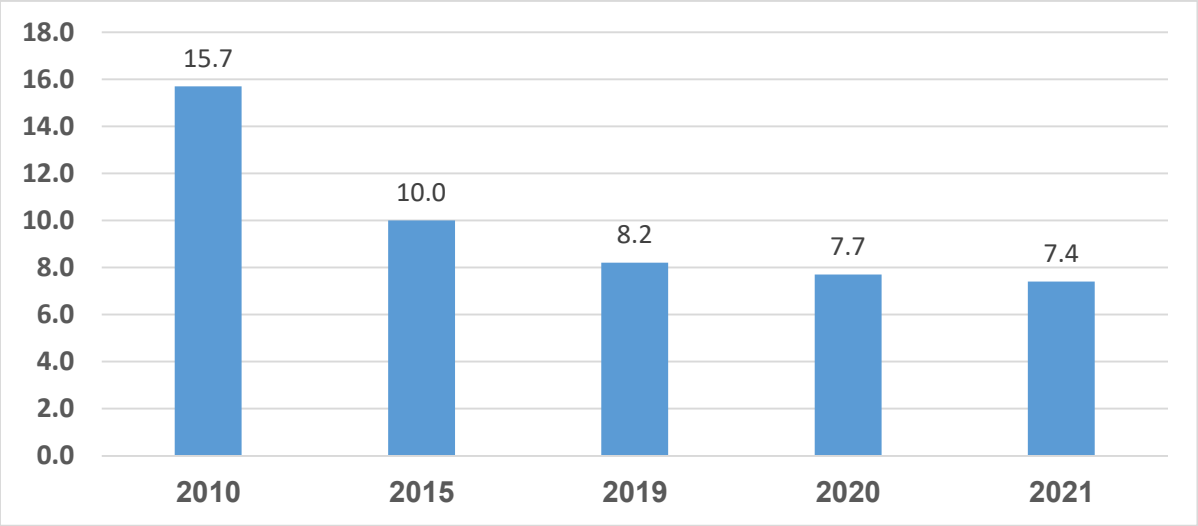

Source: United Nations, the Sustainable Development Report 2020, New York, 2020 P.24

وتجدر الإشارة إلى أنه من دون اتخاذ الحلول السياسية السريعة، يُمكن أن يصل معدل الفقر العالمي إلى (7%) في عام 2030، وذلك مقارنةً بتوقعات ما قبل حدوث الجائحة التي كانت تبلغ 3 في المائة. *https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prospity*

وغني عن البيان فإن جائحة كورونا تسببت في حدوث انهيار اقتصادي؛ حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% عام 2020، مما قضى على ثلاث إلى أربع سنوات من التقدم في الحد من الفقر. ففي بلد واحد من كل خمسة بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، يقل دخل الفرد اليوم عما كان عليه قبل عقد من الزمان، بل إن الضرر أشد وطأة على الدول الصغيرة والبلدان الهشة والمتضررة من الصراعات. ووفقاً لأحدث تقديرات البنك الدولي، من المتوقع أن تدفع الجائحة ما بين 55 و63 مليون شخص في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة إلى دائرة الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2021.

(Ayhan Kose & Akihiko Nishi. 2021, P.1)

ثانياً- التداعيات على أسواق العمل:

انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة العالمية بنسبة (2.2%) في العام 2020، حيث وصل إلى (58.7%). كما زادت البطالة العالمية بمقدار (33) مليون نسمة في عام 2020، مع ارتفاع معدل البطالة بنسبة (1.1%)، حيث وصلت إلى نحو (6.5%). وتشير التقديرات (قبل الدخول في تدابير دعم حساب الدخل) إلى انخفاض دخل العمل العالمي بنسبة (8.3%) عام 2020 والتي تبلغ (3.7) ترليون دولار أمريكي أو (4.4%) من إجمالي الدخل العالمي ***International Labor (Organization, Geneva, 2021, P.2)***

يشير تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية إلى أنه تم فقدان ما نسبته (5.2%) من ساعات العالمية خلال الربع الأول 2020 بانخفاض من (5.6%) كما هو مقدر بالنسبة للربع الرابع من عام 2019، أي ما يعادل (150) مليون وظيفة بدوام كامل (48 ساعة عمل أسبوعياً). وتسبب التنفيذ الصارم لتدابير احتواء الجائحة في جميع أنحاء العالم في زيادة الخسائر في ساعات العمل إلى الذروة في الربع الثاني من عام 2020، يقدر الانخفاض بنسبة (18.2%) (أعلى من التقدير السابق بنسبة 17.3%) أي ما يعادل (525) مليون وظيفة بدوام كامل.

جدول (1) التقديرات الإجمالية والفصلية للخسائر في ساعات العمل، في العالم وفق فئة الدخل (نسبة مئوية)

الدول وفق فئات الدخل	2020	الربع الأول 2020	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	الربع الرابع 2020
العالم	8.8	5.2	18.2	7.2	6.4
دول الدخل المنخفض	6.7	2.5	13.4	7.6	3.3
دول الدخل المتوسط المنخفض	11.3	2.5	29.0	9.3	4.5
دول الدخل المتوسط المرتفع	7.3	8.4	11.5	5.6	3.9
دول الدخل المرتفع	8.3	3.0	15.8	7.3	7.0

ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition, Geneva, 2021, P.6

قُدرت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم بحوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل مما يمثل انخفاضاً بنسبة 8.8 % في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019. كما ارتفع عدد السكان تحت خط الفقر بنحو 130 مليون نسمة خلال عام 2020(**International *(Labor Organization, 2020, P. 3***

وقد تأثر ما يناهز (80%) من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والمُقدَّر عددهم بنحو (2) مليار عامل تأثرًا كبيرًا بسبب تخفيض ساعات العمل؛ مما أدى لارتفاع مستوى الضعف داخل الأسرة. ويعمل الكثير في القطاعات الأكثر تضررًا، مثل خدمات الإقامة والطعام، والتصنيع والتجارة بالتجزئة. ولقد ألحقت الخسائر الاقتصادية الضرر بالنساء – بصورة أكبر – التي تشكل غالبية العمالة غير الرسمية وتمثل نسبة مفرطة من العمالة في هذه القطاعات على مستوى العالم.

ولن يقتصر الأمر على ذلك. فقد يؤدي استمرار الأزمة لمدة طويلة إلى تفاقم الضغوط في أسواق العمل في البلدان الغنية، وقد يفقد المهاجرون العاطلون عن العمل إقامتهم في البلدان المضيفة، ويضطرون للعودة إلى بلدانهم الأصلية. ومن المرجح أن ينضم هؤلاء إلى صفوف العاطلين في بلدانهم الأصلية في أسواق عمل تذخر بالفعل بالشباب العاطلين، مما سيفرض مزيداً من الضغوط على نظم الصحة العامة الهشة بالفعل. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الضغوط الاجتماعية في بلدان تفتقر بالفعل إلى الجاهزية لمواجهة الجائحة، وربما أيضاً إلى انتقال التداعيات عبر حدودها إلى بلدان أخرى. وقد يلجأ الأفراد الذين يحاولون الهروب من الأوضاع الصعبة في بلدانهم إلى بلدان أخرى، ولكن البلدان الأكثر ثراء، التي تحارب الفيروس بدورها، قد تتضاءل رغبتها في استقبال المهاجرين، مما قد يؤدي إلى تفاقم أزمة اللاجئين.

ثالثاً– ارتفاع مستويات الديون:

دخلت البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية جائحة كورونا وهي تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات الدين. وقد زادت الجائحة من خطر ضائقة الديون في بعض هذه البلدان: ففي خضم الانخفاضات الحادة في الإيرادات الحكومية والتدابير المكلفة التي اتخذتها الحكومات لدعم الموازنة، ارتفع حجم الديون الحكومية بمقدار 8 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 62%

من الناتج المحلي الإجمالي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يصل هذا المعدل إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي.

-https://blogs.worldbank.org/ar/voices/jayht-kwrwna-qd-ttrk-athara-aqtsadyt-daymt-fy-ashd-bldan-alalm-fqraan

من المتوقع أن يكون لجائحة كورونا تأثيرات كبيرة على الدول التي تخطى معدل الدين الخارجي 100% من الناتج المحلي الإجمالي كفنزويلا ومونتينيجرو موزمبيق ولبنان وزامبيا والسودان والصومال وبوتان التي سوف تعجز عن سداد أقساط واعباء الدين (*Homi Kharas & Meagan Dooly, 2020, P.13*)

شكل (15) الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019

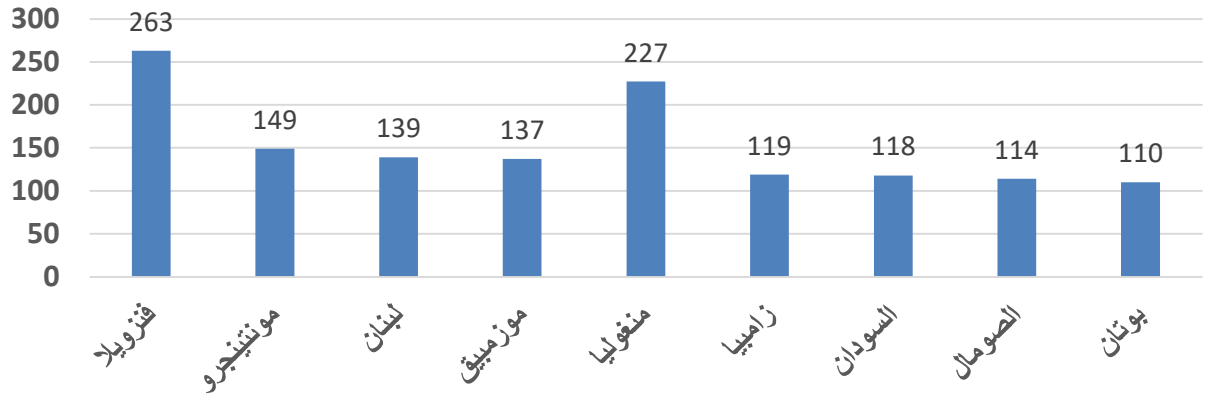

Source: Homi Kharas & Meagan Dooly, COVID-19's legacy of debt and debt service in developing countries, Brooking Institution, December 2020, P.13

الخاتمة:

الاستنتاجات:

1) انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2020 بنسبة (44.2%) من (1540) ترليون دولار عام 2019 إلى نحو 859 مليار دولار عام 2020. وانتهى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عام 2020 أقل بـ (30%) بالمئة من المستوى المسجل إثر الأزمة

الاقتصادية العالمية عام 2009، الامر الذي ستكون له تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

2) انخفاض حجم التحويلات النقدية للدولة النامية عام 2020 حيث وصلت إلى (470) مليار دولار أي بانخفاض بنسبة (-7.3%) وبقيمة (40) مليار دولار، قياساً بعام 2019، حيث كان حجم التحويلات النقدية للعاملين (508) مليار دولار. وهذا يرجع الى فقدان الملايين لفرص عملهم بسبب جائحة كورونا نتيجة للتدابير المتخذة والتي أدت إلى دخول اغلب دول العالم في انكماش اقتصادي غير مسبوق.

3) انخفاض حجم المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية بنسبة (-11.5%) في عام 2020 مقارنة بعام 2019 نتيجة لجائحة كوفيد -19 التي أثرت على اقتصادات الدول المانحة مما اضطرت إلى تخفيض المخصصات المالية التي ترصد للمساعدات في موازنتها لعام 2020.وكان أكبر تخفيض في ألمانيا بنسبة (63.8-%) والمملكة المتحدة بنسبة (46.5-%) والولايات المتحدة بنسبة (32.1%).

4) تتسارع وتيرة انتشار **الفقر المدقع** العالمي بشكل سريع عام 2020 وبشكل لم يسبق له مثيل منذ عام 1998؛ حيث ارتفعت نسبة الفقر العالمي من (8.2%) عام 2019 إلى (8.2%) عام 2020، ومن المتوقع حدوث أكبر زيادة في الفقر المدقع في جنوب أسيا والدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وسوف يؤشر ذلك على الجهود المستهدفة لتخفيض معدل الفقر العالمي الى نحو (6%) بحلول عام 2030 وفق أجندة التنمية المستدامة 2030.

5) ارتفاع معدلات البطالة الى نحو (6.5%) على الصعيد العالمي، نتيجة لخسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم التي قدرت بحوالي (255) مليون وظيفة بدوام كامل مما يمثل انخفاضاً بنسبة (8.8%)في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019، ومن المتوقع أن تستمر معدلات البطالة بالتصاعد مع استمرار جائحة كورونا وما يتبعها من تدابير واغلاقات تؤثر على أسواق العمل.

6) تزايد أعباء الديون الخارجية والدين الداخلي مما يلقي بظلال سلبية على إمكانات التعافي الاقتصادي من الندب الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا على الدول النامية الفقيرة لاسيما بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء.

التوصيات:

- ضرورة تكاتف جهود المجتمع الدولي على تحقيق المزيد من الترابط العالمي والتكامل بعد جائحة كورونا حيث سيعمل ذلك على وصول الرخاء إلى الدول الأكثر فقراً، حيث يُعد ذلك أمراً مهماً لضمان ديمومة الرخاء والازدهار في العالم برمته، وبما يساعد على تحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.
- حث المؤسسات المالية والهيئات الدولية المعنية بالتنمية الدولية على تقديم القروض والمساعدات للدول النامية لاسيما البلدان الفقيرة نظراً لضعف الإمكانات المتاحة لها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا التي أضرت كثيرا بالنشاط الاقتصادي المحلي، علاوة على التدفقات المالية الدولية المتمثلة بالتحويلات النقدية للعاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.
- دعم السياسات الحكومية الهادفة لدعم التحولات الخضراء والرقمية في ظل تحول العالم نحو الاقتصاد الرقمي والشمول الاجتماعي والتنمية البشرية مع تعزيز القدرة على تحمل الديون في الدول النامية وذلك في إطار مبادرة التعافي العالمي من تأثيرات ازمة جائحة كورونا وبما يقود إلى.
- العمل على إلغاء مدفوعات الديون للدول الأكثر فقراً لاسيما دول افريقيا جنوب الصحراء لتمكينها من اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيز اقتصاداتها وتحقيق التعافي من الندبات الاقتصادية التي تركتها جائحة كورونا والتي اثرت على جهودها لتحقيق غايات التنمية المستدامة 2030 لاسيما المتعلقة بتخفيض الفقر والجوع، والتقليل من التكلفة الهائلة التي سببتها الجائحة على حياة البشر والاستقرار الاجتماعي.

- زيادة حجم الموارد المالية المقدمة للدول الأكثر فقراً وأكثرها هشاشة بشروط ميسرة للغاية أو في شكل منح ومعونات لتمكينها من تطبيق برامجها الخاصة للتعافي الاقتصادي من جائحة كورونا.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية:

التقارير والدراسات الرسمية:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" الأونكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة، جنيف، 2020.
- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في زمن فيروس كورونا، 6-مايو 2020،

الدراسات والمقالات:

- سعد نور قيوم ورولاند كانغني كبودار، دعم المهاجرين وتحويلاتهم النقدية مع استمرار تفشي جائحة كوفيد-19، مدونة على موقع صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر، 2020
- **غيتا غوبينات، التعافي العالمي مستمر، وسط أجواء من عدم اليقين المتزايد، ومفاضلة أكثر تعقيدا على صعيد السياسات، 12أكتوبر، 2021**
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الشراكة العالمية في التنمية: قطر نموذجاً، المعهد الدبلوماسي، الدوحة، 2020
- فرانشيسكا سيللي وبراشي ميشرا، تضخم مروع في مسار غير مطروق نحو التعافي، 6 أكتوبر، 2021

ثانياً- المصادر باللغة الإنجليزية:

Books and Report

- *Antoinette Sayeh and Ralph Chami, The COVID-19 pandemic threatens to dry up a vital source of income for poor and fragile countries, Finance &Development, Volume (57), Number (2), June 2020.*
- *Ayhan Kose & Akihiko Nishi. COVID-19 could leave lasting economic scars in the poorest countries; it is in everyone's, World Bank, February 2021, P.*
- *Michael Todaro & Stephen Smith, Economic Development, 12 Th Edition, Pearson Education Limited, London, 2015, P.750-752*

- *Homi Kharas & Meagan Dooly, COVID-19's legacy of debt and debt service in developing countries, Brooking Institution, December 2020.*

Report:

- *International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries, October, 2021*
- *The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate Report 2020 in the Arab Countries, Kuwait, 2020.*
- *World Bank, Migration and Development Brief: Migration and Remittance Unit, 2020*
- *Development Initiatives, Aid data 2019–2020: Analysis of trends before and during Covid-19, February 2021*
- *United Nations Conference Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report2021, Geneva, 2021*
- *International Labor Organization, ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition, Geneva, 2021*
- *International Labor Organization, ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Sixth edition, September 2020*
- *Development Initiatives, Aid data 2019–2020: Analysis of trends before and during Covid-19, February 2021*
- *United Nations, The Sustainable Development Report 2020, New York, 2020*

ثالثاً– المصادر الإلكترونية:

- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/10/12/blog-global-prospects-and-policies.
- *https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/10/06/blog-ch2-weo-inflation-scares*
- *https://arabic.euronews.com/2021/01/25/unctad-estimated-global-foreign-direct-investment-remain-weak-2021*
- *https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/05/12/defying-predictions-remittance-flows-remain-strong-during-covid-19-crisis*
- *https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD*
- *https://www.mobtada.com/details/1038908*
- *https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.Z*
- *https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD*
- *https://unctad.org/news/global-foreign-direct-investment-falls-49-first-half-2020*
- *https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-the-coronavirus-covid-19-crisis-on-development-finance-9de00b3b*
- *https://www.devinit.org/resources/coronavirus-and-aid-data-what-latest-dac-data-tells-*

- *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GHRP-COVID19_July_update_0.pdf*
- *https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Cost%20of%20inaction%2010.07.20.pdf*
- *https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity*
- *https://blogs.worldbank.org/ar/voices/jayht-kwrwna-qd-ttrk-athara-aqtsadyt-daymt-fy-ashd-bldan-alalm-fqraan*
- *https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/10/12/world-economic-outlook-october-2021*

السياحة الرياضية ودورها في تنمية السياحة في ليبيا

د. ليلى أسعد الفقي حسن — **أ. ليلى عبد السلام محمد الواعر**

كلية التربيه البدنية وعلوم الرياضية – جامعة طرابلس — **كلية الآداب– جامعة طرابلس**

المقدمة:

تشكل ليبيا المركز الاول لتكون على خريطة السياحة العالمية فهي بموقعها الجغرافي الاستراتيجي تحتل موقع القلب وهمزة الوصل بين قارات العالم. وبالرغم من الاهتمام الشديد للسياحه في جميع دول العالم ، إلا أنه في ليبيا لم يرقي إلى المستوي الذي يكفل بلوغ الاهداف المرجوة منه وبقيت انجازاته محدودة إذا ما قارناها بالبلدان المجاورة.

وبفضل موقعها الجغرافي و الامكانات الطبيعية تمتلك ليبيا العديد من المميزات التي يمكن أن تجعل منه بلدا سياحيا ضمن بلدان البحر المتوسط وأهم هذه المميزات : تتمتع ليبيا بأطول شاطئ يطل على البحر المتوسط مقارنة بالدول الاخرى المجاورة .المعالم الاثرية والتاريخية التي تربط التاريخ والتراث بالطبيعة العمق الجنوبي حيث يمكن إقامة سياحة صحراوية بأنواعها.

كذلك تعتبر السياحة الرياضية إحدى الوسائل الهامة في الترويج السياحي مما أضفى على السياحة متعة وترفيها تسعى اليه كل الشعوب. أصبحت السياحة الرياضية في العصر الحالي من أهم أنواع السياحة وهي عامل مهما جدآ في الجذب السياحي لما توفره من عائدات مهمة، بالإضافة إلى إدخال أشكال أخرى مختلفة من السياحة وقطاعات أخرى في الدول التي تصدر هذا النوع من السياحة، وتعتمد على مجموعة من الأنشطة الرياضية. واحد في حد ذاته لأنه يحتوي على أنواع مختلفة ويعتمد تعريف كل نوع على الغرض الذي أنشئ من أجله .هناك العديد من الاستراتيجيات المتاحة والممكنة التي من شأنها تعزيز الوصول إلى الأهداف المحددة ، حيث لا شك أن ليبيا من الدول التي تمتلك طاقات سياحية متنوعة ، حيث نجد أن ليبيا تمتلك معظم المقومات الطبيعية لنجاح الرياضة. السياحة وهذه السياحة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطوير وترويج الأنشطة الموجهة للشباب بشكل خاص،ويجب تطوير العديد من هذه الأنشطة السياحية في اتجاه هذه الفئة ،

بما في ذلك الفرق الرياضية والسياح الأجانب من حيث صلتها بالسياحة الإقليمية ، سياحة الصيد البري وصيد الأسماك والغوص والغوص والترفيه والسياحة الترفيهية ،حيث إن الاهتمام بهذه السياحة من شأنه أن يساهم في تنمية المواطن وتكامله الاجتماعي ، فنجد السياحة الرياضية التي تساهم في الاستجمام وأنواع عديدة من السياحة المختلفة وترضي الرغبة في ممارسة الرياضات المختلفة أو المشاركة في المسابقات أو الاستمتاع بمشاهدة بطولاتها ، وهذه تتنوع الرياضات ما بين التزلج على الرمال وصيد الحيوانات البرية والغوص والتجديف والسباحة والجري والفروسية وسباق السيارات والمراكب الشراعية والجولف (المندلاوي ,2000).

- **مشكلة البحث :-**

تكمن مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1- لماذا لم تهتم وزارة السياحة وهيئة الشباب والرياضة والجهات المسؤولة بإبراز هذا النوع من السياحة والنهوض به.

2- ماهي المقومات والأماكن الرياضية التي تتمثل أحد عوامل جذب سياحي ؟

3- كيف تتم عملية النهوض والاهتمام بأنواع الرياضة وأثرها علي تنمية السياحة الرياضية .؟

4- ماهي أهم المعوقات التي أدي الي أهمال هذا النمط المهم من انماط السياحة؟

- **أهميته :.**

تمكن أهمية البحث في المحاور الأتية :

1- إلقاء الضوء علي أهم الأماكن الرياضية والملائمة لمعرفة استغلالها سياحياً.

2- تزايد الإهتمام بالسياحة الرياضية لمالها دور في زيادة التبادل الثقافي والتواصل الحضاري بين الدول.

3- الاهتمام بهذا النوع من السياحة يزيد في دخل وتنمية البلاد.

- **أهدافه :.**

يهدف هذا البحث إلي مايلي :

4- تحديد دور الأماكن الرياضية والمقومات التي تتمثل أحد عوامل جذب سياحي.

5- تحديد معوقات والتي أدت إلي إهمال هذا النمط المهم من أنماط السياحة.

6- النهوض والأهتمام بأنواع الرياضة وتنمبة السياحة الرياضية .

1. المبحث الأول الاطار النظري

1.1 تعريف السياحة :-

السياحة هي ذلك النشاط الحضاري و الاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد .

والسياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة .وأيضا إلى نمو الاتصالات على لأخص بين شعوب المختلفة من الجماعة الإنسانية (لطيف ,2009).

كماترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي مجموعة الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية .

وإن السياحة باعتمادها أساسا على الموارد والمناظر الطبيعية، بحر،جبال،الصحراء .... تدفعنا إلى ضرورة الاهتمام ونشر الوعي بأهميتها و الحفاظ عليها .

2.1 أهمية السياحة :-

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة علي القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للدول .بحيث إن السياحة نشاط ثري بفرص التشغيل من قوى اليد العاملة في العالم،فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة،وأصبح لها دور أساسي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

وهكذا أصبحت السياحة الصناعة الأولي في العالم ، حيث اصبح عدد من يعمل في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التالية :الالكترونيك، الكهرباء، الحديدو الصلب، النسيج، السيارات.

يحتل النشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد العالمي أو يعرف نموا مستمرا منذ الحرب العالمية الثانية بحيث إن المنظمة العالمية للسياحة أحصت إن عدد السباح في العالم لسنة1997 كان

62.80مليون يقابلهم إنفاق سياحي مقداره443 مليار دولار4 ، فالسياحة لم تعد شرفا بل تنامت و نشطت و أصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل (السيسي ,2001).

3.1 أهمية السياحة في ليبيا:

بما ان ليبيا تتمتع بجميع المقومات الاساسية لتفعيل هذا النمط من السياحة . والسياحة صناعة اساسية مهمة في بلادنا هو قدراتها على الاسهام بشكل فعال فى تحقيق الاهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منها :

1- توفير العديد من فرص العمل للشباب.

2- تساهم السياحة فى تنويع مصادر الاقتصاد الوطنى والحد من الاعتماد على النفط.

3- تعمل السياحة على تطور البنية الاساسية لمختلف مناطق ليبيا وخاصة في المجتمعات الريفية و الاقليمية التي تفتقر الى نشاطات الصناعية الكبيرة ، ومن تم تعتمد على مصدر لدخل بديلة تتسم بالقلة فيتحقق من خلال صناعة السياحة توفير مصدر اخر للدخل و من تم ارتفاع مسوى الدخل للافراد في تلك المجتمعات وهذا بدورة يقبب من نزوح السكاني من المناطق الريفية الى المناطق الحضارية .

4- يعد الترابط بين السياحة و الجهات الحكومة الاخرى في ليبيا داعما قويا للاقتصاد الوطني ، ومحققا لغايتة .

5- تقدم السياحة فرص واعدة للاعمال التجارية و الخدمية لدي رؤوس المال المنخفض ، وذلك لاعتماد اكثر نشاطاتها على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم .

6- نحافظ السياحة على الثرات الثقافي و الطبيعي في البلاد من مقومات السياحية التي ينبغي حمايتها ومراعاة استدامتها للاجيال المقبلة .

7- يساعد نمو السياحة الداخلية في زيادة وعي المواطنيني وتعرفهم ببلادهم بشكل افضل ، مما يحقق الانتماء الوطني ودعم بناء الامة .

8- بين السياحة الداخلية و توفير وسائل الراحة و الترفيه ترابط وثيق ،وهذا يساهم في تحسين مستوى حياة الناس و تقديم خدمات مميزة للسياح و المقيمين في المنطقة على حد سوى .(قصودة 2000).

4.1 تعريف الرياضة :-

الرياضة هي عباره عن حركات منتظمة يقوم بها الفرد للوصول الى ما يسمى بالأداء الصحيح الذي يحتوي على جميع عناصر اللياقة البدنية والهدف هو تحقيقها كاالتوازن والرشاقة والدقة والقوه والمرونة ايضا وهي تسعى الى تحقيق التوازن ما بين الجانب النفسي والعقلي والبدني ولكي يتحقق التوافق العضلي والعصبي في الجسم لا بد من توافق الجوانب التي ذكرت والرياضة هي الصحة فلابد من ممارستها كما انها غذاء الروح وعند ممارسة اي نوع من الرياضة لابد من احترام قوانينها وتطبيقها على اكمل وجه وعدم تعرض الفرد الى ما يسمى مسلك غير رياضي يعاقب عليه في النهاية وقد تكون نهايته الاستبعاد او ربما الطرد ولا بد من الاعب ان يتحلى بما يسمى التروي والصبر والروح الرياضية التي تجعل منه نجم الفريق والرياضة هي التي تنظم العمل بالجسم حسب صعوبة اللعبة التي تمارس من ناحية العمل الهوائي واللاهوائي وهو المقصود به الأكسجين والأكسجين وفي النهاية لا يسعني الا ان اقول لكم ان الرياضة علم واسع وجميل ومفيد (الديب ,2007).

والتربية الرياضية هي " التربية الشاملة المتزنة للفرد في جميع الجوانب البدنية والنفسية والحركية والاجتماعية، كما تساعد على الارتفاع بالمستوى المعرفي والثقافي باختلاف ألوان الأنشطة الرياضية كما أن التربية الحديثة في المجتمعات العصرية تتجه اتجاهاً قوياً نحو إعداد الأفراد إعداداً شاملاً كي يستطيعوا من خلالها تحقيق قدر كبير من الفهم والاستيعاب لمكونات الحضارة بفلسفتها ومنجزاتها وتطلعاتها، وليكونوا قادرين على تحمل أعباء وتحديات هذا العصر، وليساهموا في تحقيق التقدم والازدهار لمجتمعاتهم وقد حظيت التربية الرياضية باهتمام بالغ في معظم هذه المجتمعات باعتبارها جزءاً مهماً من التربية العامة حيث أصبحت متطلباً رئيسياً في المناهج التعليمية منها وعلماً قائماً بذاته كسائر العلوم الأخرى ، وهذا ما جعل التربية الرياضية مفهوماً تربوياً واضحاً لها أهداف تسعى لتحقيقها عن طريق برامجها المتنوعة لتسهم في تنمية المهارات الضرورية لقضاء أوقات الفراغ،وفي إكساب الأفراد الصحة الجسمية والتعليمية الاجتماعية والروحية باعتبار أن الفرد وحدة متكاملة ،وإذا كان للتربية والتعليم إسهام عظيم في تنمية وتقدم الأمم، فان للتربية الرياضية بأوجه نشاطاتها المختلفة دورها الفعال في عمليات التحديث، وقد أسهمت الدراسات والبحوث العلمية التي أجريت في

مجال التربية وعلم النفس في إبراز أهمية الوحدة المتكاملة للفرد مما أدى إلى تغير جوهري في فلسفة ومفهوم التربية الرياضية، ومن ثم لم تعد التربية الرياضية تهتم بتربية البدن فحسب بل أصبحت تهتم بالفرد ككل وذلك من خلال تنمية جوانبه البدنية والاجتماعية والعقلية والنفسية وبسهولة يمكن استنتاج أن التربية الرياضية هي لون من التربية وأسلوب من أساليبها يتم عن طريق النشاط الرياضي، وهي ذلك الجانب المتكامل من التربية الذي يعمل على تنمية الفرد وتكييفه جسمياً، وعقلياً، ووجدانياً، واجتماعياً، عن طريق الأنشطة البدنية المختارة، والتي تمارس تحت إشراف قيادة صالحة لتحقيق أسمى القيم الإنسانية أو هي تربية الفرد عن طريق النشاط الحركي أو البدني أو عن طريق اللعب ومن هنا مع ذكر كل هذه الاهمية لتربية الرياضية يمكن دمجها مع السياحة واستغلالها في توظيف الجانب السياحي الرياضي (حنيش ,2009).

5.1 السياحة الرياضية:-

تعتبر السياحة الرياضية إحدى الوسائل الهامة في الترويج السياحي مما أضفى على السياحة متعة وترفيها تسعى اليه كل الشعوب وقد أصبحت السياحة الرياضية عاملاً مهماً جداً في الجذب السياحي تتمثل السياحة الرياضية في نوادي الجولف،الفروسية،الرياضيات المائية والغطس وصيد الأسماك والتجديف, ومن لسياحة الترفيهية وسياحة الشواطئ ولقد انتشر هذا النوع من السياحة في دول معينة تتمتع بمميزات وتسهيلات وإمكانيات متعددة وبمستوى معيشي مرتفع يسمح بإقامة المنشئات الرياضية الملائمة والقرى المتكاملة التي تستوعب وفود السائحين وتيسر لهم الظروف المشجعة من حيت الإيواء والإعاشة والترفيه (الديب , 2007).

6.1 أهمية السياحة الرياضية :-

تحقق السياحة الرياضية أهداف إنسانية هامة، ففي أوقات الألعاب الأولمبية يتجه الشباب من كل البلاد إلي الأولمبياد ويمكثون فيها ويتبادلون المعرفة وبعدها يخرجون جميعا أصدقاء دون تفرقة بينهم.

انطلاقاً من أهمية السياحة الرياضية اتخذت منظمة السياحة العالمية عام 2004 عاماً للسياحة الرياضية حيث أكدت منظمة السياحة العالمية واللجنة الاولمبية الدولية في رسالة مشتركة بينهم أن السياحة والرياضة أداتان قويتان للتنمية وزيادة الاستثمارات في مشروعات البنية الأساسية مثل

المطارات والطرق و الأستاذات والمجمعات الرياضية والفنادق والمطاعم وهذه المشروعات يستفيد منها السكان المحليون والزوار أيضا وأشارت الرسالة المشتركة أيضاً إلى انه ما أن تتم إقامة هذه المشروعات فان النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وزيادة العائدات يتبع ذلك في رفع المستوي الجانب الاقتصادي كانت السياحة والرياضة تساهمان في تجميع الناس معاً مما يؤدي إلى تكوين صدقات قوية بين البشر الأمر الذي يجعل العالم اصغر واقرب عن ذي قبل . وتتضح أهمية السياحة الرياضية بأنها أحد أهم عوامل الجذب السياحي الحديثة التي تحقق التنوع والتغير في مصادر الجذب السياحي ،حيث أن المجال الرياضي الذي كان منذ القدم أحد الوسائل الهامة للتعارف والترويح عن النفس وإظهار القوة والقدرة البدنية أصبحت الآن أحد الوسائل السياحية التي يتهافت عليها الإنسان من كل مكان لممارسة أو مشاهدة أوجه الأنشطة الرياضية التي يفضلونها في بلد ذات طبيعة سياحية و موارد وعوامل جذب سياحية ، فيسهم في تنشيط حركة السياحة سواء الداخلية أو الخارجية ؛ مما يؤدي إلى زيادة الاقتصاد القومي وبالتالي زيادة معدل دخل الفرد .والسياحة من الوجهة الرياضية – توفر فرصا واسعة لممارسة الرياضات المختلفة وخاصة تلك التي تتطلب امكانات خاصة، سواء تلك التي تستغل عناصر الطبيعة أو التي تحتاج في إعدادها إلي تزويدها بالمعدات التي تكفل ممارستها مثل الجو لف والفروسية والتنس ومختلف الرياضات المائية،ويضيف أيضا أنه بالنسبة للرياضة من الوجهة السياحية فإنها تشبع رغبات الأفراد وتجعلهم يترددون علي الأماكن التي تحقق هذه الرغبة وتطيل من مدة إقامتهم فيها وتجعلهم أكثر إمتاعاً لسنوات طويلة ونتيجة لذلك تحقق فرص التفاهم الدولي والسلام العالمي .ونجد ان كلاً من السياحة والرياضة يشتركان في هدف واحد يسعى كلاً منهما إلى تحقيقه وهو جذب مختلف الأفراد من كافة شعوب العالم إلى مكان واحد أو أماكن متفرقة ومختلفة ومحببة إلى النفس وذلك من اجل بناء طريقة للتفاهم وللمزج بين الثقافات المختلفة والتعارف والصداقة والتعرف على عادات وتقاليد البلاد وكسراً للجمود بين الثقافات والشعوب وكذلك الترويح عن النفس . و السياحة الرياضية تقوم على نمطين، النمط الأول يقصد به السفر أو الانتقال من محل إقامته المعتادة لممارسة احد الألعاب الرياضية في المكان المنتقل إليه ، والنمط الثاني هو السفر أو الانتقال من محل إقامته المعتادة ليس بهدف ممارسة الرياضة في المكان المنتقل إليه.

ومجال السياحة الرياضية ينبغي الاهتمام بعوامل الجذب السياحي الرياضي إليها فى ما يلي- :

1- أن تتوافر امكانات السياحة الرياضية على مستوى متميز. الاهتمام بالتسويق الجيد والمنتج من السياحة الرياضية.

2- الاهتمام بوجود أبطال عالميين من أصحاب المستوى الرفيع للمشاركة في مناسبات السياحة الرياضية.

3- توافر رؤوس الأموال الكافية للعمل في مجال السياحة الرياضية.

4- العناية بالمنشئات السياحية والعمل على تواجدها بالقرب من المناطق السياحية.

5- الاستغلال الامثل للإمكانيات الطبيعية المتوفرة في كل دولة

6- تعمل على إيجاد العاملين أصحاب الخبرة بمجال السياحة الرياضية

7- توافر الخدمات المقدمة للسائحين. العمل على تثبيت أسعار المنتج السياحي.

8- توفير المناسبات السياحية الرياضية على المستوى المتميزوالعمل على تنوع المناسبات والمهرجانات واختلافها وأفرادها على مدار العام (الديب ,2007).

عوامل الجذب للسياحة الرياضية:-

توافر الامكانيات المادية والترويح على المستويين المحلي والإقليمي بحيث يمكن مؤامتها مع احتياج وقت الفراغ . إعداد الحملات الإعلامية بغرض التوعية للمشاركة الشعبية . عداد برامج التدريب لكافة المستويات وبصفة خاصة للقادة في هذا المجال ،نراء ان ليبيا تتمتع بالعديد من المقومات الطبيعية والامكانيات التي يمكن توظيفيها لتنشيط السياحة الرياضية و بتفعيل هذا الجانب سوف يفنح افاق كبيرة لتنشيط القطاع السياحي بالدولة وتشجيع الأنشطة الرياضية و الترويحية المتعلقة بالثقافة المحلية عن طريق استغلال الموارد المتاحة .المحافظة على البيئة الطبيعية وعدم المساس الامكانات المتوفرة بها. وتكون المناطق الأثرية القريبة من المشروع الخاص بالسياحة الرياضية وسهولة الوصول اليه . وهذا يدعم الجانب السياحي لعودت الرياضيين لزيارة البلاد مرة اخري برغبة الاستجمام (حنيش ,2009).

موارد السياحة الرياضية

- أولا: الامكانات الطبيعية :- وتتمثل فى المحيط المائي والجوي واليابس و أهمها المناخ المعتدل

والشمس الساطعة والجو الجاف شواطئ البحار والأنهار والبحيرات وعيون المياه المعدنية والمغارات والكهوف والسراديب والحيوانات البرية والنباتات الطبيعية. ويمكن استغلال هذه المقومات الطبيعية فى خدمة السياحة الرياضية مثل (الغطس – الصيد – القنص – تسلق الجبال – التجديف).الالعاب الاولمبية بمختلف انواعها

ثانياً : الامكانات المادية :- امكانات التمويل والتحضير هذه الانشطة لنجاحها.

وهى التي تتعلق بتمويل المشروعات السياحية الرياضية (كالبطولات والمبارات الالعاب القدم والالعاب القوي ومشاركة العديد من دول العالم والمناسبات الرياضية ، والجوائز التي تمنح بها) . وكذلك العمل على جذب الاستثمارات العالمية للاستثمار في مجال السياحة الرياضية وإعداد الامكانات اللازمة لها أماكن الممارسة مثل الملاعب والصالات وحمامات السباحة ومن المنشآت السياحية :- مثل الفنادق وبيوت الضيافة والمخيمات والمساكن الخاصة والقرى السياحية والمطاعم والملاهي والوكالات السياحية.

2. المبحث الثاني: مفهوم التنمية السياحية :-

بهذا المعنى تأخذ طابع التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها بالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين . وبالرغم من تعدد مفاهيم التنمية السياحية إلا أن التنمية السياحية تظل في أساسها جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية . ولما كان حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية هو النمو المتوازن فإن نمو النشاط السياحي، سوف يتحقق طبيعياً تبعاً لتدفقات العناصر الإنتاجية المتخصصة سواء رأسمال في شكل منشآت سياحية أو دينية أو سياسية سياحية أو قوى عمل أو موارد طبيعية وكذلك تبعاً لزيادة إنتاجية هذه العناصر(الغريب ,1998) . ويلاحظ أن النمو السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل المتولد من النشاط السياحي ولكن قد يتم تزايد الدخل بمعدلات منخفضة بسبب انخفاض تدفقات عناصر الإنتاج اللازمة للنشاط السياحي أو عدم القدرة على رفع إنتاجيتها كما قد لا يستمر هذا الدخل في التزايد بسبب السلبيات التي قد تنشأ من التوسّع العشوائي في النشاط السياحي أو زيادة الضغط على الأماكن السياحية الناجحة وتلوث البيئة . وهو ما يتضمن أن التنمية

السياحية لا بد أن تتضمن تدخلاً إيجابياً من جانب الهيئات الرسمية المسئولة لإعطاء الأهمية النسبية اللازمة لقطاع السياحة من حيث معدلات الاستثمار وقوة العمل المناسبة ومن حيث دفع عملية التقدّم التقني كما قد يتضمن معنى التعبير الهيكلي داخل القطاع السياحي أيضاً إعطاء أولوية للاستثمار والتوظف في الأنشطة السياحية الواعدة أو الأكثر إدراراً للدخل . فمثلاً قد تكون سياحة التسوّق أو سياحة المؤتمرات أكثر إدراراً للدخل بالمقارنة بغيرها(عبيدات ,2000) . ومن ثم يؤدي تحويل مزيد من العمل والموارد التمويلية إليها إلى تنمية سياحية بمعدلات أعلى وتعتمد التنمية السياحية على تنمية مختلف الموارد الموجودة بالمنطقة من موارد زراعية وصناعية واجتماعية بها وليس مجرد الاهتمام بالعرض والطلب السياحي فقط ، كما تنطلق التنمية السياحية أساساً من هدف رئيسي هو تعظيم قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة العالمية وذلك من خلال تنفيذ مخططات واستراتيجيات ترتكز على سياسات وبرامج هامة تسعى إلى جذب السياح والاستثمار السياحي وتعنى بتنمية الموارد الطبيعية والحضارية والبشرية وإحداث تطورات على البنية الأساسية(الخوري ,2001).

كما تلعب السياحة دوراً هاماً في تحقيق النمو المتوازن بسبب طبيعتها المركبة التي تشتمل على صناعات النقل والإقامة والمزارات والأغذية والترفيه وغيرها، كما تقوم بتحقيق جانب هام من جوانب التنمية الاقتصادية والإقليمية والبنية التحتية للدولة وذلك يخلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية جديدة تساهم في خلق فرص عمل وتسمح بالاستيطان الدائم وهنا تكمن أهمية التنمية السياحية وفوائدها (الانصاري, 2019) .

1.2 أهداف التنمية السياحية .

تهدف التنمية السياحية في المقام الأول لدعم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى وتعظيم الآثار الايجابية للسياحة في النواحي الاجتماعية والثقافية مع التخلّص قدر الإمكان من الآثار السلبية لهذه النواحي ، وتحقق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية للدولة ، ودعم القدرة التنموية لصناعة السياحة وذلك من خلال رفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها ومن خلال سياسات تسويقية خارجية كفؤ والمساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها , وعلى الرغم من تنوّع الأهداف من دولة إلى أخرى

إلا أنها تتفق جميعاً من حيث ضرورة أن تكون أهدافاً واقعية وقابلة للتنفيذ وتتناسب مع الموارد السياحية والتمويلية والبشرية المتاحة وضرورة وضعها في ظل إطار زمني محدد ، بمعنى أن تتحقق أهداف التنمية السياحية خلال فترة زمنية. حيث ضرورة أن تكون أهدافاً واقعية وقابلة للتنفيذ وتتناسب مع الموارد السياحية والتمويلية والبشرية المتاحة وضرورة وضعها في ظل إطار زمني محدد ، بمعنى أن تتحقق أهداف التنمية السياحية خلال فترة زمنية معينة محددة مسبقاً (منصور ,2002)

2.2 أنواع التنمية السياحية :

بالرغم من تعدد أنواع التنمية السياحية يضل أهمها:-

التنمية السياحية الشاملة : وهي المعنية بالنهوض بجميع الجوانب السياحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية . وهي التنمية التي تهدف إليها كثير من الدول وتسعى للوصول إليها .

التنمية السياحية المستدامة : وهي التنمية السياحية التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية ، وتتضمن السياسات التي تحول دون تدهور عناصر الجذب السياحي (الطبيعية والتاريخية والفكرية) وتعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصيانتها بشكل مستمر والمحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنة وللأجيال القادمة (عبد العظيم ,1996).

التنمية المكانية : وتشمل :-

أ – التنمية السياحية المحلية : وتتضمن تنمية خدمات البنية التحتية ومناطق الجذب السياحي ، وشبكات وأنظمة النقل وتوزيع الخدمات السياحية ، كما تتضمن أيضاً دراسات جدوى اقتصادية لتقييم المردودات البيئية والثقافية والاجتماعية .

ب – التنمية السياحية الإقليمية : وتركز على جوانب عديدة كطرق العبور الإقليمية وكافة الخدمات السياحية والسياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل تنظيم السياحة الإقليمية .

ج – التنمية السياحية الدولية : وتركز على تنمية خدمات النقل وعناصر الجذب السياحي بين مجموعة من الدول المتقاربة وتشمل البرامج والاتفاقيات والتبادلات السياحية وتعنى بها الدول والهيئات السياحية الدولية على حد سواء .

د- التنمية السياحية المتوازنة : توصف التنمية السياحية المتوازنة على أنها تنمية سياحية في إطار التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف البيئية للسياحة أو التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية للسياحة في إطار التخطيط السياحي (غنيم ,1999). وهي تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة مخططة داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من أقاليم الدولة تتجمع فيه أسباب التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو كليهما ، كما ينطوي التوازن أيضاً على توازن السياحة مع غيرها من مجالات التنمية على مستوى الدولة أو الإقليم . أي التوازن بين المتغيرات الاقتصادية وغيرها من العناصر داخل هذا القطاع واتصال وترابط القطاع السياحي بشكل متوازن على المستوى الكلي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (عبد الوهاب .1998).

3. المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية السياحية

تعرف الاستراتيجية بصفة عامة بأنها مجموعة من الخيارات التي يأخذ بها قادة البرامج فيما يتعلق بالأهداف والخدمات والسياسات وخطط العمل ، وينبغي للاستراتيجيات الناجحة أن تلبي أهداف البرامج العريضة التي تضعها الحكومة وتفرضها البيئة على حد سواء ، إذ من المحتمل أن تنجح الاستراتيجيات التي تلبي أهداف الحكومة وتتماشى مع البيئة بشكل أكبر.

1- الأهداف الاستراتيجية في مجال السياحة العالمية. ساهمت التغيرات الاقتصادية التي اجتاحت العالم مؤخراً في بروز العديد من السياسات والاستراتيجيات الداعمة للإصلاح والتحرر والاندماج الاقتصادي، وتغيرت تبعا لذلك آفاق التفكير الاقتصادي ومن تم خطط وبرامج التنمية (درويش,1997). إذ لم تعد الأفكار الداعمة للتنمية المتوازنة والموجهة التي تعتمد المعايير الاجتماعية تلقى اهتماماً، وطفقت إلى السطح أفكار منادية باعتماد معايير الكفاءة والتنافسية وانحسار دور الدولة والتأثير البيئي وغيرها ، تعزز هذا التوجه بانتشار أفكار العولمة وتبني العديد من السياسات التي تم ترتيبها من قبل المؤسسات الدولية القائمة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والمستحدثة منظمة التجارة العالمية وظهور التكتلات الاقتصادية . استوجبت تلك التغيرات تغير مماثل في وجهة نظر العديد من دول العالم النامي لدور وأهمية النشاط السياحي، خصوصاً بعد أن أظهرت الأدلة التطبيقية أن لهذه الصناعة السبق على العديد من صناعات الخدمات

الأخرى، بل ربما أحد أهم الأنشطة الرائدة فيما يخص خلق فرص العمل وزيادة الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة ، فعمدت إلى العمل على توظيف التقنيات الحديثة في كافة جزئيات العمل السياحي من إعداد الكوادر وتصميم المنشآت والتسويق والترويج وتشجيع الاستثمار السياحي (الشرقاوي ,2008). من هنا تولدت جملة من الأهداف والاستراتيجيات السياحية ذات العلاقة الخاصة بطبيعة هذا النشاط ، تمحور معظمها حول الجذب السياحي ، وتنويع وتعدد وسائله ، وتطوير المنتج السياحي ، وتنويعه وخروجه للأسواق العالمية ، وتعزيز التنمية الهادفة إلى جذب الاستثمارات السياحية (التنمية المستدامة) وتطوير المجتمعات المحلية والتطوير الموسمي ودفع القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ خطط التنمية والاستثمار السياحي والعمل على تحفيز الطلب على المنتج السياحي والارتفاع بمعدلات التدفق السياحي للتقرّب من معدلات الدول الجاذبة للسياحة طوال العام (حمودة ,1999). ويمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية التي تنشدها الأجهزة السياحية في تنشيط الحركة السياحية وتحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وكذلك رسم السياسات السياحية، ووضع إجراءات تنفيذها وضبط تنسيق التنمية السياحية التلقائية العشوائية، وحل المشكلات التي توجه الاستثمار السياحي، ووضع التشريعات التي تسهل سبل التنفيذ والحيلولة دون تدهور الموارد السياحية وحماية النادر منها وتوفير التمويل اللازم من الداخل والخارج لعمليات التنمية السياحية وتنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل تكاملي، والتخطيط لحملات إعلامية محلية ودولية ، واتخاذ كل ما من شأنه الارتقاء بالخدمات السياحية من خلال الارتقاء بمستوى العمالة السياحية والتدريب والتعليم السياحي، وتنويع الخدمة وتحسينها، والرفع من مستوى البنية الأساسية ، وتطوير تكنولوجيا المعلومات السياحية (عقيلي 2010).

2- نماذج الاستراتيجيات السياحية :- في إطار التنافس الكبير الذي يحدث في مجال السياحة في العالم الآن تسعى معظم الدول جاهدة إلى إبراز خصائصها وتميّزها بل وتفرّدها السياحي وتركّز على تطوير منتجها السياحي وتقديمه تقديماً لائقاً يساعد على جذب عدد أكبر من السائحين، والمحافظة على زيادة هذا التميّز والتفرّد والاستفادة مما هو متاح من تقنية ومعلومات للمساعدة في الرفع من مستوى الخدمات الجاذبة للطلب السياحي (غنيم ,1999). ومن هذا المنطلق تنوعت وتعددت الاستراتيجيات السياحية بتنوع المنتج السياحي واختلاف الخطط التنموية وتعدد الآمال

والطموحات المرجوة من هذا القطاع وإن ظل معظمها يدور في نطاق استراتيجية التنوّع السياحي (تنوّع المنتج السياحي) واستراتيجية تنويع الأسواق السياحية واستراتيجية الانتشارواستراتيجية وضع الأجندة السياحية والتنشيط السياحي . وهي جميعاً ترتبط بقدرة الدولة على تسويق منتجها السياحي والتنشيط بطرق مع ما تحتويه الدولة من مقومات سياحية وموارد تاريخية . وعموماً يمكن القول أن أسباب نجاح أياً من هذه الاستراتيجيات يرتبط بجملة من العوامل أهمها-

أ- القدرة على حل المشكلات وتذليل العقبات التي تعيق تنفيذها .

ب- أن تكون خطة التنمية السياحية جزءاً لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ج - أن يتم تحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . واعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية .(الديماسي ,2002)

نتائج المقابلات الشخصية مع مسئولي الهيئة العامة للسياحة والهيئة العامة للشباب والرياضة .

اولاً: نتائج المقابلة الشخصية مع مسئول بالهيئة العامة للسياحة .

س1 لماذا لم تهتم وزارة السياحة والجهات المسؤولة بإبرازهذا النوع من السياحة وهو السياحة الرياضية؟

- بالعكس نحن نسعي الي النهوض بهذا النوع من السياحة وتنمنا نتعاون في تفعيل هذا النمط لان بلادنا تتمتع بالعديد من المقومات التي تمارس عليها الالعاب الرياضية بجميع انواعها لا نه نحج في العديد من الول رغم قلة المموامات بها

س2 ماهي المقومات التي تتمثل في أحد عوامل جذب سياحي لتفعيل السياحة الرياضية ؟

- هناك العديد من المقومات ومنها الرياضة الشاطئية استغال الشواطئ لاازدهار السياحة والنهوض بها، كذلك الصحراء الخلابة الجميلة المميزة نستطيع ممارسة انواع مختلف بها وبتنشيطها سوف تخدم الجانب الرياضي والجانب السياحي لعودت المتسابقين الي زيارة الصحراء بغرض الاستجمام والاسترخاء وهناك المناطق الجبلية ومآبها من اماكن تساعد وتنجح بها الرياضة الجبلية التسلق و سباق الدرجات النارية والدرجات العادية .

1- كيف تتم عملية النهوض والاهتمام بأنواع الرياضة وأثرها علي تنمية السياحة الرياضية .؟

- تتم بالاتفاق مع الهيئة العامة للشباب والرياضة والمرافق العامة لتفعيل هذا النمط الهام لازدهار وتنشيط السياحة .

ثانيا : نتائج المقابلة الشخصية مع مسئول بالهيئة العامة للشباب والرياضة .

س1 ماهي المقومات والاماكن الرياضية التي تمثل احد عوامل جذب السياحة الرياضية ؟

- هناك العديد من المقومات تتمتع بها ليبيا لتفعيل السياحة الرياضية الشواطئ والمناطق الجبلية والمناطق الصحراوية الخلابة .

س2 ماهي اهم انواع السياحة الرياضية التي اذا تم توظيفها ستنجح في ليبيا ؟

- كورة القدم الالعاب الشاطئية وهي اكثر نشاط يمكن تفعيله علي مستوي الوطن العربي والافريقي وبعد نجاحها تتطور الي العالمية ، العاب القوي وكذلك الفروسية سياحة سباق السيارات الرالي.

س 3 كيف النهوض والاهتمام بأنواع الرياضة واثرها علي تنمية السياحة الرياضية ؟

- من الضروري وضع استراتيجية وخطة لتنفيد هذا النوع وربط بجميع القطاعات الأخرى للمساهمة في تقدمه وناجحة هذا سيساعد علي تنمية السياحة الرياضية .

س 4 لماذا لم تهتم هيئة الشباب والرياضة والجهات المسئولة لإبراز هذا النوع من السياحة؟

- تسعي الهيئة العامة للشباب والرياضة بالنهوض الي الرياضة بصفة عامة ووضعها في مكانها المناسب وربطها بالسياحة ولكن نظرا للظروف التي تمر بها البلاد تتأجل الي حين تستقر الدولة وسوف تهتم بالسعي الي تفعيل جميع انواع السياحة الرياضية والان هناك بداية طيبة داخلية لا إقامة الدوري لكروة القدم قريبا .

النتائج:- لقد توصل البحث الي ما يلي :-

1- تتمتع ليبيا بمقومات جذب متنوعه يمكن توظيفها في الجانب السياحي الرياضي .

2- إلقاء الضوء علي أهم الأماكن الرياضية والملائمة لمعرفة استغلالها سياحياً.

3- السياحة الرياضية هي السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها

4- تعتبر السياحة الرياضية إحدى الوسائل الهامة في الترويج السياحي مما أضفى على السياحة متعة وترفيها تسعى إليه كل الشعوب،

5- أصبحت السياحة الرياضية عاملاً مهماً جداً في الجذب السياحي مثل رياضي كورة القدم الالعاب الشاطئية وهي اكثر نشاط يمكن تفعيله وبعد نجاحها تتطور وألعاب القوي وكذلك الفروسية سياحة سباق السيارات الرالي.تتمثل السياحة الرياضية في نوادي الجولف ، الفروسية ، الرياضيات المائية والغطس وصيد الأسماك والتجديف.

6- السياحية فهو طريقة جديدة لجدولة السياحة ولكن بشكل رياضي .

7- تزايد الاهتمام بالسياحة الرياضية لمالها دور في زيادة التبادل الثقافي والتواصل الحضاري بين الدول.

8- الاهتمام بهذا النوع من السياحة يزيد في دخل وتنمية البلاد.

التوصيات :-

1- الرياضة اليوم هي صناعة وهي تتبع إلى وزارة الصناعة أو الاقتصاد في العديد من الدول.

2- الاهتمام بهذا النمط من السياحة وتطويره وتوضيفه الي الافضل .

3- انتشار الوعي بين الافراد وذلك بااستخدام جميع وسائل الاعلام والترويج حتي ينجح هذا النوع من السياحة .

4- لقد أصبحت الرياضة ومنشآتها في الكثير من المدن هي الرافع للاقتصاد والتطورذلك يجب استغلالها الي الاحسن والافضل .

5- الاهتمام بالمشاركات الدولية حتي يتمكن الدول الاخرة يالزيارة الي البلاد ومعرفتها وزيارة الاماكن السياحية .

6- الاهتمام بالتنظيف الدوله وتوفير جميع الامكانيات الضرورية واللازمة للازدهار هذا النوع من السياحة.

المراجع:-

1- ابو عجيلة حاجي حنيش (أثر عناصر المزيج الترويجي علي إتجابات السياح نحو السياحة المحمية في ليبيا " رسالة ماجستير غير منشورة ، كمية ألعمال ، جامعة الشرق الاوسط ،ليبيا 2009.

2- أحمد سعيد الديب " التخطيط الستثمار إمكانات السياحة الرياضية في مصر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كمية التربية الرياضية ، جامعة طنطا، جميورية مصر العربية 2007 .

3- حمدي الذيب – السياحة الداخلية – الكتاب السنوي للسياحة والفنادق – الإسكندرية ، منشاة المعارف ،1998.

4- حمدي عبد العظيم – اقتصاديات السياحة – القاهرة – مكتبة زهرة الشروق – 1996.

5- صلاح الذين عبد الوهاب – الكتاب السنوي للسياحة والفنادق- الإسكندرية – منشاة المعارف – 1998

6- فتحي محمد الشرقاوي، جغرافية السياحة والترويج، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ,2008 ف، ص 205.

7- علي منصور – مبادي الإدارة – القاهرة – مجموعة النيل العربية الطبعة الثانية – 2002.

8- عثمان غنيم – بنيتا سعد – التخطيط السياحي – عمان – دار صفاء للنشر والتوزيع – الطبعة الاولي 1999.

9- هدي سيد لطيف السياحة النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع.

10- عمران وصفي عقيل وآخرون – مبادي التسويق – عمان الأردن – دار زهران للنشر والتوزيع – عمان الأردن – 1996.

11- عطيات محمد خطاب: اوقات الفراغ والترويح، ط2، القاهرة، دار المعارف ، 1977

12- محمد الديماسي وآخرون – تخطيط البرامج السياحية – عمان الأردن – دار المسيرة للنشر والتوزيع – 2002.

13- ماهر عبد الخالق، السيسي ,مبادي السياحة , مجموعة النيل العربية , القاهرة 2001 .

14- محمد عبيدات – التسويق السياحي – عمان الأردن – دار وائل للنشر والتوزيع – 2000.

15- عمر وصفي عقيلي واخرون، مبادئ التسويق / دار زهران النشر والتوزيع، عمان الاردن.

16- محمد منير حجاب، الاعلام السياحي، القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع 2003.

17- محمد خالد حموده وطه عبد الرحيم: برنامج ترويحي لمعسكرات الاعداد للفرق القومية كرة اليد، بحوث التربية الرياضية بالوطن العربي ، عمان ، 1991.

18- محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، جغرافية السياحة , الناشر مكتبة أنجلو المصرية , 1995.

19- رؤوف محمد الأنصاري،السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،مجلة السطور الإلكترونية http://www.sutuur.com/ .

20- ريان درويش ،" الاستثمارات السياحية في الأردن جامعة الجزائر ,معهد العلوم الاقتصادية 1997

21- محمد عبد الله قصودة , السياحة في شمال غرب الجماهيرية .

22- مثني طه الخوري ،إسماعيل الدباغ ،مبادي السفر والسياحة ،عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2001.

23- قاسم حسن المندلاوي واخرون : الاختبارات والقياس والتقويم في التربية الرياضية ، الموصل ، مطابع التعليم العالي ف ي الموصل ، 1989.

24- نبيل الروبي، التخطيط السياحي ،مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية 1987.

25- هدى حسن محمود محمد وماهر حسن محمود محمد : الترويح واهميته في التوافق الاجتماعي للمعاقين ، الاعاقة الذهنية، الاسكندرية ، دار الوركاء للطباعة والنشر ،2000.

مشاكل السيولة وأثرها على ولاء العملاء في المصارف التجارية

د. علـى حامـد أرحـــومة
جامعة الزيتونة

أحلام أبو عائشة مسعود
جامعة الزيتونة

المستخلص

تناولت هذه الورقة موضوعاً من الموضوعات الهامة التي تحظى بأهمية كبيرة؛ ألا وهو مشاكل السيولة وأثرها على ولاء العملاء في المصارف التجارية، كما هدفة هذه الورقة إلى معرفة عرض نظري لمفاهيم السيولة ومشاكلها على العمل المصرفي، ومعرفة مدى تأثير مشاكل السيولة على ولاء العملاء، قامت هذه الدراسة بتصميم استبيان، معتمدة في ذلك على الإطار النظري وعلى بعض الدراسات السابقة التي ذات صلة بموضوع الدراسة وتوصل البحث إلي عدة نتائج من أهمها تأثير السيولة النقدية بالتضخم الاقتصادي يؤثر على نسبة السيولة والتدهور الاقتصادي للدولة وعدم كفاية الإيرادات العامة، ويوجد تفهم واضح للعاملين داخل المصرف لاحتياجات العملاء كما أن هناك تلبية لطلبات العملاء فوراً مهما كانت درجة انشغالهم في المصرف، وتوصل البحث إلى عدة توصيات من أهمها إجراء دراسة على المصارف التجارية بليبيا حول أفضل الطرق لتوفير السيولة المستدامة، دراسة عن السيولة الورقية ودورها في خفض استهلاك السيولة النقدية.

الكلمات الدالة : المصارف التجارية / ولاء العملاء / السيولة.

1. المقدمة

تعتبر المصارف أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي حيث تلعب المصارف التجارية دوراً هاما في تسهيل المعاملات الاقتصادية، فالمصارف التجارية تعمل على تمويل الاستثمار بشقيه العام والخاص من خلال ما تقدمه من خدمات وتسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة، ومن المعروف أن نشأة المصارف ارتبطت بما تشهده الاقتصادات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً، هذا الارتباط اكسب المصارف تباين واضح في الدور الذي تقدمة في مراحل التنمية.

فقد أصبح الاهتمام بالمصارف حقيقة واقعية في ظل الكثير من التعقيدات البيئية والاقتصادية؛ الأمر الذي جعل القطاع المصرفي عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشا من البيئة الخارجية أو الداخلية التي تعمل بها، خاصة في ظل تصاعد المخاطر، وتسعى المصارف إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الربحية، بعد الأزمات التي عصفت بعدة مصارف دولية، مما دفعها للحفاظ على مكانة المركز المالي للمصارف، وتقوية ثقة المودعين فيها من منظور تعميق ملاءة البنك.

تواجه المصارف التجارية مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف والمتمثلة بالربحية والسيولة الامان وهكذا فإن نشاط المصرف يتركز حول خلق نوع من الموائمة بين هذه الاهداف من خلال الاحتفاظ أقل مقدار من السيولة.

2. مشكلة البحث

تسعى المصارف التجارية إلى استقطاب كم هائل من الودائع وابتكار أدوات استثمارية حديثة سعياً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح من خلال العمليات التي تقوم بها، وفي سبيل تحقيق ذلك تتعرض المصارف لمخاطر مختلفة تعيقها عن تحقيق اهدافها المرجوة احياناً كثيرة، ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها، كان لزما على المؤسسات المصرفية والمالية التوجه نحو إدارة هذه المخاطر عن طريق ابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة لتقليلها والتحكم فيها أو التحوط منها للمحافظة على الاموال وتحقيق اقصى ربح ممكن من تلك الاموال وفي هذا الاتجاه نظراً لان ثقة وولاء العملاء تؤثر

في قرار وحجم المدخرات المودعة في المصارف، ولأن استمرار المصارف وديمومتها مرتبط بمستوى مدخرات العملاء كما أن نقص القروض والودائع وانخفاض ربحيتها مما يستدعي البحث عن مشاكل السيولة التي تؤثر في ولاء العملاء، وتكون المصارف عرضة لمشاكل تتعلق بنقص السيولة سواء تلك التي تنشأ من طبيعة المصرف ذاته أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموما.

والسؤال: –

ما أثر مشاكل السيولة المصرفية على ولاء العملاء؟

3. فرضيات الدراسة

تمت صياغة فرضيات البحث في الشكل التالي:

– تؤثر مشاكل السيولة المصرفية على ولاء العملاء؟

– لا تؤثر مشاكل السيولة المصرفية على ولاء العملاء؟

4. أهداف الدراسة

– عرض نظري لمفاهيم السيولة ومشاكلها على العمل المصرفي.

– معرفة مدى تأثير مشاكل السيولة على ولاء العملاء.

– التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية وآثارها في العائد والمخاطرة.

5. منهجية الدراسة

الجانب النظري: تم جمع البيانات من خلال الاعتماد على الكتب والدراسات والبحوث المنشورة والأطاريح والدوريات.

الجانب العملي: اعتمدت الدراسة على صحيفة الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات والتي تضمنت مجموعة من الاسئلة المتعلقة بأهداف وتساؤلات البحث وتم تصميم الاستبيان بالاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة وكذلك إعادة صياغة اسئلتها بما يتوافق مع متطلبات البحث.

6. مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من موظفي مصرف الجمهورية فرع سوق الاحد وسيدي الصيد.

حجم عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية من عملاء المصرفين المذكورين في حدود 70 عميل (صحيفة استبيان).

7. حدود الدراسة

الحدود المكانية: مصرف الجمهورية فرع سوق الأحد وسيدي الصيد.

الحدود الموضوعية: مشاكل السيولة وأثرها على ولاء العملاء في المصارف التجارية في ليبيا.

الحدود الزمنية: ستكون الحدود الزمنية للبحث (2012-2018).

8. أهمية البحث

1- تأتي أهمية البحث من أن مشاكل السيولة هي أحد المواضيع المهمة في المصارف، وشغلها الشاغل في عملها اليومي نتيجة ارتباطها بالعملاء. فقد يخسر المصرف عددا من عملائه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم بالوقت المناسب. وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته.

2- تبرز الدراسة كفاءة الإدارة المصرفية من عدمها في إدارة السيولة وكيفية استثمارها.

3- إثراء المعرفة العلمية والعملية التي تعتمد عليها الممارسات داخل المصارف والمجتمع حول مدى استقرار مخاطر السيولة.

9. الدراسات السابقة

1. بلال نوري سعيد، ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، 2001.

تكمن مشكلة البحث في تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة ما بين الربحية المصرفية والسيولة وكلاهما لا يمكن ان يستغنى عليهما المصرف يعدهما الركائز الاساسية التي يستند عليها اي مصرف تجاري، وقد تم استخدامت هذه الدراسة المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث، كما اعتمد الدراسة على الكشوفات المالية الخاصة بالمصرفين (الرافدين، الرشيد)، اما فما يتعلق بالتحليل الإحصائي ANOVA فتم الحصول على النتائج من الحاسبة الإلكترونية وباستخدام نظام EXeel.

انا اهم ما ثم استنتاجه هو ان نسبة تأثير مؤشرات السيولة لكلا المصرفين كانت ضعيفة وغير معنوية في الأغلب على مؤشرات الربحية المصرفية عدا مؤشر واحد هو الاحتياطي القانوني.

2. خلف محمد محمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، 2013.

جاءت مشكلة الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما هي المخاطر الناتجة عن نقص او فائض السيولة على ربحية المصارف التجارية؟

2- ما هو حجم السيولة الواجب الاحتفاظ بها لغايات التشغيل في المصارف التجارية؟

3- هل تعتمد المصارف التجارية على أدوات قياس مناسبة لمخاطر السيولة؟

تم اتباع منهجية البحث عن طريق جمع البيانات بالاعتماد على مصادر من الكتب والرسائل والأطاريح السابقة وبالاعتماد على عينة البحث حيث تم استخراج برنامج SPSS لتحليل البيانات معتمدا على تحليل الانحدار الخطي ومعامل الارتباط.

وقد توصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة او عكسيه بين كل من العائد على الموجودات من جهة وبين النقد إلى الموجودات والقروض الى الودائع من جهة اخرى.

2- وجود علاقة سالبة بين العائد على حقوق المساهمين من جهة وبين نسبة النقد الى الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع من جهة اخرى، مما يعنى اكبر قدر من (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)، يؤدي إلى خفض قيمة رأس المال المستثمر بالتالي هبوط في نسبة الأرباح.

3. نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، 2013.

تهذف هذه الدراسة إلى معرفة مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، كما تم جمع البيانات من خلال الاعتماد على الكتب والدراسات والبحوث المنشورة والأطاريح والدوريات وتم استخدام المصادر المتعلقة بهذا الجانب من خلال الاعتماد على الزيارات الميدانية لعينة البحث (مصرف الرافدين) والدراسة التحليلية للبيانات المالية لعينة البحث، وكذلك توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1- اظهرت نتائج التحليل المالي للكل من مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي وكفاية رأس المال باستخدام النسب المالية عدم تأثير كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، وذلك بسبب الانشطة والفعاليات التي يمارسها المصرف.

2- ان الغرض من معايير كفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من ان المصرف يحتفظ بحد أدني من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها.

4. محمد الصغير ديبونه، أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية، 2015.

المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة كانت التركيز على معرفة ما مدى تأثير مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الجزائرية، وتم في هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي والتحليلي وتم اتباع اسلوب المنهج الكمي القياسي، ومن خلال الإشكالية السابقة تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تعتبر مخاطر السيولة من العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية؟

2- هل تؤثر مخاطر السيولة على العائد على حقوق الملكية في مصارف تجارية جزائرية؟

3- هل تؤثر مخاطر السيولة على العائد على الاصول في المصارف التجارية الجزائرية؟

وقد توصلت هذه الدراسة الى العديد إلى النتائج:

1- تعتبر مخاطر السيولة من العوامل المؤثرة على الربحية.

2- وجود دلالة إحصائية بين نسبة مخاطر السيولة العائد على حقوق الملكية: حيث تؤثر نسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الاصول على العائد على الحقوق الملكية ويكون تأثير بشكل سلبي، وفي مؤشر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لا تؤثر على العائد على حقوق الملكية، اما مؤشر نسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الودائع يؤثر على العائد على حقوق لملكية ويكون التأثير بشكل ايجابي.

3- وجود دلالة احصائية بين نسبة مخاطر السيولة والعائد على الاصول: حيث ان مؤشري نسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الاصول ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لا تؤثر على العائد على اصول، اما مؤشر نسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الودائع تؤثر على العائد على الاصول ويكون التأثير بشكل إيجابي.

5. انس يحيى الحديد، عامر محمد شوتر، عبد الله قاسم بطانية، العوامل المؤثرة على ولاء العملاء في القطاع المصرفي الأردني, 2014.

تهذف الدراسة الى معرفة أثر ثقة العميل بالبنك على الولاء الموقفي للعميل، وهل يوجد أثر لثقة العميل بالبنك على الولاء السلوكي للعميل، وكذلك معرفة أثر للقيمة المدركة لدى العميل على الولاء

الموقفي للعميل، وهذف الدراسة ايضا إلى معرفة أتر القيمة المدركة لدى العميل على الولاء السلوكي للعميل.

وتم تصميم استبانة خاصة لهذه الدراسة، لإثبات أو رفض الفرضيات الخاصة بهذه الدراسة، والتي تم توزيعها على عينة الدراسة، وهم عملاء كافة البنوك العاملة في العاصمة عمان، حيث تم الرجوع إلى العديد من الأدبيات والدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة. في المقابل، توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج:

أولا: تأثير العوامل المستقلة والمتمثلة في (ثقة العميل بالبنك، والقيمة المدركة لدى العميل) على المتغير التابع (الولاء الموقفي للعميل).

أظهرت النتائج وجود علاقة متوسطة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (تقه العميل بالبنك، والقيمة المدركة لدى العميل) والمتغير التابع (الولاء الموقفي للعميل)، حيث بلغت قيمة r=(0.365)، وكان لكل من القيمة المدركة لدى العميل، وثقة العميل بالبنك على التوالي الأثر الأكبر على الولاء الموقفي للعميل.

ثانيا: تأثير العوامل المستقلة والمتمثلة في (تقه العميل بالبنك، والقيمة المدركة لدى العميل) على المتغير التابع (الولاء السلوكي للعميل).

أظهرت النتائج وجود علاقة متوسطة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (ثقة العميل بالبنك، والقيمة المدركة لدى العميل) على المتغير التابع (الولاء السلوكي للعميل)، حيث بلغت قيمة r=(0.421)، وكان لمتغير ثقة العميل بالبنك الأثر الواضح على الولاء السلوكي للعميل

6. محفوظ جودة، أثر دوافع العملاء مع المصارف التجارية على درجة ولائهم لها، 2014.

كان الهذف من هذه الدراسة هو معرفة أثر دوافع العملاء مع المصارف التجارية على درجة ولائهم لها وكذلك معرفة ما إذا كانت درجة الولاء تتأثر بجودة الخدمات المصرفية من ناحية، والعوامل الديمغرافية من ناحية أخرى، إضافة إلى ذلك معرفة دور الدوافع الشخصية وسمعة البنك وقوة المركز

المالي له في تحقيق درجة معينة من الولاء تجاه هذه المصارف وقام الباحثون باختيار أربعة مصارف تجارية في الأردن، حيث تم توزيع الاستبانة على فروع هذه المصارف وتم قياس درجة ولاء العملاء من خلال استخرج المتوسط الحسابي للإجابات العملاء الواردة في الاستبانة، حيث توصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج أهمها:

1- هناك مستوى من ولاء العملاء اتجاه المصارف التي يتعاملون معها حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في هذا المجال(3,2034).

2- لا يوجد اختلافات ذات دلالات إحصائية في درجة ولاء العملاء اتجاه المصارف التي يتعاملون معها من خلال متغير الجنس ومتغير المستوى التعليمي ومتغير طبيعة العمل.

3- ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأسباب الشخصية التي تدعو العملاء إلى التعامل مع المصرف وبين درجة ولاء العملاء.

4- هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في درجة ولاء العملاء اتجاه المصرف التي يتعاملون معها تعزي إلى العمر أو مستوى الدخل الشهري لأفراد العينة.

5- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سمعة المصرف ومركزه المالي وجودة الخدمات المصرفية وبين ولاء العملاء.

1. الجانب النظري: العوامل المؤثرة في السيولة

- سيولة المصرف التجاري ليست تابته؛ بل في مستقر وان من اهم العوامل المؤثرة فيها ما يأتي:

- عمليات الايداع والسحب على الودائع: مواجهة عمليات السحب على الودائع نقدا.

- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة: سيولة المصرف التجاري تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة، ودائنة الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات اهمها: -

– ان الزبائن يعملون في اجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من اموال لدي مصرف تجاري

– استراد مبلغ السندات الحكومية التي اتباعها الزبائن في فترة سابقة.

– عقد صفقة توريد سلع وخدمات الى الدولة.

وبالعكس سيولة المصرف التجاري تتقلص عندما يقوم زبائن بالآتي:

– تسديد الضرائب الى الحكومة.

– شراء الاوراق المالية.

– سحب الزبائن لجزء ودائهم وايداعها لدي صناديق توفير اخرى.

– رصيد عمليات المقاصة بين المصرف: تزاد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر ان رصيد حسابه الجاري دائن لدى المصرف المركزي نتيجة تسويه حساباته مع المصارف التجارية الاخرى

موقف سياسات المصرف المركزي بالنسبة للمصارف: –

– يملك المصرف المركزي كسلطة نقديه القدرة على التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية.

– رصيد رأس المال الممتلك: – يؤثر رصيد رأس المال في سيولة المصارف حيث انه كلما زاد رصيد رأس الممتلك زادت السيولة وبالعكس، اي كلما قل رصيد رأس المال قلت السيولة المصرف ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت موجهته على تسديد التزاماته الجارية. (آل علي،2002).

2 نظريات السيولة

1.2. نظرية القروض التجارية

وترى هذه النظرية أن معظم موارد المصرف التجاري تأتي من الودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل, الشيء الذي يتطلب أن تقتصر عمليات المصرف على العمليات المصرفية البحتة, وهي قبول

الودائع واستثمار في الائتمان قصير الأجل والذي يتخذ في جوهرة قروضا تجارية, حيث إن هذه الأخيرة تتمتع بتصفية ذاتية, لأنها تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية, وعلية يتحول هذا النوع من القروض تلقائيا إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات أو سحب الأوراق للوفاء لنفقات صنعها أو تمويل عمليات تسويقها ومن ثم يخطر على هذا المصرف استثمار الودائع في الإقراض متوسط أو طويل الأجل, أو المساهمة في تأسيس المشروعات الجديدة أو المشاركة في رأس مال المشروعات القائمة.

وقد انتقدت هذه الفكرة على أساس أن سيولة أصل معين لا يتوقف على طبيعة تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد حاضر عند الحاجة إلى ذلك وهذه الإمكانية تتوقف أساسا على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول فإذا كانت سوقا متسعة منظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي لا تقل عن الأصول قصيرة الأجل. (حدة رايس، 2009، ص94،95).

2.2. نظرية امكانيه التحويل

ان هذه النظرية تشير إلى المصرف التجاري يعمل على اساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة التحويل إلى النقد عند الحاجة وتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعيه العالية أي امكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة. (الحسيني والدوري ،2000، ص100).

تعتمد هذه النظرية اساسا على ان سيوله المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنه. فاذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بدمته من التزامات مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، او يقوم ببيع جزء من الضمان الحاصلات للقروض، سوء كان عقارا أو اوراقا مالية، او غيرها. وعلى أتر ذلك يمكن ان تتوفر السيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية. (ابو حمد، مرجع سابق دكره، ص193).

3.2. نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على اساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فأنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمفترضين في المستقبل، وهذه يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويله الاجل، إضافة الي منحه للقروض الاجل مادامت عمليه سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل اقساط دورية منظمة (كل شهر او كل شهرين .....) الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية، وامكانية توقعها. (ارشيد، جوده ،1999، ص101).

3. العوامل المؤثرة على ولاء العملاء

الوقت: وتعني بالوقت المبذول في سبيل حصول العميل على المنتج الذي يريده، ويتعين على المصرف تقليصه قدر الإمكان، عن طريق الوفاء بالوعود، حسن العرض والترتيب، وسهولة النقل.... إلخ، توفر السلع والخدمات في الوقت المناسب لحاجة العميل.

كفاءة المنتج وتحمله للمسؤولية: جودة المنتج المدركة من طرف الزبون، حيث يكون أداء المنتج جيدا يبعث في الزبون الرضا في تعامله مع المصارف ومدى ملائمة السعر الحقيقي للمنتج مع أدائه الفعلي.

الثقة والأمان: والتي تحققها الضمانات المقدمة من طرف المصرف للعميل وكذلك نوعية وجودة نقاط البيع.

الرغبات والتوقعات: فعلى المصرف مطابقة ما تقدمه مع ما يرغب فيه العميل والزيادة على ذلك بالخدمات المصاحبة التي تفوق التوقعات، وبذلك التأثير على المعارف والخبرات السابقة عن المنتج بالإيجاب. (بو علاق، مرجع سابق دكره، ص43).

1.3 استراتيجيات المحافظة على ولاء العملاء

يكمن استخدام استراتيجيات متعددة للمحافظة على العلاقات وتعزيزها، وتشمل التعامل مع العملاء بنزاهة وزيادة الخدمات، والتأكيد على أن الخدمة قد يتم تعديلها وفقا لطلب كل عميل على حدا، ويوجد مدخلات أساسية يمكن اتباعهما هما:

- استراتيجية التعامل مع شكاوى العميل

يطلق على هذا النوع من الاستراتيجيات تسمية استراتيجية استرجاع الخدمة بمعنى أن القائم على تقديم الخدمة يسترجع الحدمة المقدمة إذا لم يكن العميل راضيا عنها لأي سبب كان، سوآءا كانت الشكوى نتيجة خطأ ارتكبه العميل نفسه، او نتيجة خلل في عملية تقديم الخدمة من المصرف المعين، وأفضل طريقة للاستجابة للشكاوى هي تصميم استراتيجية تتعامل مع الشكاوى التي تلبي حاجات وتوقعات كل عميل.

- استراتيجيات ضمان الخدمة

تقدم الكثير من المصارف الخدمة ضمانات للمستفيدين كجزء من الخدمة المقدمة، وهي بمثابة تعهدات تقدمها المصارف للعملاء حول جودة الخدمة، وأن الوظيفة الرئيسة للضمانات هي تقليص المخاطرة المرتبطة بقرار الشراء، سواء كانت قبل اتخاد القرار او بعد.

11 الجانب العملي - تحليل البيانات

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياتها تم استخدام SPSS لتطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

التكرارات والنسب المئوية لوصف مجتمع البحث وعينتها وحساب توزيع إجابات أفراد عينة البحث، ومعامل (ألفا كرو نباخ) لحساب معامل الثبات، وقياس صدق الاستبانة. وكذلك المتوسطات والانحرافات المعيارية، لمعرفة انحراف إجابات أفراد عينة البحث عن متواسطها الحسابي، أما بالنسبة إلى الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات أفراد عينة البحث. في حين، تم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع استمارات الاستبيان على مجتمع عينة البحث في البرنامج الإحصائي لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض السمات الشخصية للأفراد العينة

والمتمثلة في: النوع، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، المهنة الحالية، المصرف الذي يتم التعامل معه.

أولا توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع:

ويمثل احد اهم المتغيرات الديمغرافية واكثرها تأثيراً في مستوى التطلعات والتوجهات للمؤسسات المالية، والتي يعكس الخلفية العلمية ومستوى الالمام والمخزون المعرفي والثقافي للمبحوثين

جدول رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة العملاء حسب المؤهل العملي.

المؤهل العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم مهني	24	34.3	34.3	34.3
	بكالوريوس	37	52.9	52.9	87.1
	شهادة عليا	9	12.9	12.9	100.0
	Total	70	100.0	100.0	

الشكل رقم (1) يبين التمثيل البياني لنتائج الجدول التوزيع التكراري والنسبي لإفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

شكل يمثل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

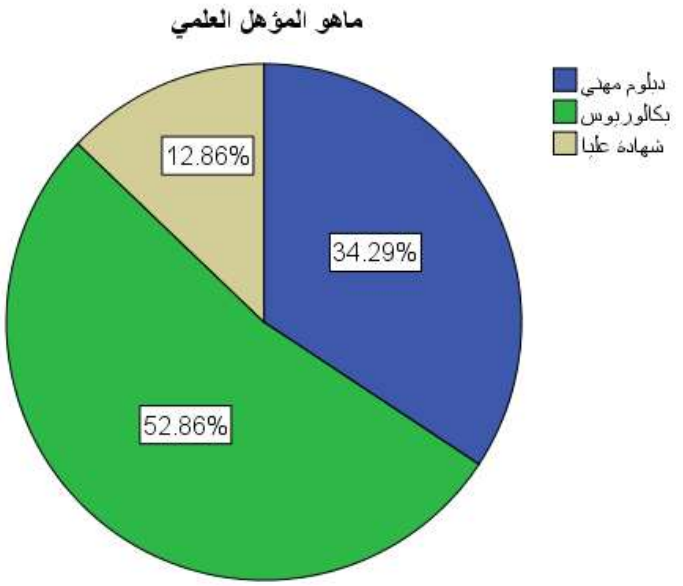

يبين الجدول رقم (1) توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي، حيث بلغت نسبة العملاء الحاصلين على البكالوريوس 52.86% من العينة المدروسة مقابل نسبة 34.29% لأفراد الحاصلين على درجة دبلوم مهني بينما نسبة 12.82% من العملاء الحاصلين على الشهادة العليا.

ثانياً: مشاكـل السيـــولة

برأيك هل *مخاطر نقص السيولة تنتج عن:* –

الرقم	*البيـــان*	*موافق*	*محايد*	*غير موافق*	*المتوسط الحسابي*
1	عدم قدرة المصرف على جذب الايداعات من العملاء	47	17	9	3.25
2	التزوير بالصكوك أدى بالعملاء إلى سحب ودائعهم	33	24	13	4.01
3	ارتفاع معدل السحوبات وانخفاض معدل الايداعات	33	24	13	3.70
4	تدني الخدمات المصرفية وزيادة أسعارها	34	23	13	3.95
5	عدم وجود إدارة مختصة بالمخاطر المصرفية	32	16	22	4.11
6	صعوبة الحصول على التمويل من المصرف المركزي	42	16	12	3.01

الرقم	البيـــان	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي
7	قيام العملاء بسحب ودائعهم من المصرف	51	8	11	3.14
8	عدم توفر فرص للعملاء لإستثمار أموالهم بالمصرف	11	14	9	3.56
9	عدم قدرة العملاء على سحب أموالهم في أي وقت	51	8	11	4.13
10	انعدام الثقة بالمصرف من قبل العملاء	34	21	15	3.19
11	تتأثر السيولة النقدية بالتضخم الاقتصادي	30	26	14	3.40
12	عدم التخطيط لإدارة السيولة يؤثر على نسبة السيولة	30	25	15	3.72
13	التدهور الاقتصاد للدولة وعدم كفاية الايرادات العامة	32	21	17	3.66
14	المحاباة من موظفي المصارف في إدارة السيولة	31	17	22	4.27
15	عد ثقة المستثمرين بالمصارف والاحتفاظ بأموالهم نقداً خارج المصارف	39	10	21	3.23

تضمن هذا المحور خمسة عشر فقرة تتعلق بمخاطر نقص السيولة وفيما يلي بيان بالمؤشرات الإحصائية لهذه الفقرات.

يتضح للباحثان من خلال الجدول رقم (2) أن المتوسط الحسابي لعبارات المقياس تتراوح ما بين (3.01– 4.27) وبناء على المتوسط النظري للمقياس (3) فان القيم تقع في مستوى المتوسط وتفوق متوسط المقياس وهو ما يعبر عن موافقة المبحوثين على ما احتوته العبارة، ولمزيد من التحقق الإحصائي فقد تم إجراء إختبار المعنوية والذي اشار إلى وجود فارق دو دلالة إحصائية، فقد جاءت في المرتبة الاولى من حيث الأهمية النسبية فقرة المحاباة من موظفي المصارف في إدارة السيولة بمتوسط (4.27)، وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية فقرة عدم قدرة العملاء على سحب أموالهم في أي وقت بمتوسط (4.13)، وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية فقرة عدم وجود إدارة مختصة بالمخاطر المصرفية بمتوسط (4.11).

واذا ما نظرنا إلى الفقرة الاخيرة من حيث الأهمية والمتعلقة يكون صعوبة الحصول على التمويل من المصرف المركزي، بمتوسط (3.01)، نجدها أيضاً تجاوزت الوسط الحسابي للمقياس، كما تظهر

القيم الإحتمالية (0.000) للعبارات والتي هي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ما يعني أن إجابات المبحوثين في اتجاه الموافقة ومعنوية وذات مدلول احصائي أي لها وقع في التطبيق العملي.

ثالثاً: ولاء العمـــــــلاء

ما مدى موافقتك على ما يلي: -

الرقم	البيـــان	موافق	محايد	غير موافق	المنوسط الحسابي
1	يولي البنك عملائه الاهتمام الفردي	43	10	17	3.31
2	يتفهم العاملون بالبنك احتياجات العملاء	37	23	10	3.52
3	الرضا الوظيفي للعاملين ينعكس على أدائهم وبالتالي رضا العملاء وولائهم للمصرف	30	26	14	3.96
4	العاملون في البنك يلبون طلبات العملاء فورا مهما كانت درجة انشغالهم في البنك ولديهم الاستعداد الدائم لمساعدة العملاء.	35	20	15	3.07
5	حتى في حالة انخفاض نسبة العائد على الاستثمار سوف أبقي تعاملاتي مع المصرف	23	27	10	3.75
6	لن اتعامل مع أي مصرف منافس إذا واجهتني مشكلة مع هذا المصرف	32	26	12	4.04
7	إذا واجهتني مشكلة في التعامل مع هذا المصرف لن أنقل شكواي إلى العملاء المقربين مني	29	19	22	3.67
8	أنصح أقاربي بالتعامل مع هذا المصرف	31	19	20	3.11
9	حتى لو سمعت معلومات سلبية عن هذا البنك سأبقى مخلصاً له	30	18	22	3.28
10	سوف اتعامل مع هذا البنك مرة أخرى لتلبية احتياجاتي في المستقبل	35	17	18	3.25
11	توفر السيولة عامل مهم بالنسبة للتعامل مع المصرف	40	19	11	3.91
12	الموقع الجغرافي للمصرف يحتم على التعامل معه	42	13	15	3.78

تضمن هذا المحور أثناء عشر فقرة تتعلق بولاء العملاء وفيما يلي بيان بالمؤشرات الإحصائية لهذه الفقرات، حيث يتضح للباحثان من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لعبارات المقياس تتراوح ما بين (3.07– 4.04) وبناء على المتوسط النظري للمقياس (3) فان القيم تقع في مستوى المتوسط وتفوق متوسط المقياس وهو ما يعبر عن موافقة المبحوثين على ما احتوته العبارة، ولمزيد من التحقق الإحصائي فقد تم إجراء إختبار المعنوية والذي اشار إلى وجود فارق دو دلالة إحصائية، فقد جاءت في المرتبة الاولى من حيث الأهمية النسبية فقرة لن اتعامل مع أي مصرف منافس إذا واجهتني مشكلة مع هذا المصرف بمتوسط (4.04)، وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية فقرة الرضا الوظيفي للعاملين ينعكس على أدائهم وبالتالي رضا العملاء وولائهم للمصرف بمتوسط (3.96).

واذا ما نظرنا إلى الفقرة الاخيرة من حيث الأهمية والمتعلقة بالعاملون في البنك يلبون طلبات العملاء فورا مهما كانت درجة انشغالهم في البنك ولديهم الاستعداد الدائم لمساعدة العملاء، بمتوسط (3.07)، نجدها أيضاً تجاوزت الوسط الحسابي للمقياس، كما تظهر القيم الإحتمالية (0.000) للعبارات والتي هي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ما يعني أن إجابات المبحوثين في اتجاه الموافقة ومعنوية وذات مدلول احصائي أي لها وقع في التطبيق العملي.

ولقد تبين من خلال عينة البحث وجود تدني كبير في الخدمات المصرفية وزيادة في الأسعار كما لا توجد إدارة مختصة بالمخاطر المصرفية، أكثر من 50% من العملاء يؤكدون على أن توفرالسيولة تعتبر عامل مهم. وكذلك اظهرت النتائج أن هناك ولاء كبير من العملاء لمصرف سوق الاحد ومصرف سيدي الصيد بالرغم من وجود عدم رضا عن الخدمات المصرفية المقدمة وهذا ربما يرجع الى الموقع الجغرافي (60% من العينة يدعمون هذا) وقلة او بعد المصارف الاخرى عن هاذين المصرفين.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. لقد تبين من خلال عينة البحث وجود تدني كبير في الخدمات المصرفية وزيادة في الأسعار كما لا توجد إدارة مختصة بالمخاطر المصرفية.
2. أكثر من 50% من العملاء يؤكدون على أن توفرالسيولة عامل مهم في الانتقال بين مصر واخر.
3. اظهرت النتائج أن هناك ولاء كبير من العملاء لمصرف سوق الاحد ومصرف سيدي الصيد بالرغم من وجود عدم رضا عن الخدمات المصرفية المقدمة وهذا ربما يرجع الى الموقع الجغرافي (60% من العينة يدعمون هذا) وقلة او بعد المصارف الاخرى عن هاذين المصرفين.
4. صعوبة الحصول على تمويل من المصرف المركزي للمصارف التجارية يجعل العملاء يقومون بسحب ودائعهم من المصرف.
5. عدم توفر فرص للعملاء لاستثمار أموالهم بالمصرف وعدم قدرتهم على سحبها في أي وقت وذلك يؤثر على ثقة العملاء بالمصرف.
6. التدهورالاقتصادي وانخفاض الايرادات العامة يؤثر سلباً على نسبة السيولة وبالتالي عدم قدرة المصارف على توفير السيولة.
7. يوجد تفهم واضح للعاملين داخل المصرف لاحتياجات العملاء كما أن هناك تلبية لطلبات العملاء فوراً مهما كانت درجة انشغالهم في المصرف.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة إقامة دورات أثناء العمل للموظفين بالمصارف للتعرف على طبيعة العمل الذي يؤدونه ، وكيفية التعامل مع المشاكل التي قد تطرأ أثناء التنفيذ .
2. طباعة كتيبات تعريفية للموظفين توضح المجالات التي قد تؤثر على السيولة مثل الاقتراض أوالاعتماد .
3. إقامة ندوات توعوية توضح الآثار السلبية لنقص السيولة على أداء المصارف.
4. إجراء دراسة على المصارف التجارية بليبيا حول أفضل الطرق لتوفير السيولة.
5. تشجيع العملاء وحثهم لاستخدام البطاقات الالكترونية لسداد احتاجاتهم.
6. يوصي البحاث بدراسة مشكلة السيولة في المصارف الليبية بتوسع أكثر وبأستخدام مقياس اكثر دقة وذلك نظراً لزيادة نسبة المبحوثين الدين يجيبون باختيار كلمة (محايد) في هذه الدراسة.

المراجع

1.الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقعة والتطبيقات العلمية، (ط1)، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع, 2009م.

2. الحسيني، فلاح حسن، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان,2000م.

3. رايس، حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، (ط1)، إيتراك للطباعة النشر والتوزيع، القاهرة, 2009م..

4. عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان, 1999م.

5. ناجي معلا، أصول التسويق المصرفي، معهد الدراسات المصرفية، عمان, 1994م.

6. هندي مني إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب الحديث، الإسكندرية, 1996م.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. حسن شحاته، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجتمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة, 2010م.

2. سارة بو علاق، أثر جودة الخدمة على ولاء العميل، دراسة حالة الهاتف النقال بالجزائر، 2014م.

أثر التعايش السلمي على دخل الفرد: دراسة تطبيقية على ليبيا (2010- 2019)

د. ليلى التهامي مرغم

قسم التخطيط المالي–كلية الاقتصاد والعلوم السياسة–جامعة طرابلس

الملخص

تميز الإسلام برفضه فلسفة الصراع، لأنه يؤدي إلى أن يصرع القوي الضعيف فيزيله، وينتهي التنوع والتعدد والتمايز والاختلاف الذي هو سُنة من سُنن الله تعالى في سائر مخلوقاته. أن رفض الإسلام فلسفة الصراع هو احتراماً للإنسانية جمعاء، حيث خلق الله تعالى البشر وأرسل الرسل لهدايتهم وأحل لهم الحراك في اعمار الكون الذي هو حراك يعدّل المواقف ويعيد التوازن والعدل، مع بقاء التعددية والتعايش والحوار والتفاعل بين مختلف الأفراد، الأمر الذي يدعم السلام والاستقرار ويعزز النمو الاقتصادي.

لقد فرض عدم الاستقرار وعدم الاستتباب الأمني والأعمال القتالية قيودا قاسية على الأنشطة الاقتصادية في ليبيا مما أعاق الجهود المبذولة في المجال المالي لإعادة الإعمار والتنمية، من هنا جاءت أهمية تناول موضوع التعايش السلمي ودوره في القضايا الاقتصادية في ليبيا.

الهدف الرئيسي لهذا البحث تحديد أثر التعايش السلمي ممثلاً بالاستقرار السياسي على دخل الفرد في ليبيا، خلال الفترة 2010 – 2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر عدم الاستقرار السياسي ودخل الفرد في ليبيا خلال فترة الدراسة، وقد كان هذا الأثر سلبيا وذو دلالة إحصائية وعند مستوى معنوية أصغر من 5%.

الكلمات المفتاحية: مؤشر عدم الاستقرار السياسي، دخل الفرد، التكامل المشترك؛ نموذج (ARDL).

1. المقدمة:

يتأثر اقتصاد الدولة بحالة التعايش السلمي ممثلاً بالاستقرار السياسي وغياب العنف واحلال السلام بين الأفراد الذين يعيشون فيها، فكما يتطلب تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وبالتالي دخل الفرد، فإن ذلك يتطلب تحقيق استقرار مماثل على المستوى السياسي والذي يشير إلى مدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، ذلك الترابط الذي يمكّنها من الوقوف كوحدة متماسكة أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة التي تواجهها الدول. أن إحلال السلام والاستقرار على الصعيد السياسي والمجتمعي محددا مهما ورئيسيا بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث يحفز هذا الاستقرار وجود البيئة الملائمة لنشاط الأعمال وزيادة معدلات الاستثمار، الأمر الذي يعزز من النمو في الناتج المحلي الاجمالي للدولة والتي ينعكس إيجاباً على دخل الأفراد في المجتمع.

تعد ليبيا من الدول ذات التنوع الثقافي والقبلي لكن ليس بالحد الذي وصل فيه الصراع للمستوى التي وصل فيها، حيث توجد العديد من الدول العربية والتي تتمتع بتعدد عرقي وديني وثقافي أكثر من ليبيا ولكنها تنعم بالسلام والاستقرار والتعايش السلمي. أن تطبيق مبادئ التعايش السلمي واحلال السلام في ربوع الدول هو الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي من شأنه دعم وتحفيز النمو والتنمية في المجتمعات المختلفة ولا سيما النامية منها.

إن موضوع التعايش السلمي بين المجتمعات هو من القضايا الهامة في عصر كثرت فيها النزاعات والتمسك بالرأي الواحد والتعصب له باسم الدين أو الجنس أو العرق، حتى أصبح المجتمع يفتقر للسلام ومن ثم لا يستطيع تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي التي تنشده المؤسسات السياسية والحكومات لمجتمعاتها، إن التوجه لأسلوب الحوار ونبذ العنف من شأنه ان يعزز من التنمية الاجتماعية ويسهم في تحقيق الرفاه لكل الأفراد.

عانت ليبيا حالة من عدم الاستقرار في الفترة بين 2010م وحتى الوقت الحالي، الأمر الذي أدى إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة في دخل الفرد، متأثرة بحالة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد. وإذ تقترح النظريات الحديثة للاقتصاد السياسي أن عدم الاستقرار السياسي عندما يسيطر على اقتصاديات الدول، سوف يؤثر بشكل غير مباشر على النتائج الاقتصادية لهذه الدول من خلال الربط بين معدلات الكفاءة الاقتصادية والاستقرار، بينما في المقابل فإن التغيير الإيجابي في اقتصاد الدولة الذي يتحقق من خلال سياسات الرفاهية والتعايش السلمي سوف ينتج عنه اقتصاد جيد.

هناك جدل كبير حول التنبؤ بعلاقة التعايش السلمي والنمو الاقتصادي، حيث وجدت دراسات نظرية عدة تناقش التعايش السلمي وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي دون الخوض في الجانب القياسي، وذلك لصعوبة حساب التعايش السلمي رقمياً. لذلك تم استخلاص أهمية هذه الورقة من هذا الجدل، حيث سيوفر هذا البحث تطبيقًا تجريبيًا على دولة ليبيا بأخذ مؤشر عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف ممثلاً لظاهرة التعايش السلمي للارتباط الكبير بينهما.

الغرض من هذا البحث هو تقدير العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي مع حصة الفرد من الدخل خلال الفترة من 2010 –2019، باستخدام التحليل الاحصائي للبيانات المتوفرة والمنشورة ذات الصلة بموضوع البحث، وتعتبر الفترة الزمنية المختارة ذات أهمية كبيرة في تاريخ ليبيا، حيث تعكس الظروف السياسية التي مرت بها البلاد، وذلك بالإجابة على السؤال ما إذا كانت المؤشرات السياسية والاستقرار يمكن أن تؤثر على أداء النمو الاقتصادي ممثلاً بدخل الفرد في ليبيا.

تم تقسيم البحث على النحو التالي: يلي المقدمة يعرض القسم الثاني مراجعة الأدبيات السابقة، بينما القسم الثالث يصف مجموعة البيانات المستخدمة ومصادرها ويعرض المنهجية المستخدمة في تحليل البيانات، ويفسر القسم الرابع النتائج المتحصل عليها، وتظهر الخاتمة والتوصيات في القسم الخامس من البحث.

2. مراجعة الأدبيات السابقة:

العديد من الدراسات النظرية تناولت التعايش السلمي بالتحليل، وجاءت أغلبها لتدرس الحالة العراقية، إذ ناقش **(المحمداوي، 2016)** في دراسته النظرية حول حالة العراق وأهمية استباب الأمن ونبذ الخلافات وتجنب المشاكل والحروب والصراعات والتوجه نحو البناء والابتعاد عن الملوثات الفكرية التي تجعل من المجتمع الإنساني مجتمعا مملوءً بالصراعات، والمضي قدماً نحو البناء والاعمار. وخلص إلى أنه يجب على السياسيين أولاً والمراجع الدينية ثانياً حث أبناء البلد على التقيد بالقيم الفضلى للتسامح والتعايش السلمي والعمل على ضمان السلم الأهلي والاجتماعي بين أفراد الشعب والتمسك بالهوية الوطنية وجعلها أولوية فالدين لله تعالى والوطن للجميع دون تمايز أو تفاضل بين فئة وأخرى. وأكد ذلك ما جاء في كتاب **(الشمري، 2019)** عن أثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي إن تأثير العامل الإقتصادي في الاستقرار السياسي في العراق، يأتي من وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد، وبنى تحتية مدمرة، ومعدلات عالية من البطالة وانتشار الفقر بين أفراد المجتمع، مع غياب الفلسفة الاقتصادية الواضحة وعدم ثابتها واعتماد الاقتصاد أحادي الجانب، فضلاً عن تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري والسياسي، وكلها عوامل عمقت من حدة السخط الشعبي، مما عمق من النزاعات الاجتماعيّة وزاد من حالة (عدم الرضا)، مما أثّر في شرعية النظام السياسي وبالتالي استقراره السياسي.

أما عن الدراسات التطبيقية، ففي دراسة **(Zureiqat, 2005)** أختبر العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي، الذي تم قياسه من خلال مقياس لإلغاء الديمقراطية في بلد ما والأداء الاقتصادي، الذي يقاس من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تم استخدام بيانات من عام 1985 إلى عام 2002 لـ 25 دولة من خمس مناطق مختلفة: إفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وأظهرت نتائج النموذج التجريبي في هذه الورقة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، ولكن لا توجد علامة دالة على التجانس (السببية المشتركة) كما هو مقترح في البحث. وقد أكد **(Qureshi et al, 2010)**، النتائج السلبية، حيث بيّن أنه يتم ملاحظة المتغيرات الاقتصادية فقط كأسباب للارتفاع التقلبات الاقتصادية مع تجاهل المتغيرات السياسية بالكامل. على الرغم من أنه كان من الواضح أن نمط التنمية في

باكستان متقلب للغاية خلال سنوات عدم الاستقرار السياسي الذي يمتد لما يقرب من نصف تاريخ البلاد. بأخذ عينة من 1971 إلى 2008 وباستخدام تقنية OLS البسيطة، نلاحظ إلى أي مدى سياسية عدم الاستقرار تعيق التنمية الاقتصادية لباكستان، وكذلك لوجود العلاقة السلبية بين عدم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في باكستان. وناقضت دراسة **(نجا، 2016)** العديد من نتائج الدراسات التطبيقية عن علاقة الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي حيث أظهر التحليل بالاعتماد على المنهج القياسي لتطور عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في مصر خلال الفترة (1990–2012م)، إلى أنه وفقا للأدبيات النظرية والتطبيقية فإن تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي في النمو الاقتصادي متمثلا بارتفاع معدل التضخم، والدين الخارجي متمثلا بانخفاض قيمة العملة الوطنية تكون نتائجهما غير محددة، فالبعض يرى أنها تكون إيجابية نتيجة لما يترتب عليها من آثار توسعية على النشاط الإنتاجي، والبعض الآخر يرى أنه يترتب عليها آثارا سلبية نتيجة لما يترتب عليها من آثار انكماشية، وبخاصة في حالة زيادة حدة عدم الاستقرار واستمراره لفترة زمنية طويلة، أما فيما يتعلق بأثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، فإن أغلب الدراسات تؤيد التأثير السلبى له في النمو، نتيجة لما يترتب عليه من ضعف معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي المادي والبشرى بالمجتمع. وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ السياسات المالية والنقدية الملائمة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخليا، ومن ثم تحد من التضخم، الأمر الذي يسهم في الحد من تأثيراته السلبية في معدل النمو الاقتصادي. **(ÖZPENÇE، 2017)** اختبرت هذه الدراسة كيفية تأثير التضخم والبطالة على نمو الاقتصاد في تركيا بين عامي 2008 و2017، ووفقا لاختبار جوهانسون للاندماج المشترك، وجد أن هناك علاقة طويلة المدى بين السلسلة الزمنية موضوع الدراسة. وبالتالي أوصت الدراسة أنه من أجل ضمان النمو الاقتصادي يجب الأخذ بالسياسات التي من شأنها الحد من البطالة. وهدفت دراسة **(صغيري وآخرون، 2021)** لتحديد أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في (43) دولة من دول أوربا وآسيا الوسطى خلال الفترة (1996–2018)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

3. المنهجية واستراتيجية التقدير:

3.1 مصادر البيانات

البيانات السنوية عن المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية تم الحصول عليها من البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية(WDI) تتكون العينة من دولة ليبيا، وقد تم ذكر أن ليبيا قد عانت من بعض عدم الاستقرار السياسي خلال الفترة قيد البحث والتي تغطي الفترة 2010 – 2019 مثل التقلبات في اللوائح والسياسات ومجلس الوزراء، بالإضافة إلى توقف إنتاج النفط في بعض السنوات، والتي هو المصدر الرئيسي للدخل.

بينما يأتي مؤشر عدم الاستقرار السياسي من مؤشرات الحوّكمة العالمية تحديث 2020 – 1996 – 2019. تتكون مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) من مؤشرات الحوكمة الإجمالية[1] مؤشرات مجمعة لستة أبعاد واسعة للحوكمة وهي: (الشفافية والمساءلة، عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، قواعد القانون، السيطرة على الفساد)، وتستند المؤشرات الإجمالية الستة إلى أكثر من 30 مصدرًا أساسيًا للبيانات التي تُبلغ عن تصورات الحوكمة لعدد كبير من المشاركين في الاستقصاء وتقييمات الخبراء في جميع أنحاء العالم (Kaufmann et al, 2010).

وقد كانت البيانات المنشورة لمؤشر عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف في ليبيا، أظهرت ضعفاً كبيراً في هذا المؤشر في دلالة واضحة لغياب الاستقرار السياسي وانتشار العنف في ليبيا خلال الفترة قيد البحث على النحو التالي:

[1] www.govindicators.org

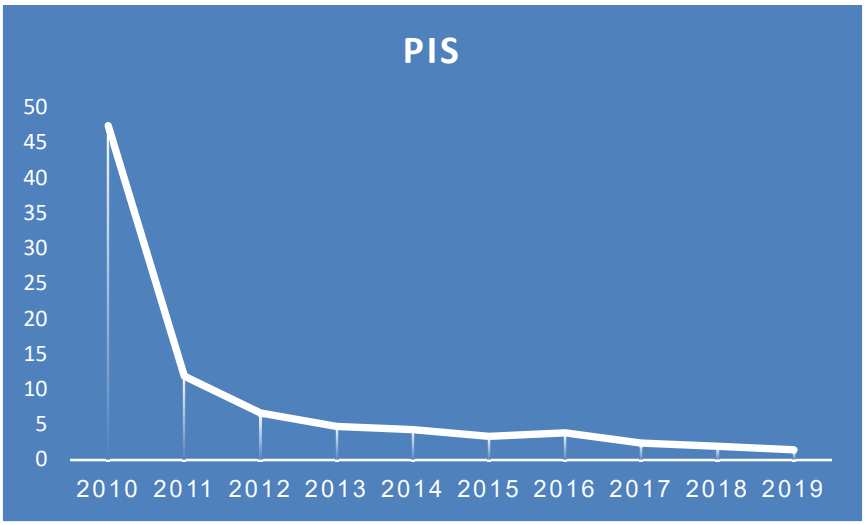

*شكل (1)، مؤشر عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف في ليبيا للفترة (2010–2019)، إعداد الباحثة.

المصدر: (WGI)، تحديث 2020.

3.2 النموذج القياسي واستراتيجية التقدير

تم استخدام النموذج المعتمد على النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة مثل (Zureiqat, 2005) ، من أجل تحقيق هدف البحث المتمثل في معرفة أثر عدم الاستقرار السياسي على نمو دخل الفرد في ليبيا، باستخدام النموذج القياسي التالي:

$$GDP_PER_CAP_t = \beta_0+\beta_1 PIS_t +\beta_2 POP_t +\beta_3 UNEM_t + \varepsilon$$

حيث:

$GDP_PER_CAP_t$ تشير إلى دخل الفرد سنوياً، ويعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2010م، وهو المتغير التابع.

أما المتغيرات المستقلة فهي:

PIS_t تشير إلى مؤشر عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف.

POP_t تشير إلى عدد السكان.

$UNEM_t$ تشير إلى معدل البطالة نسبة إلى عدد القادرين على العمل.

B_3 ..... β_3 تشير إلى المعلّمات المراد تقديرها.

ε تشير إلى معامل الخطأ.

3.3 الفرضية الرئيسية

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف على دخل الفرد في ليبيا.

3.4 استراتيجية التقدير

يتم تقدير النموذج القياسي لاختبار فرضية البحث باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews version 9)، وأسلوب السلال الزمنية ، وهو الأنسب في مثل هذه الحالة، حيث العينة تشمل دولة ليبيا فقط، والسلسة الزمنية تمتد لعشر سنوات متتالية، ومن خلال منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة (Pesaran et Al, 2001) ARDL –

وأيضا بأخذ لوغاريتم كل المتغيرات الداخلة في النموذج لغرض الحصول على تجانس البيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية، وبذلك تعبّر معاملاتها عن المرونة الخاصة بكل بمتغير في نموذج البحث.

3.4.1 دراسة استقراريه النموذج

يعرض الجدول رقم (1) وصفاً إحصائياً للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، مبيناً المتوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) للمتغيرات، مع إظهار أكبر وأصغر قيم المتغيرات، بالإضافة لذلكُ يبين الجدول عدد الملاحظات خلال فترة الدراسة من 2010م إلى 2019م. يقيس الانحراف المعياري انحراف مجموعة البيانات بالنسبة للوسط الحسابي، ويشير إلى التقلب في القيم التي يأخذها المتغير خلال فترة الدراسة.

جدول (1) وصف متغيرات النموذج

Variables	*Mean*	*STD. Dev.*	*Min*	*Max*	*Obs.*
LGDP-C	*8.9087*	*0.2876*	*8.4204*	*9.3980*	*10*
LPIS	*1.5643*	*1.0100*	*0.3576*	*3.8584*	*10*
LUNEM	*2.7524*	*0.0218*	*2.7226*	*2.7850*	*10*
LPOP	*15.6770*	*0.0297*	*15.6369*	*15.7291*	*10*

*إعداد الباحثة استنادا على مخرجات البرنامج الاحصائي .EViews 9

بإجراء اختبارات جذر الوحدة، يتم اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات في النموذج، بهدف فحص خصائصها، وقد تم تحديد درجة استقرار متغيرات النموذج عن طريق اختبار ADF.

ويظهر الجدول التالي (2) خصائص كل متغير من حيث السكون .إذ اعتمادا على الفرضية الصفرية – عند اختبار سكون البيانات – والتي تنص على أنه اذا كانت قيمة الاحتمالية P أقل من 0.05 فيمكننا أن نستنتج أن المتغير ثابت .بينما عندما تكون قيمة Pأكبر من 0.05 يشير

ذلك إلى أن المتغير غير ثابت، وبينت نتائج اختبارات جذر الوحدة، سكون متغيري دخل الفرد ومؤشر عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف على المستوى، بينما أظهرت نتائج الاختبار سكون متغيري معدل البطالة وعدد السكان على الفرق الأول وفقاً لاختبار ديكي فولر الموسع.

جدول (2) نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

السلسة الزمنية	*القرار(الرتبة)*	*اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)* *المستوى* *الفرق الأول*
LGDP-C	*I(0)*	*-7.2289 (0.0006)* *-5.018 (0.0046)*
LPIS	*I(0)*	*-4.4715 (0.0114)* *-4.3987 (0.0103)*
LUNEM	*I(1)*	*-5.3505 (0.0042).* *-0.7088 (0.7950)*
LPOP	*I(1)*	*-14.8318 (0.0000)* *5.8234 (1.0000)*

*درجة الاحتمالية بين الأقواس

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (2) عن إمكانية استخدام منهجية اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL، ويعبّر التكامل المشترك عن وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية التي تختلف في درجة سكونها. وللقيام باختبار التكامل المشترك يتم استخدام منهجية الحدود الخاصة بنموذج ARDL. تتميز منهجية (ARDL) عن طرق التقدير الأخرى، إذ لاستخدام هذه المنهجية لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة، ولكن ممكن أن تكون مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو خليط بينهما، شرط أن لا تكون مستقرة عند الدرجة الثانية، بالإضافة لذلك تتيح هذه المنهجية تقدير النموذج القياسي من خلال تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على المدى القصير والطويل، إلى جانب كل ذلك تعمل هذه المنهجية على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي، الأمر الذي يجعل من النتائج المتحصل عليها كفؤة وغير متحيزة.

3.4.2 الارتباط الخطي بين المتغيرات

قبل استعراض نتائج التقدير، قامت الدراسة باختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج الأول. الجدول رقم (3) يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، حيث يلاحظ عدم وجود ارتباط تام بين المتغيرات المستخدمة في التقدير، مع وجود ارتباط كبير وسالب بين متغيري معدل البطالة ومتغير عدد السكان، وكذلك وجود ارتباط موجب وكبير إلى حد ما بين عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف مع معدل البطالة، وبذلك يمكن أدراج المتغيرات المختلفة في نفس الانحدار في حالة استخدام منهجية (ARDL).

جدول (3) مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات

Variables	*LGDP-C*	*LPIS*	*LPOP*	*LUNEM*
LGDP-C	*1*			
LPIS	*0.2939*	*1*		
LPOP	*-0.0961*	*-0.8623*	*1*	
LUNEM	*-0.0348*	*0.6761*	*-0.8816*	*1*

3.4.3 تقدير النموذج

اعتماداً على برنامج (Eviews9) تم الحصول على أفضل فترات التباطؤ من خلال مقياس (Schwarz Bayesian Criterion) وكانت على النحو التالي (1,1,0,0) للمتغيرات الأربعة الداخلة في نموذج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع المتمثل في حصة الفرد من الدخل والذي يشار له بـ (LGDP–C) وكل من مؤشر عدم الاستقرار السياسي (LPIS) والذي استخدم بديلاً عن التعايش السلمي، ومعدل البطالة(LUNEM) وعدد السكان (LPOP)، وفيما يلي نتائج التقدير للنموذج في الأجل الطويل:

جدول (4) نتائج تقدير النموذج – المتغير التابع ***LGDP–C***

المتغير (Variable)	***المعلمة (Parameter)***	***t–Statistic***	***قيمة الاحتمالية (.Prob)***
LPIS	***-0.4669***	***-3.7067***	***0.0207***
LUNEM	***16.4127***	***2.9561***	***0.0417***
LPOP	***-2.2957***	***-2.3387***	***0.0795***

*إعداد الباحثة اعتمادا على (Eviews9)

وبعد تقدير النموذج يتم معرفة معامل تصحيح الخطأ، عن طريق التكامل المشترك والطويل الأجل (Cointegration and long Run Form) وكان معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً بمعنى تحقق الشرط اللازم والكافي:

CoinEQ (-1)
-1.9243
(0.0062)

وبالتالي مقبول معنويا مما يؤكد

وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنيه طويلة الأجل، وهذا يعني أن الانحرافات في دخل الفرد في الأجل القصير يتم تصحيحها في سنة و92 يوم للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل.

ونأتي الآن لاختبار تشخيص المقدّرات وهو (ARDL BOND TEST) والذي يعتمد على توزيع F والتي تقارن بالقيم الجدولية الخاصة بهذا الاختبار والتي تتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية (K). تقضي فرضية العدم في هذا الاختبار بأنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (H_0: No Long Run Relationship Exist) بمعنى أن مجموعة المتغيرات التفسيرية لا تشرح العلاقة مع حصة الفرد من الدخل وهو المتغير التابع في الأجل الطويل، وكانت نتيجة هذا الاختبار كالتالي:

F – Statistic
6.37507

بينما كانت حدود القيمة الحرجة كالتالي:

I1 Bound	*I0 Bound*	*المعنوية (Significance)*
3.1	***2.01***	***10%***
3.63	***2.45***	***5%***
4.16	***2.87***	***2.5%***
4.84	***3.42***	***1%***

وحيث أن ***F – Statistic*** هي أكبر من حدود القيم المعطاة عند مستويات مختلفة، لذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، بأن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

4 تفسير نتائج التقدير:

يلاحظ من نتائج تقدير النموذج الواردة بالجدول رقم (4) الآتي:

- وجود أثر سلبي لمؤشر عدم الاستقرار السياسي *LPIS* على دخل الفرد عند مستوى معنوية إحصائية أقل من 5% على المدى البعيد، ويشير إلى وجود علاقة عكسية بينهما بمعنى أن أي زيادة في مؤشر عدم الاستقرار بدرجة واحدة سيقابلها انخفاض في دخل الفرد في ليبيا بـ (0.46 %)، بمعني رفض فرضية البحث التي تقضي بعدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين دخل الفرد ومؤشر عدم الاستقرار. وقد أثبتت العديد من الدراسات أهمية الاستقرار السياسي باعتباره ركيزة أساسية نحو الازدهار والرخاء، ولعل أكبر مثال دول أوروبا واسيا الوسطى حيث حققت حالة من التقدم والنمو نتيجة للاستقرار التي تنعم به هذه الدول، هذه النتائج متسقة مع نتائج أغلب الأدبيات.

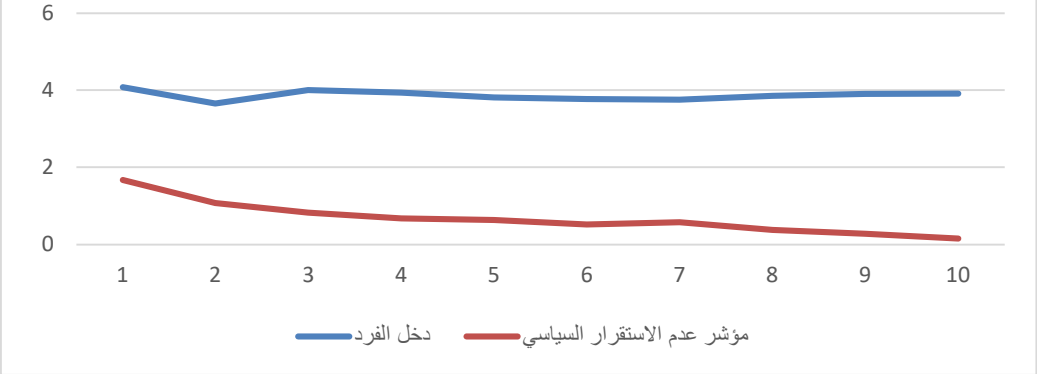

* شكل (2)، العلاقة بين دخل الفرد ومؤشر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا للفترة (2019-2010)، إعداد الباحثة.

1) أظهر التحليل وجود أثر إيجابي لمعدل البطالة على نمو دخل الفرد في الأجل البعيد، مما يجعل الصورة غير واضحة تماما ولا تتوافق مع النظريات الاقتصادية، ولكن من وجهة نظر الباحثة قد يرجع السبب للاعتماد المفرط على ايرادات النفط (ومشتقاته) في تكوين الناتج

المحلى الإجمالي في ليبيا وأن دخل الفرد يأتي من قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، مما يجعل هذا الدخل لا يرتبط بالإنتاجية ولا يعطي صورة حقيقية عن دخل الفرد في ليبيا، وقد جاءت قيمة معلّمة معدل البطالة بدلالة إحصائية عالية عند مستوى 5%.

2) أما متغير عدد السكان فقد أكد الفرضيات التي تقوم عليها العديد من الدراسات الاقتصادية، والتي تقضي بوجود علاقة عكسية بين دخل الفرد وعد سكان الدولة، حيث ينتج دخل الفرد من قسمة اجمالي الدخل على عدد الأفراد، مما يجعل هذه النتيجة منطقية، وقد جاءت بدلالة معنوية عالية عند مستوى 1%، إذ الزيادة بوحدة بـ 1% من عدد السكان يقابله انخفاض في دخل الفرد بمعدل 0.2%.

5 الخاتمة:

اهتم البحث بتحديد أثر مؤشر عدم الاستقرار السياسي على دخل الفرد في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- من خلال اجراء الاختبارات اللازمة لمعرفة النموذج الأنسب لمعرفة أثر مؤشر عدم الاستقرار السياسي على دخل الفرد، تم الاستعانة بنماذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة للسلاسل الزمنية لتقدير العلاقة ومعرفة أثر التعايش السلمي على دخل الفرد.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر عدم الاستقرار السياسي ودخل الفرد في ليبيا خلال فترة الدراسة، وبالتالي رفض فرضية العدم.
- رغم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمعدل البطالة على دخل الفرد، إلا ان هذا الأثر الإيجابي لم يكن واضحا وكافيا، مما يتطلب المزيد من البحث مستقبلاً للتحقق من هذه النتيجة.
- ظهور أثر عكسي ومعنوي لعدد سكان ليبيا في دخل الفرد في الأجل الطويل.

على ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي بالتالي:

- تعزيز سبل التعايش السلمي ممثلا في الاستقرار السياسي وغياب العنف في ليبيا لما له من أثر ايجابي على دخل الفرد وبالتالي تحقيق الرفاه والذي ينعكس على التنمية والنمو.
- العلاقة القوية بين عدم الاستقرار السياسي والاقتصاد ناشئة على حقيقة أن دولة ذات سياسة مستقرة سيكون لها درجة عالية من المؤسسات والشركات الاقتصادية الثابتة. سيؤدي ذلك إلى النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

المراجـع:

- سيد علي صغيري، عماد غزازي، محمد بولصنام، (2021). أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول أوربا وآسيا الوسطى خلال الفترة (1996-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل.
- الشمري، عبد الحسن عصفور، (2019). دار الرافدين للنشر والتوزيع كتاب "أثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي".
- المحمداوي، فاضل عباس، (2016). دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، The International and Political Journal Volume, Issue 31-32, Pages 83-100.
- نجا، علي عبد الوهاب إبراهيم، (2016). أثر عدم الاستقرار الإقتصادي والسياسي في النمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة 1990 – 2012: دراسة تحليلية قياسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

- Aylin İDİKUT ÖZPENÇE, 2017, Economic Stability and Growth: The Case of Turkey Article in Research in Applied Economics ·
- Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2010). "The Worldwide Governance Indicators : A Summary of Methodology,

Data and Analytical Issues". World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.

- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues1. *Hague journal on the rule of law*, *3*(2), 220-246.
- Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin and Richard J. Smith (2001),), Bounds Testing.
- Qureshi, M. N., Ali, K., & Khan, I. R. (2010). Political instability and economic development: Pakistan time-series analysis. *International Research Journal of Finance and Economics*, *56*, 179-192.
- Zureiqat, H. M. (2005). Political instability and economic performance: a panel data analysis.

استخدام نماذج ARIMA في التنبؤ بعرض النقود في الاقتصاد الليبي

د. عبدالرحمن علي محفوظ
قسم الاقتصاد/جامعة طرابلس

د.عيسى أبوالقاسم العيني
قسم الاقتصاد / جامعة صبراتة

مستخلص :

تناولت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية باستخدام منهجية بوكس جينكنز Box Jenkins بالتنبؤ بعرض النقود في الاقتصاد الليبي للفترة 1966-2020 ، وقد خلصت الدراسة إلى أن أفضل نموذج لتمثيل البيانات هو نموذج ARIMA(1,1,1) وهو النموذج الذي اعتمدنا عليه للتنبؤ بالقيم المستقبلية لعرض النقود خلال فترة التنبؤ ، كما تنبأت الدراسة بتطور الاتجاه الزمني لعرض النقود بمعناه الواسع و وضع بعض المقترحات وتزويدها كمرجع للسياسة النقدية في ليبيا .

الكلمات الافتتاحية : عرض النقود ، نماذج ARIMA ، التنبؤ .

1. المقدمة

أصبح الاتجاه العام في الأبحاث والدراسات الاقتصادية هو استخدام طرق القياس الكمية ووسائل الإقناع الإحصائية وتزايد الاهتمام بعملية التنبؤ بالسلاسل الزمنية في الأجل القصير باستخدام قيم المتغير نفسه سواء في الفترة الحالية أو في الفترات السابقة ، لذا يعتبر موضوع التنبؤ الاقتصادي من مواضيع السلاسل الزمنية التي تكتسي أهمية قصوى فإن عملية التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية تمكن صاحب القرار في أي بلد من رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المثلى في المستقبل ، وعرفت عملية التنبؤ تطورا ملحوظا خاصة مع ظهور نماذج ARIMA (Autoregressive Integrated Moving Average) وتعرف هذه الطريقة بصيغة Box-Jenkins وتعتمد على الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي AR والمتوسطات المتحركة MA وفي هذه الدراسة سنتناول التنبؤ بالسلاسل الزمنية الخاصة بعرض النقود في الاقتصاد الليبي والذي يعد من أهم المتغيرات

الاقتصادية تأثيرا لما له من آثار اقتصادية واضحة تنعكس على الأسعار ومن تم على مستويات الدخول وكذالك الإنتاج والتشغيل وحجم الاستثمار.

1.1 مشكلة الدراسة .

شهد عرض النقود money supply في الاقتصاد الليبي توسعا ملحوظا وزيادة مضطردة في حجم الإصدار النقدي ويعزى ذالك إلى عدة أسباب ، منها التوسع في الإنفاق العام وتفاقم الدين العام وغير ذالك من العوامل المؤثرة في عرض النقود بالاضافة إلى الظروف السياسية التي تمر بها البلاد ، كما شهدت ليبيا في الآونة الأخيرة تقلبات إقتصادية عدة مما أثر سلبا على الاقتصاد من ارتفاع وتسارع في معدلات التضخم وانخفاض القيمة الحقيقة للدينار الليبي أمام العملات الأجنبية ، وانطلاقا من الفرضية الشهيرة للإقتصادي الشهير ميلتون فريدمان Milton Friedman بأن " التضخم دائما وفي كل الأحوال ضاهرة نقدية "كان لابد من تتبع سلوك هذا المتغير (عرض النقود) وبناء على ذالك سنحاول من خلال هذا البحث طرح الإشكالية المتمثلة في التساؤل العام التالي :

ما مدى إمكانية نطبيق نماذج ARIMA في التنبؤ بعرض النقود في الاقتصاد الليبي ؟

2.1 فرضيات البحث :

للنموذج المقدر قدرة وكفاءة للتنبؤ بعرض النقود في المدى القصير .

وجود اتجاه عام متزايد في معروض الكتلة النقدية خلال الفترة المتنبأ بها .

3.1 أهداف البحث :

تحليل ودراسة عرض النقود كسلسلة زمنية لبناء نموذج يساعد على التنبؤ .

بيان مدى القدرة التنبؤية لنماذج ARIMA في تحليل بيانات عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2 .

2. الإطار النظري .

1.2 الدراسات السابقة :

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت عرض النقود من جوانب مختلفة إلا أن عدد قليل منها تناول هذا الموضوع من جانب تنبؤي وخاصة بالدراسات المتعلقة بالاقتصاد الليبي ، وهذه بعض الدراسات التي تناولت هذا الجانب :

الدراسة تحليل تغيرات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري: كريم و فاتح (2020)

بحثت هذه الدراسة تحليل تغيرات العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري باستخدام منهجية بوكس جينكينز Box–Jenkins لبناء نموذج يساعد على التنبؤ بعرض النقود ، وقد خلصت الدراسة إلى أن أفضل نموذج لتمثيل البيانات هو نموذج (0,1,1) ARIMA وهو النموذج الذي أعتمد عليه للتنبؤ بالقيم المستقبلية لعرض النقود خلال فترة التنبؤ ، و أظهرت النتائج تزايد مستمر في سلسلة عرض النقود خلا الفترة المتنبأ بها

دراسة الجانب النظري والتطبيقي لأسلوب الانحدار الذاتي والمتوسطات المنحركة ARIMA وأسلوب الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين المعمم GARCH (Amoh,2018)

تناولت الدراسة التعرف على الجانب النظري والتطبيقي لأسلوب الانحدار الذاتي والمتوسطات المنحركة ARIMA وأسلوب الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين المعمم GARCH وتم تطبيق هذان الأسلوبان على سلسلة عرض النقود الشهرية بمفهومه الضيق M1 للإقتصاد في غانا للفترة الزمنية يناير2007– ديسمبر2017 وبناء نموذج ARIMA(3,1,1) كأفضل نموذج و GARCH(1,1) كأفضل نموذج من نماذج GARCH وتمت المقارنة بين هذين النموذجين من حيث دقة التنبؤ وكفائته حسب المعايير الإحصائية (MSE,MAPE) وأشارت النتائج إلى أن نموذج ARIMA هو النموذج الأمثل وبناء على ذالك تم الإعتماد عليه للتنبؤ بسلسلة عرض النقود الشهرية

دراسة عرض النقود في العراق: الثعلبي (2018)

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن عرض النقود في العراق بفهومه الضيق M1 خلال المدة 2000–2013 شهد عدم استقرار مما انعكس بالضرورة على تسارع معدلات التضخم وذالك بسبب زيادة صادرات البلد من النفط وصاحب ذالك ارتفاع أسعار النفط عالميا مما أدى إلى زيادة المعروض النقدي بشكل كبير مع توسع في الإنفاق العام ، كما أشارت الدراسة إلى أن التذبذب الكبير في عرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال الفترة يعزى إلى الظروف الساسية التي مر بها البلد ، وقد تم دراسة وتحليل عرض النقد كسلسلة زمنية لبناء نموذج يساعد على التنبؤ باستخدام نماذج ARIMA وبيان مدى القدرة التنبؤية لهذه النماذج في تحليل بيانات عرض النقود بمفهومه الضيق في الاقتصاد العراقي .

دراسة عرض النقد الشهرية في الصين (Shen,2017)

استخدمت هذه الدراسة سلسلة بيانات عرض النقد الشهرية في الصين بالمفهوم الضيق M1 للفترة فبراير 2005–مارس 2016 بهدف التنبؤ بحجم الكتلة النقدية باستخدام نموذج SARIMA(4,1,4)(0,1,1) وكان النموذج ذا قدرة عالية للتنبؤ (MAPE=1.09)وأكدت نتائج البحث أن سلسلة عرض النقود غير مستقرة ولها اتجاه عام بالاضافة إلى المركبة الموسمية وأن السلسلة المتنبأ بها مستقرة ولها تزايد مستقر .

دراسة عرض النقود في السودان باستخدام تحليل السلاسل الزمنية في منهجية بوكس جينكنز: نبيلة (2011)

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بعرض النقود في السودان باستخدام تحليل السلاسل الزمنية في منهجية بوكس جينكنز للإعتماد عليه في تصميم السياسة النقدية ، واستخدم الباحث بيانات عرض النقود الشهري خلال الفترة من يناير 2003–ديسمبر 2008 وقد توصل الباحث إلى عدم سكون السلسلة الزمنية إلا بعد أخذ الفروق الأولى ، وكذالك توصل الباحث إلى أن النموذج ARIMA (1,1,2) هو

أفضل نموذج يلائم بيانات عرض النقود الشهري ويعطي تنبؤات قريبة من الواقع والتي على أساسها تم التنبؤ بعرض النقود الشهري من يناير 2009- أبريل 2011 .

2.2 المفهوم الاقتصادي لعرض النقود .

1.2.2 عرض النقود .

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف دقيق لعرض النقود ويرجع ذالك إلى التباين في الآراء حول وظيفة النقود كوسيط للتبادل و وظيفتها كمستودع للقيمة ، إلا أن الأدب الاقتصادي قد احتوى على بعض التعريفات التي توضح ماهية عرض النقود والتي من بينها أن عرض النقود يعني " الكتلة النقدية المستعملة كوسيلة لتبادل السلع والخدمات " أو أنه " مجموع وسائل الدفع المتوفرة في الاقتصاد والتي تضم كلا من النقود الورقية والنقود المصرفية (الودائع) " . (الأرباح 1991) .

2.2.2 مكونات عرض النقود في الاقتصاد الليبي .

تختلف المقاييس التي يقاس بها عرض النقود ، من دولة لأخرى وتتدرج عادة من المفهوم الضيق لعرض النقود M_1 إلى المفهوم الواسع له M_2 ثم إلى M_3 وهكذا وفقا لتطور النشاط الاقتصادي ولتعدد الأدوات وتطور الخدمات المصرفية في الدولة ، ويقاس عرض النقود في الاقتصاد الليبي طبقا لمفهومين وهي :

أ- عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1: ويتكون من حاصل جمع كل من العملة في التداول Currency in circulation والودائع تحت الطلب Demand deposits .

$$M_1 = CR + DD$$

ب - عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2 : ويشمل مكونات عرض النقود بالمفهوم الضيق مضاف إليه شبه النقود Quais money متمثلة في الودائع الادخارية والآجلة.

$$M_2 = M_1 + QM$$

3.2.2 العوامل المؤثرة في عرض النقود .

أ – حجم المتوفر للاستعمال من النقد الأساسي المعد كعملة في التداول أو كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي بما في ذالك مقادير النقود التي تصدرها الحكومة أو السلطات النقدية وسياسة البنك المركزي بالنسبة لتوفير الإئتمان وكذالك مقدار الذهب المتوفر (سيجل 1987) والبنك المركزي هو أداة الدولة التي تستطيع من خلاله التحكم في عرض النقود سواء من خلال إصدار النقود القانونية أو خلال المضاعف النقدي .

ب –عادات الجمهور بالنسبة التي يرغب الاحتفاظ بها كنقود إعتيادية أي كعملة في التداول أو نقود ودائع .

ت–نسب الاحتياطي النقدي التي يجب أن تحتفظ به المصارف لتغطية ودائع الجمهور لديها لمواجهة السحوبات النقدية وتأمين سيولة الجهاز المصرفي (عبدالمنعم 1986) .

ث–التوسع الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي ما يمنح الدولة الفرصة في زيادة عرض النقود وفق المعايير المعمول بها للمحافظة على التوازن الاقتصادي .

ج –تطور النظام المالي مايؤدي ذالك إلى خلق أنواع جديدة من الأصول المالية ، وكذالك دخول الرأسمال الأجنبي بشكل مستقل أو مشاركة في الإستثمار(ستانليك 1992) .

3.2 نماذج ARIMA .

يقصد بها تلك المنهجية التي طبقها كل من Jenkins & Box على السلاسل الزمنية عام 1970 وتعتمد هذه المنهجية في في صياغتها على ثلاث إجراءات وهي (Abunazel 2019) :

1.3.2نموذج الانحدار الذاتي (AR):

$$Y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 Y_{t-2} + \cdots + \emptyset_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

$$Y_t = \emptyset_0 + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i + Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

2.3.2 نموذج المتوسط المتحرك (MA) :

$$Y_t = \varepsilon_t + \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \theta_2 \varepsilon_{t-2} - \cdots - \theta_p \varepsilon_{t-p}$$

$$Y_t = \varepsilon_t + \sum_{i=1}^{p} \theta_i \, \varepsilon_{t-i}$$

3.3.2 نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك (ARMA) (P,Q):

$$Y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 Y_{t-2} + \cdots + \emptyset_p Y_{t-p} + \varepsilon_t + \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \theta_2 \varepsilon_{t-2} - \cdots - \theta_p \varepsilon_{t-p}$$

$$Y_t = \emptyset_0 + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i \, Y_{t-i} + \varepsilon_t - \sum_{i=1}^{p} \theta_i \, \varepsilon_{t-i}$$

4.3.2 نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك المتكامل (ARIMA) (P,D,Q):

$$\Delta Y_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 \Delta Y_{t-1} + \emptyset_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \emptyset_p \Delta Y_{t-p} + \varepsilon_t + \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \theta_2 \varepsilon_{t-2} - \cdots - \theta_p \varepsilon_{t-p}$$

5.3.2 مراحل بناء النموذج المناسب وفق منهجية Jenkins & Box في عملية التنبؤ.

مرحلة التعرف على المواصفات الأولية للنموذج Identification

مرحلة تقدير معلمات النموذج Parameter Estimation

مرحلة تشخيص النموذج Diagnostic checking

مرحلة التنبؤ Prediction

3. مناقشة النتائج

1.3 تحليل البيانات

استنادا إلى البيانات الخاصة بعرض النقود خلال الفترة الممتدة 1966-2020 والتي تم الحصول عليها من النشرة الاقتصادية الخاصة بمصرف ليبيا المركزي ومن خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن هناك تطور في عرض النقود ولكن بوثيرة متباطئة ثم تزايد بشكل متسارع ابتداء من سنة 2005 ليصل إلى الذروة نهاية سنة 2020 ، مما يدل على أن السلسلة قيد الدراسة غير متجانسة وتتزايد مع الزمن إشارة إلى وجود إتجاه عام وأن السلسلة الزمنية غير ساكنة .

الشكل (1) المنحنى البياني والاتجاه العام للسلسلة M2

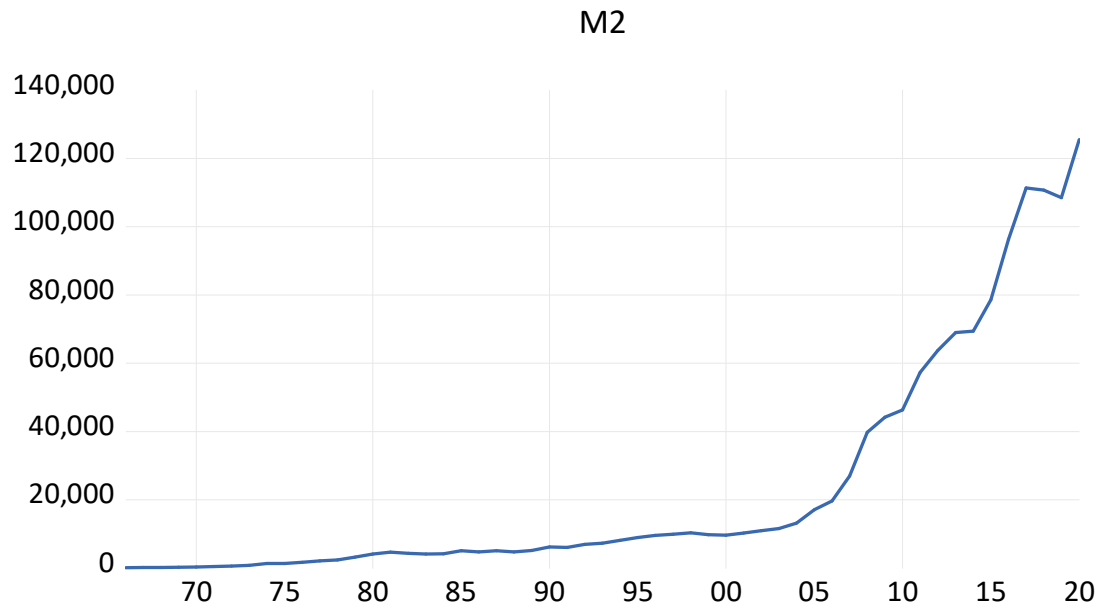

2.3 دراسة الاستقرارية

3-2-1 دالة الارتباط الذاتي والجزئي .

تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي معدومة (تقع داخل مجال الثقة) من أجل كل قيمة ، وباستخدام اختبار السكون عن طريق الرسم لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة M2 كما هو موضح بالجدول رقم (1) يتبين أن بعض قيم الارتباط تقع خارج حدود الثقه وهذا ما يدل على أن السلسلة غير مستقره.

جدول (1) دالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة M2

Date: 10/16/21 Time: 13:10
Sample: 1966 2020
Included observations: 55

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.902	0.902	47.258	0.000
		2	0.821	0.036	87.097	0.000
		3	0.729	-0.091	119.16	0.000
		4	0.627	-0.121	143.31	0.000
		5	0.535	-0.009	161.28	0.000
		6	0.463	0.058	174.98	0.000
		7	0.399	0.016	185.39	0.000
		8	0.331	-0.085	192.69	0.000
		9	0.263	-0.071	197.40	0.000
		10	0.197	-0.040	200.11	0.000
		11	0.145	0.046	201.62	0.000
		12	0.094	-0.024	202.27	0.000
		13	0.045	-0.054	202.42	0.000
		14	0.015	0.030	202.44	0.000
		15	-0.006	0.043	202.44	0.000
		16	-0.023	-0.000	202.49	0.000
		17	-0.036	-0.014	202.59	0.000
		18	-0.046	-0.027	202.77	0.000
		19	-0.056	-0.009	203.04	0.000
		20	-0.065	-0.001	203.43	0.000
		21	-0.075	-0.014	203.94	0.000
		22	-0.085	-0.035	204.62	0.000
		23	-0.096	-0.040	205.53	0.000
		24	-0.108	-0.014	206.71	0.000

ولغرض حذف العامل الأسي exponential التي تظهره السلسلة نقوم باخذ اللوغاريتم لقيم السلسلة لنتحصل على الشكل رقم (2) ونلاحظ أن المنحنى لايوازي لمحور الفواصل مما يدل على وجود مركبة اتجاه عام تتغير بتغير الزمن حيث لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت أي أن السلسلة M2 غير مستقرة .

الشكل (2) المنحنى البياني والاتجاه العام للسلسلة LogM2

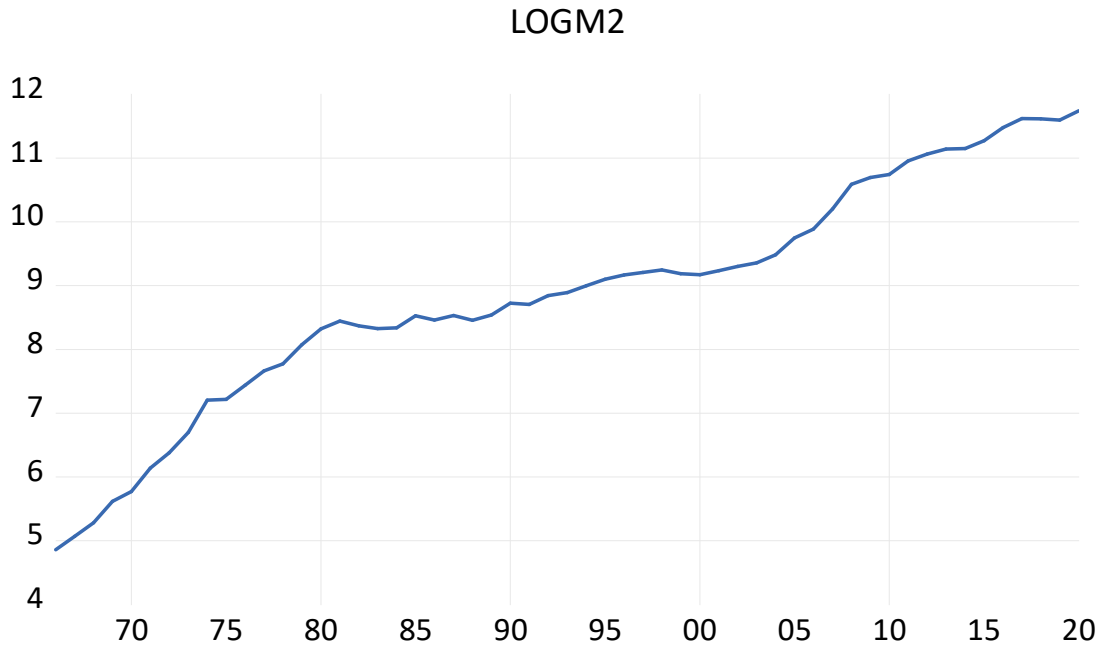

3-2-2 إجراء فروقات من الدرجة الأولى .

لغرض إزالة مركبة الاتجاه العام لسلسلة logM2 نجري عليها فروقات من الدرجة الأولى لنتحصل على الشكل رقم (3) نلاحظ أن منحنى السلسلة يوازي لمحور الفواصل بالاضافة إلى أن توقعها الرياضي وتباينها مستقلان عن الزمن وتتذبذب حول متوسط حسابي ثايت ، وهذا يعني انعدام الاتجاه العام في السلسة ، وهذا ما نلاحظه من التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي حيث أن معاملات الارتباط الذاتي تقع معظمها داخل مجال الثقة

$\left(\frac{-1.96}{\sqrt{t}} \middle| \frac{+1.96}{\sqrt{t}}\right)$ مما يوحي إلى استقرار السلسلة .

الشكل (3) االفروق الأولى للسلسلة DLogM2

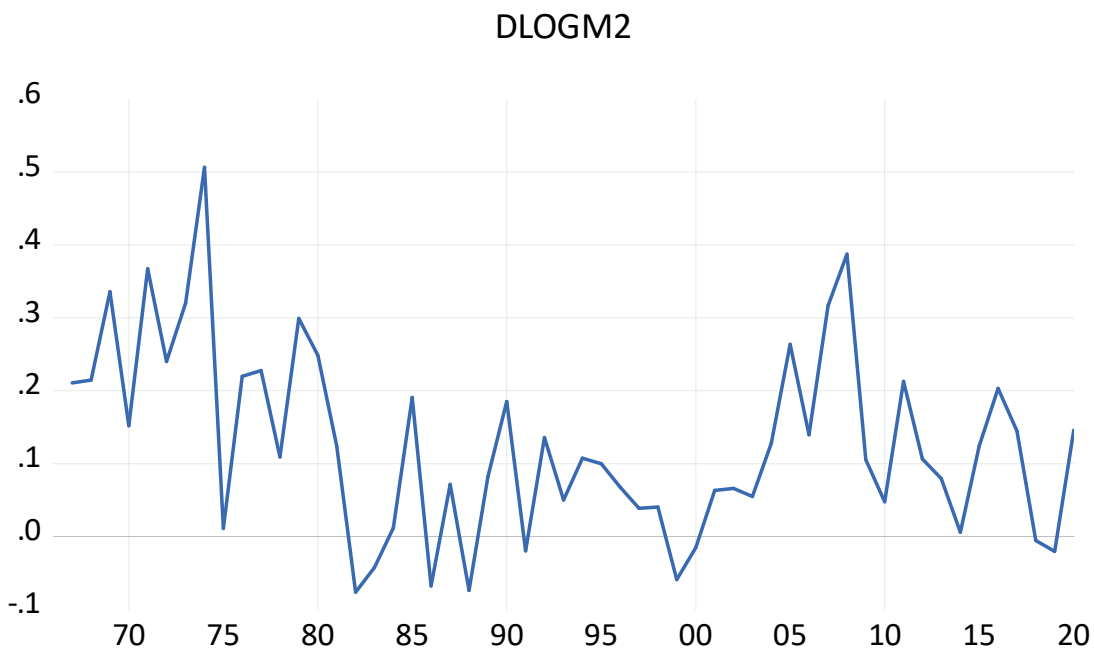

جدول (2) دالة الارتباط الذاتي والجزئي للسلسلة DLogM2

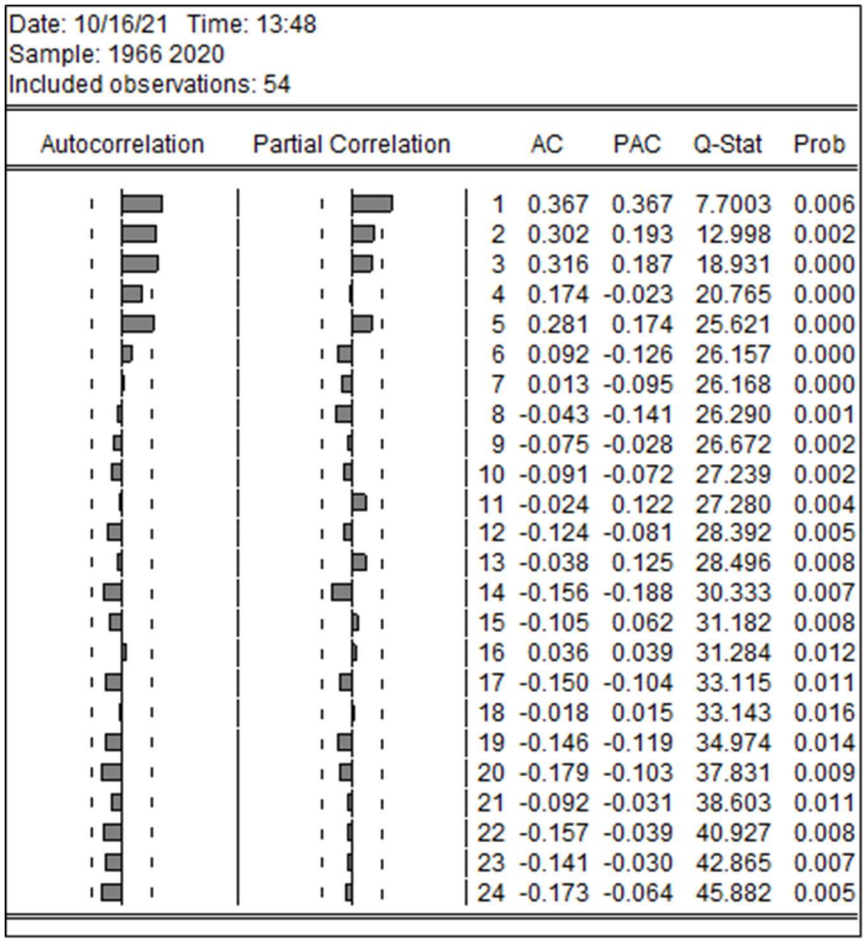
Date: 10/16/21 Time: 13:48
Sample: 1966 2020
Included observations: 54

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.367	0.367	7.7003	0.006
		2	0.302	0.193	12.998	0.002
		3	0.316	0.187	18.931	0.000
		4	0.174	-0.023	20.765	0.000
		5	0.281	0.174	25.621	0.000
		6	0.092	-0.126	26.157	0.000
		7	0.013	-0.095	26.168	0.000
		8	-0.043	-0.141	26.290	0.001
		9	-0.075	-0.028	26.672	0.002
		10	-0.091	-0.072	27.239	0.002
		11	-0.024	0.122	27.280	0.004
		12	-0.124	-0.081	28.392	0.005
		13	-0.038	0.125	28.496	0.008
		14	-0.156	-0.188	30.333	0.007
		15	-0.105	0.062	31.182	0.008
		16	0.036	0.039	31.284	0.012
		17	-0.150	-0.104	33.115	0.011
		18	-0.018	0.015	33.143	0.016
		19	-0.146	-0.119	34.974	0.014
		20	-0.179	-0.103	37.831	0.009
		21	-0.092	-0.031	38.603	0.011
		22	-0.157	-0.039	40.927	0.008
		23	-0.141	-0.030	42.865	0.007
		24	-0.173	-0.064	45.882	0.005

وللتأكيد على ماسبق نلجأ إلى الاختبارات الإحصائية المعروفة للتأكد من سكون السلسلة

Table (3) Augmented Dickey Fuller (ADF) Unit root for level & first difference

	At level		At first difference	
	t.stat	Prob	t.stat	Prob
intercept	2.0214	0.2769	4.8786	0.0002***
Constant& trend	2.7464	0.2232	5.0960	0.0006***
none	2.7430	0.9982	3.2144	0.0018***

H0: D(logM2) has unit root

Table (4) Phillips-perron (PP) Unit root for level & first difference

	At level		At first difference	
	t.stat	Prob	t.stat	Prob
intercept	2.1904	0.2120	5.0046	0.0001***
Constant& trend	2.6032	0.2806	5.2727	0.0004***
none	3.5376	0.9998	3.0078	0.0033***

H0: D(logM2) has unit root

ومن خلال الجدول الخاص باختبار جذر الوحدة لكل من (ADF) و (PP) نلاحظ أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول وعند مستوى معنوية 1% (***) وهذا يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها فيما سبق من دراسة الأشكال البيانية و دوال الإرتباط الذاتي والجزئي .

3.3 تقدير نموذج التنبؤ بسلسلة عرض النقود M2 .

بعد التوصل إلى استقرار السلسلة DlogM2 ننتقل إلى مرحلة التعرف وتقدير النموذج .

1.3.3 مرحلة التعرف على المواصفات الأولية للنموذج Identification.

إن الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو التعرف على النموذج المبدئي Identification لتشخيصه من خلال تطبيق معايير التشخيص وباستخدام البرمجية الإحصائية Eviews11 سيتم تقدير مجموعة من النماذج المرشحة والمفاضلة بينها إعتمادا على معيار (AIC) بصورة أوتوماتيكية ، حيث يتم اختيار النموذج الذي يحقق أدنى قيمة لمعيار (AIC) ومن الجدول رقم (5) أدناه الذي يبين النماذج المرشحة ومعايير المفاضلة بينها نجد أن النموذج الذي يحقق أدنى قيمة لمعيار (AIC) هو النموذج ARIMA(1,1,1) .

جدول (5) قيم (AIC) حسب رتب متنوعة

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: DLM2
Date: 10/18/21 Time: 03:19
Sample: 1966 2020
Included observations: 54

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ
(1,1)				
(0,0)	40.362844	-1.346772	-1.199440	-1.289952
(3,1)				
(0,0)	42.085033	-1.336483	-1.115484	-1.251252
(3,0)				
(0,0)	40.711633	-1.322653	-1.138488	-1.251628
(2,2)				
(0,0)	41.610150	-1.318894	-1.097896	-1.233664
(2,0)				
(0,0)	39.548587	-1.316614	-1.169282	-1.259794
(1,0)				
(0,0)	38.503752	-1.314954	-1.204455	-1.272339
(1,2)				
(0,0)	40.417746	-1.311768	-1.127603	-1.240743
(2,1)				
(0,0)	40.400584	-1.311133	-1.126968	-1.240107
(3,2)				
(0,0)	42.336306	-1.308752	-1.050921	-1.209317
(2,3)				
(0,0)	42.257198	-1.305822	-1.047991	-1.206387
(1,3)				
(0,0)	41.011192	-1.296711	-1.075713	-1.211480

(0,3)				
(0,0)	39.998538	−1.296242	−1.112077	−1.225217
(4,0)				
(0,0)	40.724802	−1.286104	−1.065106	−1.200873
(3,3)				
(0,0)	42.672075	−1.284151	−0.989487	−1.170510
(0,1)				
(0,0)	37.473983	−1.276814	−1.166315	−1.234199
(4,2)				
(0,0)	42.368023	−1.272890	−0.978225	−1.159249
(0,2)				
(0,0)	38.269527	−1.269242	−1.121910	−1.212422
(2,4)				
(0,0)	42.257848	−1.268809	−0.974145	−1.155169
(0,4)				
(0,0)	40.107495	−1.263241	−1.042242	−1.178010
(1,4)				
(0,0)	41.029114	−1.260338	−1.002506	−1.160902
(4,1)				
(0,0)	40.729887	−1.249255	−0.991424	−1.149820
(4,3)				
(0,0)	42.690837	−1.247809	−0.916311	−1.119963
(3,4)				
(0,0)	42.680544	−1.247428	−0.915930	−1.119582
(4,4)				
(0,0)	43.590212	−1.244082	−0.875752	−1.102031
(0,0)				
(0,0)	34.625503	−1.208352	−1.134686	−1.179942

الشكل (4) التمثيل البياني لقيم (AIC)

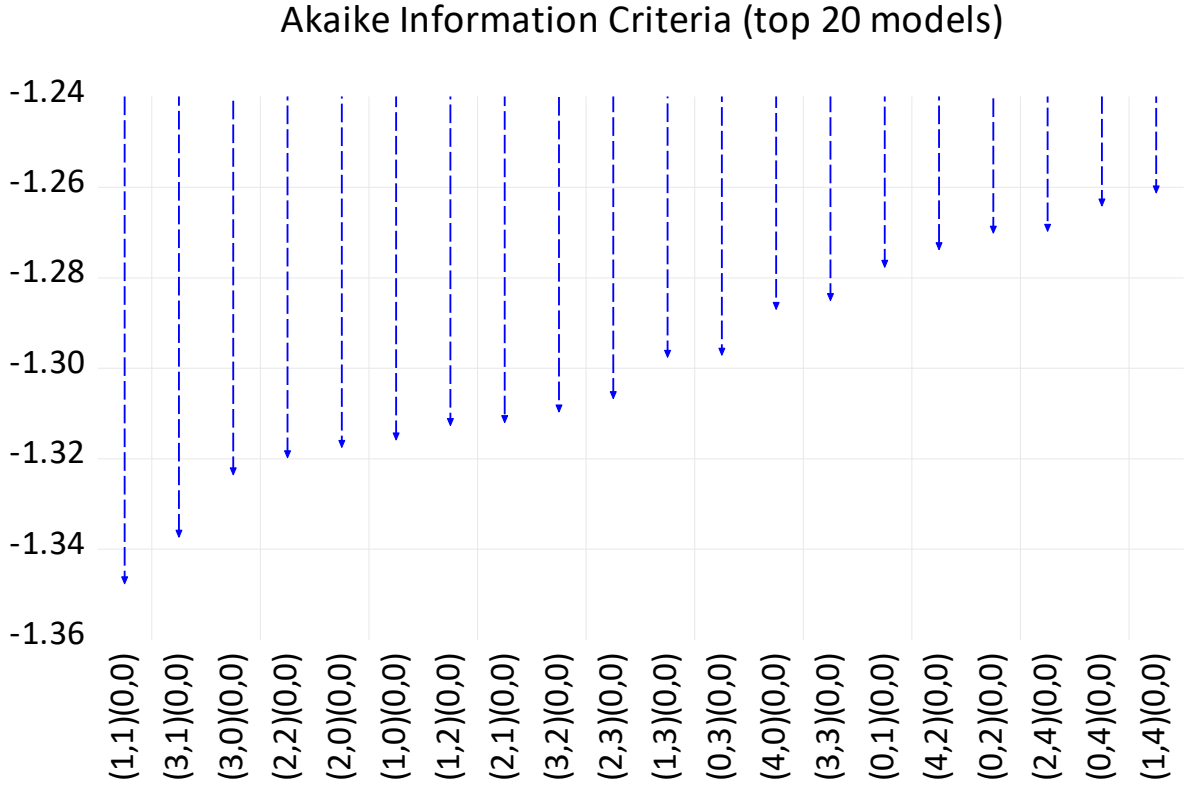

2.3.3 مرحلة تقدير معلمات النموذج Parameter Estimation

وتم تقدير النموذج ARIMA (1,1,1) وفق طريقة المعقولية العظمى Maximum Likelihood والحصول على النتائج كما في الجدول (6) :

جدول (6) نموذج الدراسة

Dependent Variable: DLM2

Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)

Date: 10/18/21 Time: 03:19

Sample: 1967 2020

Included observations: 54

Convergence achieved after 12 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.131471	0.044495	2.954755	0.0048
AR (1)	0.838922	0.151681	5.530816	0.0000
MA (1)	-0.572563	0.225390	-2.540321	0.0142
SIGMASQ	0.013057	0.002675	4.881453	0.0000

R-squared	0.195986	Mean dependent var	0.127461
Adjusted R-squared	0.147745	S.D. dependent var	0.128631
S.E. of regression	0.118749	Akaike info criterion	-1.346772
Sum squared resid	0.705071	Schwarz criterion	-1.199440
Log likelihood	40.36284	Hannan-Quinn criter.	-1.289952
F-statistic	4.062650	Durbin-Watson stat	2.026060
Prob(F-statistic)	0.011655		

Inverted AR Roots	.84
Inverted MA Roots	.57

4.3 مرحلة تشخيص النموذج Diagnostic checking

يتم اختبار صلاحية النموذج من أجل القيام بعملية التنبؤ من خلال الاختبارات التالية :

1.4.3 المقارنة بين السلسلتين الأصلية والمقدرة .

الشكل (5) المقارنة بين السلسلتين الأصلية والمقدرة

ونلاحظ من خلال الشكل (5) شبه التطابق بين المنحنيين منحنى السلسلة الأصلية Actual ومنحنى السلسلة المقدرة Fitted ، أما منحنى سلسلة البواقي Residual فيلتف بشكل عشوائي على محور الفواصل وهذا من شأنه أن يعطينا فكرة على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

3-4-2 جذر كثير الحدود المميز .

الشكل (6) جذر كثير الحدودو المميز للنموذج

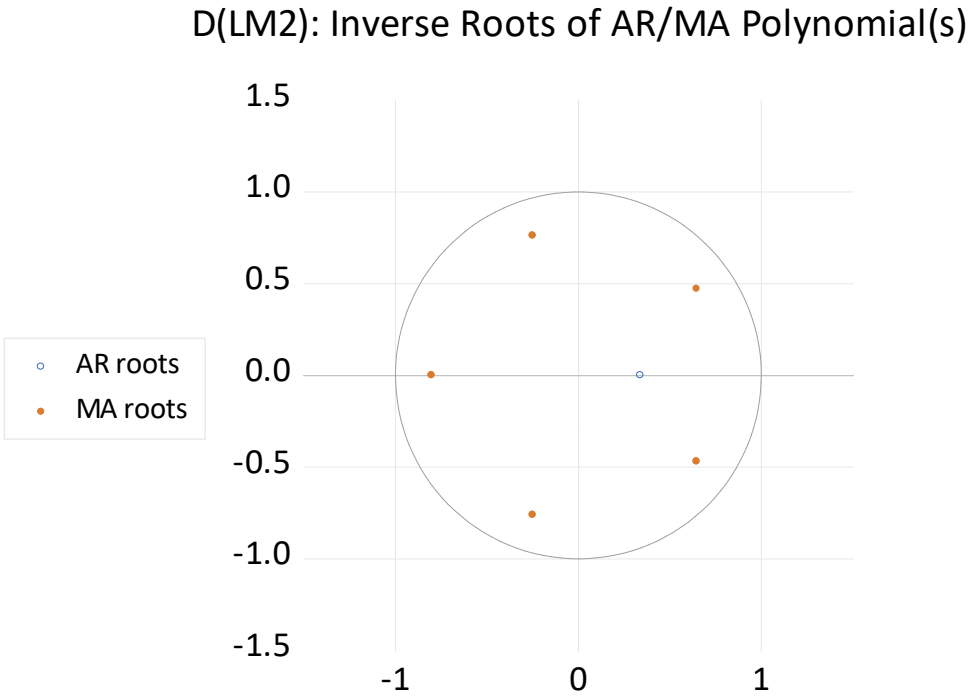

ومن خلال الشكل البياني (6) نلاحظ أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية ممايشير إلى استقرارية النموذج ARIMA (1,1,1) .

3.4.3 تحليل دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي .

جدول (7) دالة الارتباط الذاتي والجزئي للبواقي

Date: 10/18/21 Time: 00:03
Sample: 1966 2020
Included observations: 54
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA terms

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.022	-0.022	0.0273	
		2	-0.036	-0.036	0.1024	
		3	0.064	0.062	0.3429	0.558
		4	-0.080	-0.079	0.7315	0.694
		5	0.164	0.167	2.3856	0.496
		6	-0.050	-0.059	2.5411	0.637
		7	-0.073	-0.051	2.8821	0.718
		8	-0.125	-0.165	3.9041	0.690
		9	-0.103	-0.081	4.6170	0.707
		10	-0.095	-0.150	5.2434	0.731
		11	0.046	0.068	5.3944	0.799
		12	-0.075	-0.088	5.8021	0.832
		13	0.068	0.136	6.1433	0.864
		14	-0.136	-0.189	7.5413	0.820
		15	-0.060	-0.000	7.8213	0.855
		16	0.170	0.044	10.118	0.754
		17	-0.120	-0.095	11.289	0.732
		18	0.130	0.054	12.717	0.693
		19	-0.079	-0.081	13.251	0.719
		20	-0.110	-0.098	14.321	0.708

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن جميع معلمات الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي تقع داخل مجال الثقة أي قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي بالاضافة إلى أن قيمة إحصائية Q-stat (15.162) أصغر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع $\chi^2_{0.05}=$ .42

3.4.4 اختبار التوزيع الطبيعي .

لمعرفة ما إذا كانت سلسلة عرض النقود ذات الفروقات من الدرجة الأولى DlogM2 تحمل خصائص التوزع الطبيعي يمكننا الاستعانة باختبار Jarque-Bera

الشكل (7) التوزيع الطبيعي للبواقي

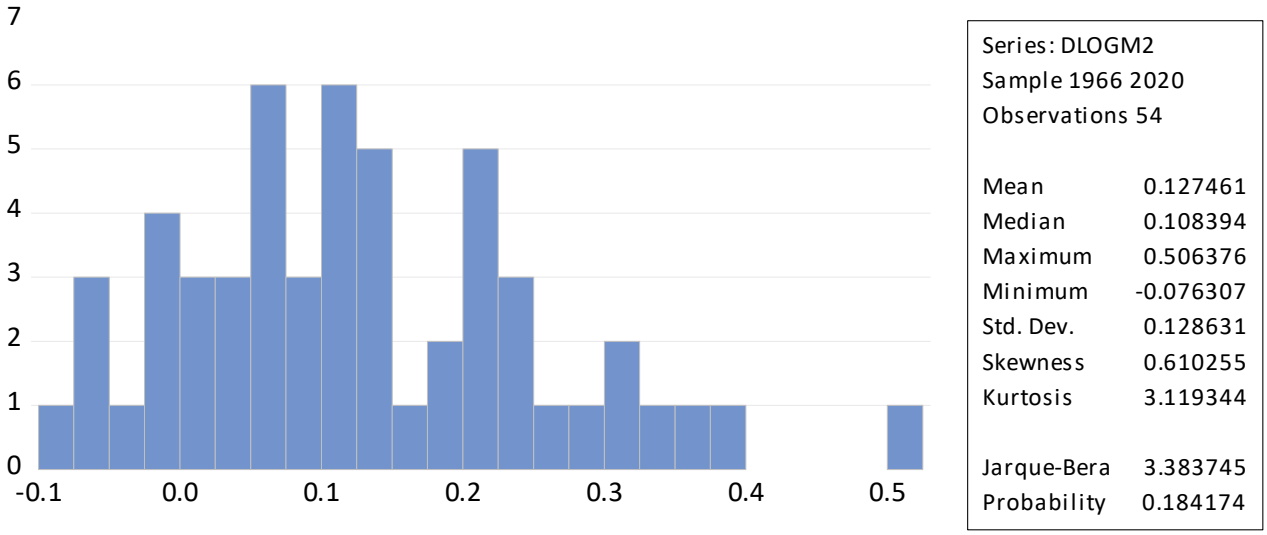

من النتائج المرفقة نلاحظ أن قيمة $P._{value}$ الاحتمالية (0.18) وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 والذي يعني قبول فرض العدم القائل بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى مؤشر kurtosis قريب تماما من 3 الذي يوحي بتناظر التوزيع الاحتمالي .

5.3 مرحلة التنبؤ Prediction .

بعد التعرف على النموذج الملائم للتنبؤ نقوم الآن باستخدام النموذج المقدر وحساب التنبؤات المستقبلية لعرض النقود وعلى المدى القصير ، ويوضح الجدول رقم(8) القيم التنبؤية لعرض النقود وذالك من عام 2021 وحتى العام 2024 .

جدول (8) القيم التنبؤية لعرض النقود

السنوات	2021	2022	2023	2024
القيم التنبؤية	133345.0	141089.6	147221.3	155902.5

كما نلاحظ من الشكل رقم (8) بأن قيمة التنبؤات تحاكي نفس سلوك قيم السلسلة الأصلية نفسها وهذا يعني أن التنبؤ المتحصل عليه يمكن استخدامه في اتخاذ القرارات .

الشكل (8) الفترة الزمنية المتنبأ بها لعرض النقود

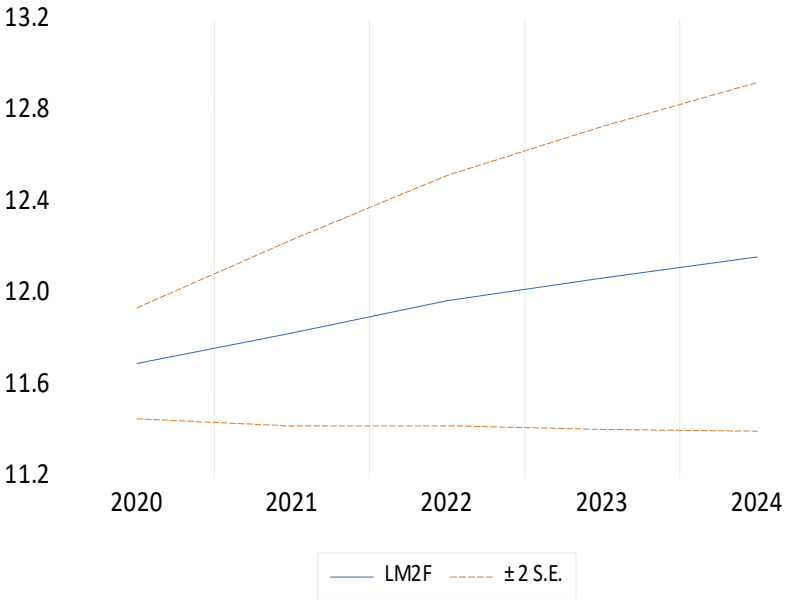

Forecast: LM2F
Actual: LM2
Forecast sample: 2020 2024
Included observations: 5
Root Mean Squared Error 0.040949
Mean Absolute Error 0.040949
Mean Abs. Percent Error 0.348783
Theil Inequality Coef. 0.001747
Bias Proportion 1.000000
Variance Proportion NA
Covariance Proportion NA
Theil U2 Coefficient NA
Symmetric MAPE 0.349393

ومن ملاحظة قيمة اختبار(Theil Inequality Coef) حيث بلغت (0.0017) وهي قريبة من الصفر ما تشير إلى دقة نتائج التوقع وتحاكي نمط البيانات الفعلية .

ومن خلال الشكل رقم (9) أدناه نلاحظ أن القيم المتوقعة تتبع مسار السلسلة الأصلية .

الشكل (9) الفترة الزمنية لعرض النقود قبل وبعد التنبؤ

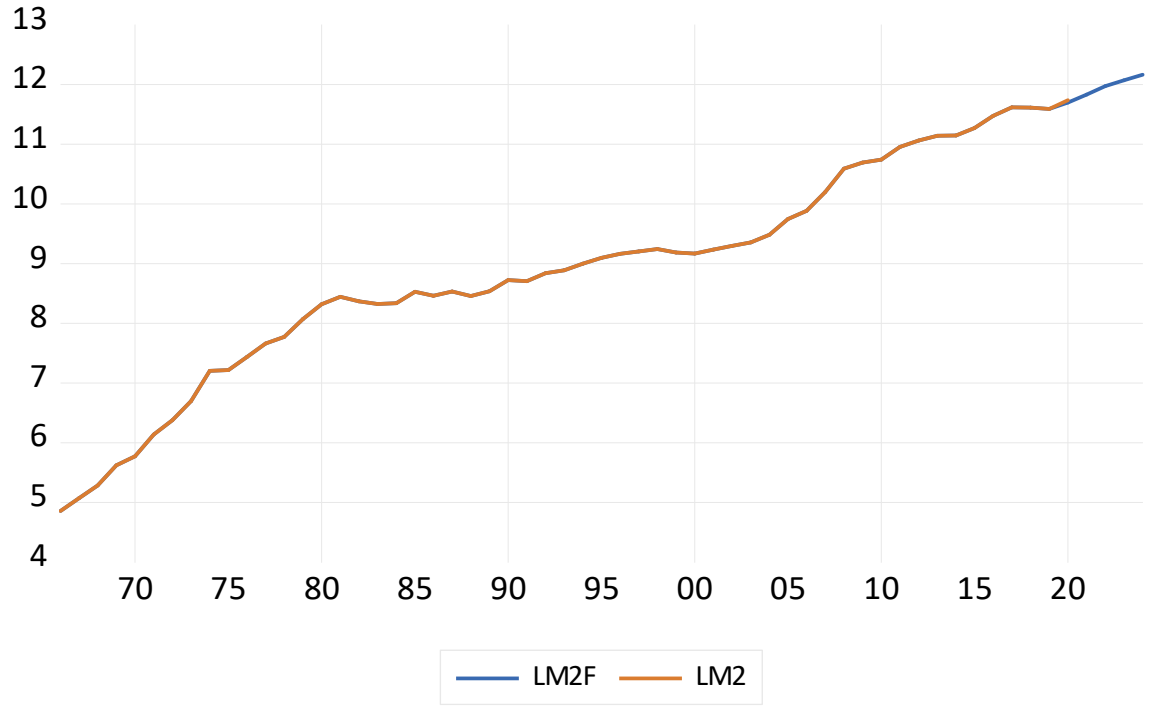

الخاتمة :

في هذه الورقة قمنا بدراسة تنبؤية وفقا لمنهجية ARIMA وباستخدام بيانات سنوية لسلسلة عرض النقود في الاقتصاد الليبي للفترة الممتدة 1966–2020 وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التالية :

النتائج :

شهد عرض النقود في ليبيا تطورا ملحوظا في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى ، فقد تم تسجيل توسع في نمو الكتلة النقدية بمفهوم الواسع (M2) بصورة عامة وتزايد بشكل ملحوظ ومتسارع خلال الفترة 2005–2020 ليصل في نهاية الفترة إلى 125543.0 .

بعد دراسة استقرارية سلسلة عرض النقود M2 تبين أن السلسلة غير مستقرة بسبب وجود اتجاه عام ، ثم استقرت بإدخال اللوغاريتم وأخذ الفروقات من الدرجة الأولى .

من خلال تقدير مجموعة من النماذج المرشحة للتنبؤ بالبيانات المستقبلية لعرض النقود تم اختيار النموذج الذي يحقق أدنى قيمة لمعيار (AIC) و ترشيح النموذج ARIMA(1,1,1) وهو الأفضل والملائم للتنبؤ بعرض النقود .

بعد ملاحظة القيم التنبؤية على مدى أربع سنوات نستنتج أن هناك نمطا متزايدا لعرض النقود خلال الفترة المتنبأ بها وبهذا تتفق هذه النتائج مع معظم نتائج الدراسات السابقة التي تعرضت لها هذه الورقة في مجال التنبؤ بعرض النقود بأن له نمطا متزايدا عبر الزمن في حين اختلفت هذه الدراسة في بعض جوانبها كاستخدام عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 بدل عرض النقود الضيق M1 وأسلوب معالجة التغير الأسي الناتج عن مكونات السلسلة وعدم التناظر لها .

التوصيات :

توجيه السياسة النقدية بالاتجاه الذي يسهم في تحقيق الاستقرار النقدي وابقاء عرض النقود تحت السيطرة مما يكفل الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار و زيادة كفاءة النقود في أداء دورها في الاقتصاد الليبي .

المراجع :

1. الإحصاءات النقدية والمالية عن الفترة 1966-2017 ، طرابلس : مصرف ليبيا المركزي .
2. السيد علي عبدالمنعم ، 1986 ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والإشتراكية مع إشارة خاصة للعراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد .
3. ساهرة حسين الثعلبي ، 2018 ، استخدام أسلوب ARIMA في التنبؤ بعرض النقد في الاقتصاد العراقي ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 35 ، جامعة البصرة العراق .
4. ستانليك ،1992، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، ترجمة وتعريب محمد عبدالعزيز، فتحي أبو سدرة جامعة قاريونس ، بنغازي .

5. سيجل باري ، (1987) ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقوديين ، ترجمة وتعريب طه عبدالله و عبدالفتاح عبدالرحمن ، دار المريخ ، الرياض .
6. جعفر باقر علوش ، 2004 ، الاقتصاد القياسي التطبيقي ، المكتبة الجامعية ، غريان ، ليبيا .
7. علي صاري ، 2014 ، سياسة عرض النقود في الجزائر ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 7.
8. نبيلة كمال محمد ، 2011 ، تطبيق نماذج Box–Jenkins للتنبؤ بعرض النقد الشهري ، رسالة ماجستير في الإحصاء التطبيقي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا .
9. قروف كريم ، بن نونه فاتح ، (2020) التنبؤ بالعرض النقدي في الاقتصاد الجزائري باستخدام نماذج ARIMA دراسة قياسية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 3 .
10. صالح الأمين الأرباح ، 1991 ، اقتصاديات النقود والمصارف ، جامعة الجبل الغربي .
11. Amoh A, (2018), Application of Box–Jenkins models of time series to forecasting monthly money supply in Ghana, university of Ghana.
12. Shichang S &Shan C, (2017), Application of sarima model on money supply, open journal statistics, vol 7, NO1.
13. Abunazel M & abdlftah A, (2019), forecasting Egyptian GDP using Arima model, Reports on economics and finance, vol 5, NO1.
14. Cook S,(2019) school of management, Swansea university.

التنشئة السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي في ليبيا

أ.طارق الامين عصمان **أ .فرج على العباني**

قسم العلوم السياسية – جامعة طرابلس قسم العلوم السياسية – جامعة طرابلس

المستخلص

تعتبر نقطة الانطلاق إلى المستقبل هي الحاضر، وإن الحاضر هو وريث الماضي، وإن الماضي سوف يمثل صمام الخروج اليسير أو العسير إلى المستقبل والحداثة، وليبيا ليست استثناء من هذه القاعدة، فهي تمر بمخاض عسير نحو التحول الديمقراطي منذ 2011م، وتعتبر التنشئة السياسية من اهم المقومات للانطلاق إلى المستقبل، حيث التنشئة السياسية هي عملية تعليم وتعلم ونقل الثقافة السياسية التي هي نتاج لتنشئة من جيل إلى جيل، وان مؤسسات التنشئة تلعب دورا مهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية في المجتمع، ابتدأ من الأسرة وانتهاء بهرم السلطة، حيث يتعلم الفرد حرية التعبير عن الرأي وحرية النقد وتقبل الاختلاف والتعايش مع المختلف ونبذ جميع مظاهر العنف وعدم الاعتداء على أملاك وحقوق الآخرين وعدم أخذ الحق بالقوة والاحتكام للقانون، والتداول السلمي على المناصب السيادية سواء كانت إدارية أو سياسية في الدولة عبر صناديق الاقتراع التي تحدد شروط الكفاءة والقدرة، وعدم التشبث بالرأي وفرضه على الآخرين وغرس قيم التسامح في المجتمع والعمل الجماعي من خلال مؤسسات المجتمع المدني، فالديمقراطية إذا لم تضرب جذورها في المجتمع تضل شكلية بدون فحوى، فالتنشئة السياسية ترتبط ارتباط كامل بسلوك المستقبلي للمجتمع، فقرار اليوم قد يكون موجها لجيل الغد، وبالتالي فإن المبادئ التي يكتسبها الفرد من خلال التنشئة السياسية تتحول إلى ثقافة سياسية متداولة بين الأجيال في المستقبل وتمارس بشكل يومي في المجتمع.

مرت ليبيا خلال الفترة السابقة من السبعينات حتى آلفان وأحدى عشر من القرن العشرين وهي فترة كافية لغرس وتلقين الأجيال قيم ثقافية وسياسية معينة، حيت شهدت تلك الفترة نظام حكم أحادي وثقافة أحادية، وبسبب الطفرة النفطية في أواخر الستينات توسع القطاع الحكومي العام على حساب القطاع الخاص، بحجة منع الاستغلال وتطبيق النظام الاشتراكي، مما أزاحه الحيز المستقل بين العام والخاص، وهذا زاد من سطوة السلطة وسيطرتها على الاقتصاد، ومد اذرعها في جميع قنوات التنشئة السياسية كالتعليم والمؤسسات الدينية والمساجد والإعلام، وخلق ثقافة سياسية مغايرة عن ثقافة وقيم الديمقراطية المتعارف عليها، وانتقلت هذه الثقافة عبر الأجيال، ثقافة الغلبة والغنيمة والإستقواء وتخوين الرأي المختلف واخذ حقوق وأملاك الآخرين بحجة القضاء على الاستغلال، وذلك من خلال العديد من المقولات (البيت لساكنه، شركاء لا أجراء...) والتي تمت شرعنتها لتصبح قوانين وبدأت تتداول هذه الثقافة في المجتمع وتتوارث عبر الأجيال.

بعد 2011 وبمجرد انتهاء الحكم القديم انهارت معه الدولة، فلم يجد المجتمع الأساس الذي يستطيع البناء عليه أو إصلاحه، فلا يوجد دستور ينظم الحياة العامة والسياسية وقوانين تنظم عمل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، التي تثقف المجتمع وتدربهم على التداول السلمي على السلطة، ولم تكن لأغلبية المجتمع وخاصة العامة ثقافة سياسية ديمقراطية لمعرفة الحقوق والواجبات وحرية التعبير عن الرأي وقبول الاختلاف وحدود الحرية، وبسبب التنشئة السياسية والثقافة السياسية القديمة التي توارثها المجتمع طيلة السنوات السابقة أعاقة التحول الديمقراطي السلس ودخل المجتمع في عدة حروب أهلية، بسبب ثقافة الغلبة والتخوين وفرض الرأي على الآخرين وعدم التوافق بين الآراء.

1. مقدمة

أن التنشئة السياسية والثقافة السياسية تحيل دائما إلى التنشئة الاجتماعية باعتبار هذه الأخيرة إحدى المحددات الرئيسية للتنشئة السياسية، فالإنسان السياسي يصنع ويتشكل اجتماعيا قبل أن يبدأ مهمة ممارسة السياسة، وإن نوع وطبيعة التنشئة التي يتلقاها المواطن هي التي تحدد طبيعة سلوكه السياسي وتحكم نظرته لنفسه وللمحيط الذي يشتغل فيه، كما ان التنشئة السياسية هي الآلية التي بمقتضاها تتبلور الثقافة السياسية للمجتمع، وان الثقافة السياسية كم حددها المفكرين والفلاسفة تنقسم

إلى نوعين، الثقافة التابعة الأبوية والثقافة الديمقراطية، وكلاهما تحدده التنشئة السياسية وقنواتها وهي مرتبطة بنوع النظام السياسي بحكم انه منظومة لتوزيع القيم.

1- مشكلة الدراسة.

تتمثل إشكالية الدراسة في صعوبة وتعسر التحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011، وهذا التعسر سبب في حروب أهلية متعددة وحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهذا يقودنا إلى طرح التساؤل وهو هل التنشئة السياسية لها دور في تعسر التحول الديمقراطي ؟ وهذا التساؤل الرئيسي يتفرع منه عدة تساؤلات فرعية متمثلة في الأتي:-

- ما هو مفهوم التنشئة السياسية؟ وما هي مؤسسات التنشئة السياسية؟
- ما هي أنواع الثقافة السياسية ؟ وكيف تتبلور ثقافة سياسية متميزة لكل مجتمع؟
- ما هي أهمية الثقافة السياسية ؟

2-أهداف الدراسة.

- تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أسباب تشوه الثقافة السياسية عند المجتمع الليبي، وبالأخص اتجاه مؤسسات المجتمع المدني وبالتحديد اتجاه الظاهرة الحزبية الذي انعكس في انخفاض العضوية في الأحزاب السياسية بعد 2011 وعدم ثقة المجتمع في هذه الأحزاب.

- هذه الدراسة ليس هدفها النقد للماضي لمجرد النقد، وإنما تهدف إلى وصف الحياة السياسية والاجتماعية السابقة والاستفادة من التجارب والأخطاء السابقة وعدم تكرارها، وتوضيح النتيجة التي يصل إليها السلوك الاجتماعي القيمي بسبب قنوات التنشئة التي تقوم بنشر القيم والتوجهات في المجتمع.

- اكتشاف العلاقة بين التنشئة السياسية والتحول الديمقراطي.

3-أهمية الدراسة.

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم رؤية تربوية أخلاقية من شأنها الرقي بالمجتمع من جهة وترسيخ الأمن والاستقرار والتداول السلمي على السلطة داخل المجتمع من جهة أخرى.

- من أهمية هذه الدراسة أيضا أنها تعالج بعض الإشكالات ت داخل المجتمع؛ وهذا يحتاج إلى إعادة النظر في مؤسسات التنشئة لتغيير الثقافة السياسية للأجيال القادمة.
- من أهمية هذه الدراسة أيضا الكشف عن الأساليب التي تنتهجها النظم السياسية بمختلف أشكالها من اجل غرس قيم وتوجهات سياسية معينة لدى مواطنيها لخلق نوع من الارتباط القيمي بين النظام السياسي وأفراد المجتمع ضمانا لاستمرارية النظام.

2- فرضية الدراسة.

إن تدني مستوى التنشئة السياسية والثقافة السياسية يعيق عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، حيث المتغيرين مرتبطان بعلاقة اقتران .

4- المناهج المستخدمة.

تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي على مستوى الجماعة والدولة.

5- مصادر البحث

تم الاستعانة بمصادر بحث متمثلة في المراجع والدوريات والمواقع الإلكترونية.

6- المفاهيم المستخدمة.

الثقافة السياسية. هي نتاج لعملية التنشئة السياسية، وهي عملية تعليم وتعلم ونقل القيم والاتجاهات والمعتقدات من جيل لآخر، وهي متغيرة وليست ثابتة.

الثقافة الديمقراطية. وهي السلوك الذي يكتسبه الفرد من خلال مؤسسات التنشئة والتي تتسم بالتوافق الآراء وحرية التعبير وتقبل المختلف، والرضوخ لرأي الأغلبية وصناديق الاقتراع.

الثقافة الغير ديمقراطية أو الأبوية. وهي ثقافة يكتسبها الفرد من عملية التنشئة، ثقافة الشيخ والتلميذ ثقافة الأب والابن وتعلو من شأن الحاكم والكبير وتؤهله للهيمنة على كل شئ دون أن تفسح المجال للأفراد، ثقافة تصوغ للخضوع للأكبر والأعلى مرتبة وعدم المبادرة وعدم الاعتراف بالرأي المختلف.

المبحث الأول. مفهوم التنشئة السياسية والثقافة السياسية.

إن مفهوم التنشئة السياسية والمفاهيم التي نستعملها في تحليل الثقافة السياسية، ليس وليد هذا القرن، وإنما موجودة ولكن بصيغة وآلية مختلفة في أدبيات الفكر السياسي القديم انطلاقا من أفلاطون وارسطوا ومرورا بمكيافلي ومونتسكيو وروسو ووصولا إلى أدبيات الفكر السياسي الحديث والمعاصر، وقد اهتم المفكرين عبر الزمان بكيفية خلق المواطن السياسي الذي يساهم في الحياة السياسية، واهتموا في هذا السياق بعملية التعليم والتلقين للتراث السياسي ونقله من جيل إلى جيل، وهذا ما يطلق عليه الثقافة السياسية وهي من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، حيث ظهر هذا المفهوم في عام 1956م عندما استخدمه الأستاذ الأمريكي جبرائيل الموند كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام سياسي يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وان القيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع تنتقل عبر عملية التنشئة السياسية وهي العملية التي يتم بها إدخال القيم الثقافية السياسية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع وهي تتأثر بالرأي العام إذا اتسمت بالتبات والاستمرارية لفترة طويلة نسبيا **(هلال وآخرون، 2000،ص123)**، وتعتبر هذه الوظيفة من صميم وظائف الدولة، فعن طريق التعليم والتلقين للتراث السياسي يحصل انسجام وتجانس في المجتمع ومؤسساته القائمة، ويخلق المواطن الصالح المدرك لحقوقه وواجباته، وتنطبع فيه روح الوطنية والمواطنة والديمقراطية والتعبئة السياسية .

تتعدد تعريفات التنشئة السياسية من باحث إلى آخر، ولكن رغم هذا التعدد إلا أنها تشترك في عدة قواعد ومتفق عليها من الفلاسفة والمفكرين، حيث يعرفها البعض على أن التنشئة السياسية هي عملية يتعلم فيها الأفراد القيم والمفاهيم الإنسانية والسياسية من خلال الأسرة والمدرسة والجمعيات الثقافية والأحزاب السياسية والإعلام **(الأسود، 1999،ص137)** وغيرها من وسائل الاتصال الجماهير والتي تتطور وتتسع مع تطور التكنولوجيا، ويعرفها آخر على أنها الطريقة التي ينتقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل، وهناك من يعرفها على أنها العملية التي يتعلم الفرد من خلالها المواقف الاتجاهية والأنماط السلوكية الوثيقة الصلة بالحياة السياسية عن طريق مؤسسات

المجتمع المختلفة " الأسرة، الدين، المدرسة، الرفاق، الوسائل الإعلامية"، كل هذه الوسائل تختلف قدرتها من دولة لأخرى ومن جيل إلى آخر(**شمبش، 1979، ص52**).

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نستخلص المبادئ المشتركة لتنشئة السياسية والتي تتمثل في الأتي:-

. الثقافة السياسية هي نتاج لتنشئة السياسية، وإن التنشئة السياسية هي أداة لتحليل الثقافة السياسية.

. التنشئة السياسية هي عملية تعليم يكتسب فيها الفرد كل المواقف والاتجاهات والعادات والتقاليد مند فترة الطفولة، وحين يبلغ أشده يعلم هذه المبادئ لأطفاله وبذلك تنتقل هذه الثقافة من جيل لآخر.

. يتعلم الفرد هذه المبادئ من خلال مؤسسات التنشئة (الأسرة، الأصدقاء، المدرسة والنوادي، مؤسسات المجتمع المدني، وسائل الاتصال الجماهيري)

. تلعب النظم السياسية دورا هاما في عملية التنشئة السياسية من خلال تحكمها في قنوات التنشئة، ومن هذا المعيار تصنف التنشئة السياسية إلى ثقافة الديمقراطية التي تبنى على أساس ومعايير الديمقراطية، وثقافة سياسية أبوية وغير ديمقراطية التي تبني على أساس غير ديمقراطي (الرأي الواحد، عدم وجود حرية التعبير الخضوع للحاكم أو من لديه السطوة)

. تختلف نوعية الثقافة التي يكتسبها الفرد من خلال مدى استقلالية وكفاءة هذه المؤسسات، ووجود الحيز المستقل، كلما كانت هذه المؤسسات مستقلة نسبيا عن الدولة وكان النظام ديمقراطي كلما زادت نسبة الثقافة الديمقراطية لدى الفرد والعكس، كلما كان النظام غير ديمقراطي وسيطرة على هذه المؤسسات كلما زادت الثقافة الأبوية الغير ديمقراطية، ولذلك اهتم المفكرين بموضوع التنشئة السياسية، وسوف نعرض في المحور الثاني مدى أهمية التنشئة السياسية.

المبحث الثاني. أهمية التنشئة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية من نتاج التنشئة السياسية، وإن عملية تحديث التنشئة السياسية يكون من خلال خبراء متخصصين يضعوا اللبنات الأولى لعملية التربية السليمة، بعيدا عن أي تأثير

للاتجاهات السياسية أو الاجتماعية أو الأيديولوجية، وهي الوسيلة لتصحيح الثقافة المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة متحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم، ومن حالة التعصب الفكري والايديولوجي إلى حالة التسامح، فهناك فرق شاسع بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الغير ديمقراطية، وبهذا الصدد صنفت الثقافة السياسية إلى ثلاثة أنواع، الثقافة القبلية " التقليدية" والثقافة التابعة الرعوية "الأبوية"، والثقافة السياسية المشاركة "الديمقراطية" **(المغيربي، ب، 1994،ص 225)** وهذه الثقافات هي حصيلة البيئة المحيطة التي يعيش فيها الفرد، فالمجتمعات الديمقراطية مرت بهذه الثقافات، إلا أنها استطاعت خلال فترات زمنية تغيير هذه البيئة للوصول إلى بيئة ديمقراطية والتي انعكست على ثقافة المجتمع، ثقافة التسامح ونبد جميع مظاهر العنف والتعصب، وسوف نعرض بعض النقاط عن مدى أهمية التنشئة السياسية الديمقراطية والتي تتمثل في :-

. **ثقافة الفرد الذاتية.** إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها، والثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع النظام الحاكم،وهذه الثقافة تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سوى كان حاكم أو محكوم.

. **اكتساب الفرد ثقافة من خلال عملية التنشئة.** إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية، فمن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه، ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته وتنغرس في ذاته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي، وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه وتنوع ثقافاته فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما أكتسبه من التجربة العمرية ومراحلها، ومن خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وباقي مؤسسات التنشئة، حيث يكتسب الأفراد من خلالها قيمهم وتوجهاتهم واتجاهاتهم وأنماط سلوكهم ووجهات نظرهم وآراءهم وتقويماتهم للنظام السياسي ومكوناته المختلفة، حيث أن علاقة الثقافة السياسية بالسلطة علاقة متبادلة، فهي

تتأثر بالبنية الحكومية والسياسية وتؤثر فيها **(المغيربي،ج، 1994 ، ص220)** لان السلطة أو الهيئة الحاكمة وهم فرد أو مجموعة من الأفراد هم جزاء من المجتمع ويحملون نفس العادات والتقاليد والتاريخ والقيم الثقافية، ففي حالة النظم الغير ديمقراطية تفرز قيادات في المجتمع غير ديمقراطية، أما في حالة النظم الديمقراطية والتي تتطلب بضرورة وجود ثقافة سياسية مجتمعية ديمقراطية تفرز قيادات ديمقراطية كما يشير جبرائيل الموند من ضرورة وجود ثقافة مدنية بعيدة عن التعصب سواء الأيديولوجي أو الفكري، هي تجمع بين كل التوجهات المشاركة والخضوع لراي الأغلبية دون تعصب، ويضيف روبرت داهلان الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية مثل الاعتدال والتسامح والفعالية والمعرفة والمشاركة، وروح المبادرة وعدم الشخصنة، فالديمقراطية ليست تعبيرا عن حقيقة بنيوية مؤسسية فقط، ولكنها أيضا مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين **(لبيب أ وآخرون،1992،ص169)**.

. **تهذيب وكبح الدوافع الإنسانية**. التنشئة السياسية السليمة تحد من نزعة الطبيعية للإنسان في حب الذات والانا والمصلحة الفردية، حيث الثقافة تمد الإنسان بنسق من القيم والمبادئ بما تحقق التلاؤم والتكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها **(رشوان، 1997،ص193)**، وتعلمه الخضوع لرأي الأغلبية وصناديق الاقتراع والتوافق معهم دون تعصب، وإن لا وجود من يمتلك الحقيقة المطلقة وإن كل الآراء قابلة لدحض والنقد، وبهذا يتعلم الفرد العمل الجماعي التضامني.

اكتساب المجتمع الاستمرارية والديمومة نسبيا. تعتبر الثقافة السياسية متغيرة ولا تتسم بالجمود إلا أن هناك مبادئ ثابتة لا تتغير على مر الزمان مثل حقوق الإنسان التسامح الأمانة وتقبل الأخر المختلف إلى أخره، وهي المقصودة هنا بالاستمرارية والديمومة، حيت من الأهمية الوظيفية للتنشئة السياسية أنها تعمل على استمرارية وديمومة الثقافة في المجتمع والتي تساعد بدورها على استمرارية البنيات السياسية الموجودة والاستقرار السياسي والاجتماعي، ودرجة التوافق وتضييق الفجوة بين الأجيال، كما أنها ترسخ في الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من التوافق الاجتماعي مع الجماعة، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية، مما يحفز الأفراد على

العمل الجماعي والتوافق والتسامح ونبد جميع مظاهر العنف والتعصب في الفكر وعدم الخروج عن مبادئ الديمقراطية **(زهران، 1974، ص201)**

اكتساب المجتمع ثقافة توافقية. تؤثر ثقافة المجتمع ودرجة رقيه على سلوك أفراده وأفعالهم، فالإنسان يولد بلا لغة ولا قيم ولا أفكار ولا تعليم، ولكنه يتشرب هذه العناصر الثقافية ويكتسبها من المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا يفسر اختلاف سلوك الأفراد من دولة لأخرى ومن نظام ديمقراطي إلى نظام تسلطي، فميزة اكتساب المجتمع الثقافة هي التوافق النسبي في العديد من جوانب الحياة، مما يجعل الفرد يعيش في انسجام مع الآخرين، وتقلص الاختلافات الحادة التي قد تسبب في الانقسام المجتمعي، لأن الفرد يكتسب ثقافة الخضوع لرأي الأغلبية.

اكتساب المجتمع ثقافة المؤسساتية، وهي النقيض لثقافة الشخصنة والتمجيد الفرد، وهي من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة النظام) أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها، الا أن الهدف هو واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع باعتبارها احد مكونات التنشئة السياسية، كما إن الثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن (الوطنية) لان الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة الديمقراطية، **(لبيب وآخرون،1992،ص169).**

المبحث الثالث: مؤسسات التنشئة السياسية

اهتم فلاسفة أوروبا خلال القرون السابقة بموضوع التنشئة السياسية لما له من أهمية، وإن دراسة موضوع التنشئة السياسية يحتم علينا التطرق إلى قنوات التنشئة السياسية ووظائفها، حيث تتعدد مؤسسات التنشئة وتزداد اتساعا مع تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصالات في المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، ففي السابق كانت الوسائل الإعلامية لها دور محدود، ولكن نتيجة التطور التقني أصبحت الآن لها دور مهم وفعال في عملية التنشئة، كما انه أصبحت أكثر استقلالية عن

النظم السياسية، ويصعب على النظام احتوائها أي أصبحت هناك ثقافة عالمية http://arabprf.com تامر نادي، 2019) كما إن مؤسسات التنشئة تختلف في تأثيرها من قناة لآخرى حسب الزمان والمكان الذي يعيشه الأفراد، ويمكن حصر بعض واهم مؤسسات التنشئة والتي تتمثل في الأتي:-

مؤسسة الأسرة. ينشأ الفرد في الأسرة وهي النواة الأولى لتعلم، ويكتسب من الأبوين القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية عن طريق التقليد والتعليم من الوالدين، إلى أن ينضج ويصل للمستوى السياسي والمشاركة السياسية، ويسلك اتجاه الوالدين، حيث معظم ما يقوم به الشخص من أعمال سواء كانت في المجتمعات الليبرالية أو الدكتاتورية توجه وتلون بالعلاقات الأسرية (بدر،1973،202) ، حيت تبدأ الأسرة بسبك ذات الطفل قبل أن يبدأ وعيه بهذه الذات، وتكون أمه أول من يؤثر فيه، حيت يرى من خلال الأسرة العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك المتعددة التي توقظ وعيه تدريجيا بالذات وعلاقته بالغير، من حيت القبول أو عدم القبول لمجريات الأمور الاجتماعية والمواقف السياسية.

المدرسة. تعتبر أهم قنوات التنشئة، فهي حسب وجهة نظري تسبق الأسرة في عملية التنشئة، لان الأب والأم يحملان القيم الثقافية التي تعلمانها من المدرسة وهم بدورهم يربيان الأبناء على القيم والمبادئ التي اكتسبوها من المدرسة، حيت تبدأ هذه البنية في التأثير على الطفل عن طريق تعليمه أنماط جديدة من السلوك والاتجاهات، والتي قد تختلف عن تلك التي تلقاها في البيت، فالمدرسة وسيلة لتأهيل الطالب للصعود إلى مستويات أعلى من التعليم وفي ذات الوقت قناة من قنوات التوعية بالاحدات الداخلية والخارجية وخلق رأي عام مدرك لما يدور حوله، فكلما كان هناك عدم توافق بين ما هو موجود في الكتب المدرسية وما هو موجود على ارض الواقع، تزداد الهوة بين النظام السياسي والطالب المواطن (شمبش، 1988،ص57) ولذلك تحرص النظم السياسية الشمولية على احتواء التعليم وتسويق إيديولوجيتها وأفكارها عبر المناهج المدرسية.

الأصدقاء ورفاق العمل. يعتبر زملاء العمل أو الأصدقاء لهم اثر ايجابي أو سلبي في حياة الفرد الاجتماعية، حيث عن طريق هؤلاء يكتسب الفرد اتجاهات وعادات وقيما وأنماط من السلوك قد تختلف مع الاتجاهات التي تعلمها في البيت أو المدرسة، وكلما تقدم الفرد في العمر يزداد تأثر الفرد

برفاق العمل أكثر من الأسرة، لان معظم وقته يقضيه في العمل، ويحاول الفرد التوافق مع زملاء العمل والانسجام معهم.

وسائل الأعلام والاتصال ومواقع الاتصال. تؤثر وسائل الأعلام والاتصال على الأفراد تأثير مباشر وذلك حسب نوعية النظم السياسية، ويكتسب الفرد نوعية الثقافة السياسية، ففي النظم الديمقراطية تقوم بدور التوعية السياسية والمشاركة السياسية وكيفية ممارسة الديمقراطية، عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، التي تنشر التوعية السياسية والمشاركة والعمل التضامني ومدى أهميته على مستوى حياة الفرد، وإن الفرد له القدرة والاقتدار على التغيير وذلك بمساعدة الأعلام الحر والمستقل عن السلطة والتي تستطيع من خلالها الحشد الجماهيري والتظاهر السلمي للمطالبة بالحقوق، مما يحفز الأفراد على العمل الجماعي المنظم والتضامن في العديد من المسائل، وبالتالي يكتسب الفرد ثقافة الاقتدار وتتجسد لديه روح العمل الجماعي، بينما النظم الغير ديمقراطية التي تفتقد إلى الأعلام الحر والمستقل، دائما تسوق للحزب الواحد ونظام الحكم الفردي، والبطولات الفردية، وبذلك يكتسب الفرد ~~اتجاهات~~ واعتقادات وقيم إدراكية تنحوا نحو تمجيد الأفراد وتقديسهم، وبذلك يفقد الفرد ثقافة الاقتدار لتتجسد لديه ثقافة الخضوع والخنوع للأكبر منزلة .

مؤسسات المجتمع المدني. تعتبر الأحزاب السياسية من إحدى مؤسسات المجتمع المدني وهي من أهم عناصر التنشئة لأنها تحتك بالمجتمع مباشرة وهذه المؤسسات هي مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهي مستقلة في عملها عن الحكومة، وهذه التنظيمات التطوعية ينظم إليها الأفراد طواعية، وتقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من اجل تحقيق مصالحه وفق معايير القيم الاجتماعية، وتبتعد تلك المؤسسات عن دور السلطة في صناعة قراراتها وسن برامجها التثقيفية، وهي متعددة مثل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والغرف التجارية والصناعية واتحادات رجال الأعمال والحركات الاجتماعية والنوادي الرياضية والاجتماعية والهيئات التدريسية والاتحادات الطلابية والمراكز الشبابية والمنظمات غير الحكومية مثل مراكز حقوق الإنسان ومنظمات المرأة وكذلك المؤسسات الصحافية المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية ومراكز البحوث والدراسات والهيئات والمراكز الثقافية والفنية .https://www

alrakeza/posts وهذه المؤسسات تلعب دورا هاما في تقديم الثقافة السياسية لأعضائها والمؤيدين لأفكارها، كما إن أهدافها والتي تدعوا لها والتي نشأت على أساسها تكون وطنية خدمة لصالح العام، ومحاولة التواؤم بين المصالح الفردية للمنظمين لهذه المؤسسات والمصالح العامة، وتتركز مهمة الأحزاب السياسية في أداء الدور الوظيفي التثقيفي في المجتمع، ويكتسب المواطن الدراية الثقافية والمعرفية والسياسية نحو العملية السياسية وتكون الرأي العام ومن ثم تشكل الكوادر والقيادات السياسية والإدارية (عبد الرحمن، 2001،ص247)، ويتقدم دور المجتمع المدني في النظم الديمقراطية على دور الدولة في مجال الوعي والتثقيف الاجتماعي والسياسي، من خلال دورها الأساسي والفعال في نشر الثقافة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع، وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكرا على الطبقات الحاكمة، ومواجهة الأزمات والتحولات السياسية التي تؤثر في مستوى حياتهم ومعيشتهم، كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة، وتتحمل مسؤولية التنشئة السياسية وتوعية الأفراد من خطورة ترك الساحة السياسية وعدم المشاركة، وهي تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة، كما تقوم بدور التأهيل والتثقيف للفرد باعتباره كائناً سياسياً مؤثراً في المجتمع ضمن معطى سياسي معين، ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الإيديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا، أما في حالة ضعف أو تتنحى هذه المؤسسات عن دور تثقيف المجتمع، يكون البديل تنافس سياسي حاد للقوى السياسية وتظهر الصراعات الطائفية والقبلية لتكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الآخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة التعصب والعنف، وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة التي تساهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن، ويصبح الولاء جهويا طائفيا قبليا، وهذا الانحراف يشكل تباين وتناقض في القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع، والذي يمهد الطريق إلى العنف السياسي وبالتالي يدخل البلاد في فجوى وأتون حرب أهلية تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنيا، وسوف نتناول هذه الفقرة في المحور التالي بشي من التفصيل عن غياب دور

مؤسسات المجتمع المدني في الساحة السياسية وبروز بدلها المؤسسات التقليدية وما ترتب عن ذلك من حروب أهلية والولاء الجزئي لهذه التنظيمات.

المبحث الرابع. التنشئة والثقافة السياسية في ليبيا

إن معرفة اتجاهات السلوك السياسي والثقافة السياسية المتداولة لأي مجتمع في الوقت الحاضر، يتحتم علينا الرجوع للماضي والنظر والتحليل لعملية التنشئة السياسية وقنواتها والبيئة المحيطة والمؤثرة فيها، بحكم أن التنشئة السياسية أداة من أدوات تحليل الثقافة السياسية، وهذا يقودنا إلى معرفة مدى شرعية النظام السياسي من عدمها، حيث شرعية النظام السياسي مرتبط بنوعية الثقافة السياسية، فمن مؤشرات الشرعية هي طاعة المواطنين لقوانين الدولة بإرادتهم وليس طاعتها ناتج من الخوف من العقاب، واحترام الآخرين والتسامح والتضامن المجتمعي وتدنى مستوى الفساد الإداري والمحافظة على المرافق العامة وأملاك الآخرين، أما عدم طاعة القوانين وإهدار وتخريب المرفقات العامة وعدم المحافظة عليها، يعني ذلك أن مستوى شرعية النظام منخفضة، ومن هنا تبرز سلوكيات ثقافية مختلفة لدى المواطنين، كعدم التسامح مع الآخرين وعدم وجود الروح الجماعية والعمل الجماعي حيث غالباً ما يلجئون إلى العنف كوسيلة لحل الخلافات والاختلافات السياسية (الموند، 1996، ص 105)، ومن هذا المنطلق فإن الثقافة السياسية من أهم مفاهيم دراسة النظم السياسية، وتبرز هذه الأهمية من خلال إدراك أن مجموعة الرموز السياسية والثقافية التي تشكل نظام المعتقدات للأفراد والجماعات تعتبر أساس شرعية النظام السياسي، فالنظام السياسي لكي يكسب مزيد من الشرعية والتأييد الجزئي كما يصفه ديفيد ايستون، لابد من أن يحتوي مؤسسات التنشئة ويصبغ إيديولوجيته عليها (المغيربي، 1999، ص217)

تعتبر التنشئة السياسية والاجتماعية من أهم الركائز الفاعلة في عملية بناء المجتمع في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأيضا في بناء الدولة والديمقراطية بحكم أن المجتمع نشأ قبل الدولة، أي الدولة هي نتاج لتطور الثقافي للمجتمع وهذا ما أشار إليه هيجل حيث يرى أن الدولة تخرج من المجتمع بواسطة الجماعة، من خلال وعيهم لأهمية الدولة (ماشيري، ترجمة منصور القاضي،1993، ص57) لذلك نرى تركيزاً واضحا من المفكرين والفلاسفة وبالتالي النظم السياسية

على قضية التنشئة السياسية، باعتبار أن المجتمعات الإنسانية المختلفة تعتمد في وحدتها وتطورها وتضامنها الاجتماعي على ما تستحوذ عليه من فهم مشترك وعام لتلك القيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع، والتي تطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع مميز من سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى، وتفيد كثير من الدراسات ان النظم السياسية، تسعى إلى توظيف عملية التنشئة السياسية لغرس أيديولوجيتها ونظم قيمها وتوجهاتها العامة في أذهان مواطنيها من اجل خلق درجة من الارتباط ألقيمي والتوافق الأيديولوجي بين النظام ومواطنيه، هذا ما جعل النظام الليبي مند1969 يوظف عملية التنشئة السياسية من اجل غرس الايدولوجيا والتوجهات التورية والفكر الجماهيري مركزا على الأجيال الجديدة، ومستخدما في ذلك مختلف قنوات التنشئة الرسمية والحكومية من مدارس ووسائل إعلام ومعسكرات عقائدية (المغيربي،ب، 2004،ص111)، وكان التركيز مستمر ولفترة طويلة وهي فترة كافية لغرس قيم وإيديولوجية عبر الأجيال وهو ما يطلق عليه (النظام الجماهيري)، وهو نظام يفتقد لحرية التعبير والنقد والتداول السلمي على السلطة من خلال صندوق انتخابات ولا توجد مؤسسات المجتمع المدني أو أحزاب سياسية، فهو نظام إيديولوجي شمولي مغلف بغطاء اشتراكي لا تتوفر فيه مبادئ الديمقراطية، فقد خبرت العقود السابقة قيادة الحزب الواحد، والفكر الواحد، والقائد الأوحد، رغم أن الخطاب السياسي متبنياً لمفهوم الإصلاح في الآونة الأخيرة، إلا أن اثر الشمولية المؤدلجة لا يزال ماثلاً، ويبدو ذلك واضحاً في سيادة الحرس القديم وهيمنته على مؤسسات الدولة والية صنع القرار، فهو نظام نابذ للرأي الأخر ورافض للتعددية السياسية والثقافية (النجار وآخرون، 2008،ص 69) والجدير بالذكر أن هناك أكثر من 20 دولة في العالم وعلى مدى 80 عاما من القرن السابق انتهجت النظام الاشتراكي أساسا لنظمها السياسية، وبإسقاط هذا المنهج التجريبي على المجتمع، واجهت فشلا دريعا نتيجة إتباعها هذا النهج بقوالبه الفكرية الجامدة الذي لا يجاري التطور والعصرنة والحداثة وواجهة مجتمعاتها جميع جوانب التخلف بجميع قطاعاتها، ولا يزال هناك من يروج للأنظمة الشمولية لإبقاء سطوة قادتها والمحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم الشخصية لأمد طويل، ويخوضون معارك للعودة إلى الماضي من خلال تلميع النصوص المقدسة لاستمرار سطوتهم ومصالحهم الشخصية، فالإنسان المثقف المعتدل يتعظ من تجارب الآخرين لتقويم ذاته، ولا يتعنت ويصر على الخطأ ويدافع عن تجارب مخفقة خاضتها شعوب أخرى وأقرت أنها

على خطأ ولم تحقق تنمية سياسية أو اقتصادية وبالتالي اعتمدت وغيرت سياساتها لتنح نحو السبيل الديمقراطي لإعادة بناء والتطور لمجتمعاتها، فالجزم والإطلاق والثبات والحتمية والضرورة مفردات مرفوضة الاستخدام في السياق العلمي، ويستخدم بدلها الاحتمالات والحقائق الغير ثابتة من اجل فتح الأبواب للمناقشة والتساؤل والنقد والبحث عن الحقيقة وهذه هي الأسس التي تنطلق منها الفلسفة بصفة عامة؛ فهي سبب تقدم المجتمعات من خلال رفضها إلى كل الأحكام القطعية والثوابت الحصرية بمستقبل البشرية (الربيعي، 2007، ص16) فالديمقراطية أو الحكم الصالح هو منطلق الذي تنطلق منه المجتمعات نحو التنمية، وتطلق العنان للأفراد للإبداع والابتكار، ويشير برنامج الأمم المتحدة 2007 إن الديمقراطية لابد أن تتوفر فيها عدة معايير مثل التداول السلمي على السلطة، فعالية مؤسسات المجتمع المدني، سلطة القانون، حرية الضمير والتعبير والنقد، وجود الرقابة والمسائلة والشفافية، فالنظام الاشتراكي في ليبيا لا تتوفر فيه هذه المعايير، رغم ادعائه بأنه يطبق الديمقراطية المباشرة وهو النظام الوحيد الذي يتلاءم مع المجتمع كما يصفه النظام، إلا انه يفصل الديمقراطية بمقاساته والتي تتلاءم معه لبقائه فترة طويلة في الحكم، هذا بالإضافة إلى احتواء قنوات التنشئة لخدمة هذه الأهداف ولتسويق إيديولوجياته، ابتداء من الأسرة، التي لم تتوفر لها الحياة العادلة التي تسمح بتنشئة أفرادها تنشئة سليمة لها ولأبنائها، حيث تشهد ليبيا في تلك الفترة النقص الشديد في رياض الأطفال والاعتماد الكلي على مرتبات الدولة المتدنية، وعدم توفير السكن الملائم للأسرة الليبية من قبل الدولة مع أن كل الوسائل والموارد التي تمتلكها الدولة متاحة لذلك، مما أدى إلى أزمة السكن وارتفاع أسعار العقارات وبناء العشوائي، وتكدس السكان في مناطق شعبية مكتظة بالسكان وهذا العامل ساهم في ارتفاع نسبة عمالة الأطفال، وحرمان الطفل حقه في حياة الطفولة، وجعل الشغل الشاغل لرب الأسرة هو الحصول على سكن ملائم والبحث عن العمل الإضافي، وهذا يتعذر بسبب احتكار الدولة للاقتصاد بمرتبات هزيلة وتوسعها على حساب القطاع الخاص، ومنع الدولة التجارة مما أدى إلى اتجاه الأفراد للعمل الحكومي وهذا بدوره أدى إلى تكدس الموظفين بأعداد كبيرة داخل المؤسسات العامة (البطالة المقنعة) وهذا انعكس تداعياته على الميزانية حتى الوقت الحاضر، كما أدى ذلك إلى زيادة نسبة البطالة من خريجي الجامعات، وزادت نسبة الفقر، ويشير ابن خلدون في هذا الصدد ان حالة الفقر والعوز على أنها تؤدي إلى التعصب

والتوحش وعدم التسامح في المجتمع وان حالة الوفرة والرفاهة كلما زادت عوائد الخصب في المعاش والنعيم نقص ذلك من توحشهم وبداوتهم إذ أن النعيم ورغد الحياة والانفتاح على المجتمعات ينقص من الغلاضة ويزرع التسامح والانسجام المجتمعي، وهنا يؤكد العلامة ابن خلدون الدور التي تلعبه البيئة المحيطة الاجتماعية والاقتصادية في سلوك الأفراد (جماعة،2005، ص91) ، فالمجتمع في ليبيا يعيش على راتب ضئيل يتقاضاه من الدولة، بسبب التحول إلى القطاع العام وإقفال القطاع الخاص الذي اثر سلبا على استقلالية الأفراد ومن ثم ثقافة المجتمع لتصبح ثقافة تابعة، وخصوصا عندما تصبغ هذه المؤسسات العامة بصبغة إيديولوجيا، حيث يتم تقلد المناصب الإدارية حسب ولاؤه للنظام السياسي والحامل لفكره، ويقصى الكفاءات، وزاد هذا الإقصاء من خلال الاحتكار الممنهج للقنوات الإعلامية ووسائل الاتصال، حيث كانت تابعة لسلطة، ينص القانون الليبي على أن القنوات الوحيدة للأفراد للتعبير عن أرائهم هي وسائل الإعلام الجماهيرية التي تديرها لجان تقع ضمن البنية الرسمية للسلطة، كما يشترط إلا تكون هذه الآراء ووجهات النظر ضد مبادئ ثورة الفاتح1969 ، وبذلك منع مبدأ الشفافية والتدفق الحر للمعلومات وهو من المبادئ الأساسية في الديمقراطية، حيث عدم استقلالية وتعدد الأعلام وخاصة الخاص لا يستطيع الأفراد الحصول على معلومات من مصادر متعددة غير الرسمية حيث كان الأعلام تحت السيطرة المباشرة لسلطة وهي تعمل تحت قيود تشل من حريتها وتجعلها تتأثر بقرارات وأفعال السلطة، وينطبق هذا الأمر على الصحافة أيضا، حيث صدر قانون في يونيو 1972 يحد من حرية الصحافة، حيث تمت محاكمة 29 محرر صحفي ورجال أعمال بتهمة إفساد الرأي العام خلال العهد الملكي، كما تما إلغاء تراخيص 10 صحف لتبقى صحف مملوكة لدولة تنشر قيم ومبادئ الكتاب الأخضر وهم صحيفتان تستخدم كمنبر أيديولوجي يحتوي موضوعات تبشر بالكتاب الأخضر وهما (صحيفة الزحف الأخضر وصحيفة الجماهيرية) في سنة 1992، وبالتالي اختفت أشكال التعددية والنقد البناء وملكية المؤسسات الإعلامية وأصبحت هدفها هو الدعاية الأيديولوجية والتمجيد (المغيربي، ص 213، 2004) وبدأت وسائل الإعلام ذات توجه واحد، وهو تمجيد الفكر الواحد والنظام الجماهيري، وتشويه النظام الديمقراطي من خلال طرحه لسلبيات النظام الديمقراطي التمثيلي وخاصة الأحزاب السياسية التي هي أساس وعصب النظام الديمقراطي، وقد استطاع النظام تشويه دور الأحزاب السياسية في

ذهنية المواطن الليبي ويتضح ذلك من خلال عدم انخراط الأفراد في الأحزاب ما بعد ألفان وإحدى عشر، وأصبح المواطن متخوف من الأحزاب السياسية التي شوهت خلال مدة أربعين عام من خلال التكرار في وسائل الاتصال والتنويه لخطورة الأحزاب وأنها تسبب عدم الاستقرار وحروب أهلية،كما منع القانون الليبي المعدل من قبل السلطة حق التظاهر والتجمع أو التجمهر، وبذلك منع المجتمع من التضامن والتوافق في الأمور الحياتية والمصيرية، بالإضافة إلى احتواء النظام التعليم فالمدرسة لها دورا أساسيا في نشر الثقافة السياسية، فهي ترسخ في ذهن الطالب مبادئ التسامح وتقبل الأخر والتعايش معه، من خلال تحديث المناهج وخاصة التربوية والوطنية بما يتماشى مع العصر والتقدم العلمي، وغرس قيم ومبادئ المواطنة والوطنية والحرية والعدالة والمساواة، لكي يخرج جيل يدرك مفهوم وحدود الحرية التي تنتهي ببداية حرية الأخر، واستبدال هذه المناهج بمناهج ثورية تحريضية (الفكر الجماهيري)، وهي تمجد الشخصنة وتنادي بالكفاح الثوري والقضاء على الرجعية ومحاربة الرأسمالية والاستغلال، كلها تدعوا إلى العنف وتمجيد الرأي الواحد الذي لا يقبل الانتقاد وفي الوقت نفسه ينتقد الديمقراطية التمثيلية والأحزاب السياسية، وكذلك الدستور وباقي مؤسسات المجتمع المدني، فخرج جيل يفتقر ومتوجس من الديمقراطية والأحزاب السياسية والتداول السلمي على السلطة ووظائف وأهمية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالتعليم وإعطائها الأولوية، حيث هناك نقص كما وكيفا في المدارس مقارنة بعدد السكان ككل وبالنسبة لعدد السكان كل بلدية، كذلك بالنسبة لمتطلبات التربية الحديثة ذات الجدوى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمساهمة في التنمية الشاملة، ويتجلى هذا النقص في رياض الأطفال والمدارس الإعدادية والثانوية العامة والفنية، ونقص في عدد المتخصصين في التخطيط التربوي حيث عدد هذه المدارس لم يزد في عام 1984م عن (64) روضة أطفال و(1373) مدرسة إعدادية و(203) مدرسة ثانوية و(116) معهد للمعلمين و(77) مدرسة فنية وهذا لا يتماشى مع عدد السكان في تلك الفترة حيت بلغ عدد السكان (3277300) وهذا النقص أدى إلى ضعف الفاعلية في الخدمات وإكتضاض الفصول وقلة الاستيعاب، هذا بالإضافة إلى قلة الأجهزة التي يتطلبها التعليم (الشيباني، 1995، ص 160) والبنية التحتية المتهالكة.

وبالتالي فإن النظام السابق عمل على احتواء جميع قنوات التنشئة ونشر إيديولوجيا مغايرة لقيم ومبادئ الديمقراطية، التي أدت إلى افتقار أغلبية أفراد المجتمع وخاصة منهم العامة إلى مفهوم ومبادئ وأدوات الديمقراطية؛ بسبب انه لم يمارس وينخرط في عمل المؤسسات المدنية وخاصة الأحزاب السياسية ليتدرب على حرية التعبير وحدود الحرية وسلطة القانون حق الآخرين في النقد البناء والتداول السلمي على السلطة داخل الأحزاب وخارجها أي الدولة لعقود، وأنه لازال يحمل نسبيا ثقافة عدم التوافق وهذا يتضح جليا من خلال الأزمات والحروب الأهلية التي تعرضت لها الدولة بعد 2011 وأعاق التحول الديمقراطي .

المبحث الخامس .أثر التنشئة السياسية على التحول الديمقراطي في ليبيا

إن تطور المجتمعات في المشرق العربي لم تكن متزامنة بالشكل الذي حدث في المجتمعات الغربية، ففي الغرب حدث تطور تدريجي ابتدأ من الثورة الصناعية وصاحب هذا التطور عملية تحديث وتغيير في النسق القيمي والثقافي في المجتمع، حيث انتقلت الثقافة تدريجيا من ثقافة عائلية قبلية تتسم بروح الأبوية إلى ثقافة تعتمد على المصالح وروح المدنية، وبدأت تتلاشى الثقافة القديمة تدريجيا، أما في المشرق العربي فقد تعرض للاستعمار الذي نهب الثروات وممارسة جميع صنوف القهر والتسلط على المجتمع العربي، ثم تلاه النظم التسلطية التي حكمت الدول العربية، ومدت يدها في جميع مؤسسات الدولة، من خلال توسع القطاع العام، وهذا أدى إلى تعاظم دور الدولة المركزية **(خلدون النقيب، 2004، ص252)** وسيطرتها على وسائل ومؤسسات التنشئة، وبهذه الطريقة لم تعطي المجال للمجتمع لعملية تحديث الثقافة السياسية والاجتماعية، وهنا يمكن الإشارة إلى ان الديمقراطية هي ثقافة يمارسها المجتمع ويعيشها من خلال تجاربه وخبرته التاريخية، فلا توجد ديمقراطية ولا تحول ديمقراطي سلس بدون مجتمع ديمقراطي، فالثقافة تمارس وتؤدي دورها، وتدخل في تشكل مفهوم السلطة والشرعية، بما يدعم السلطوية والدكتاتورية في ظروف محددة، وكذلك تدعم الديمقراطية والمشاركة في ظروف أخرى مغايرة **(الصواني، 2013،ص187)**، هذا بالإضافة إلى كون الديمقراطية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يقوم على ثلاثة أركان عامة :-

1- وجود مبادئ حقوق الإنسان في الحرية والمساواة والعمل وتكافؤ الفرص والمحاكمة العادلة ... وما يتفرع عنها من حقوق.

2- مأسسة الدولة أي دولة المؤسسات، وعدم شخصنه الدولة، وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتمائهم العرقي أو الديني.

3- التداول السلمي على السلطة، والخضوع لصندوق الانتخابات، والاقتناع بالخسارة في الانتخابات ، على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية (الجابري،2004، ص86).

إن هذه الأركان تترسخ في ثقافة الفرد من خلال عملية التنشئة السياسية، والتجربة العملية، وبالتالي تتناقل هذه التجربة من جيل إلى أخر، فالأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية هي الأعصاب الحساسة للرأي العام في إدارة هذا التحول الديمقراطي، وهي شرط ضروري في عملية التحول الديمقراطي، فهي صيغة تؤدي إلى التطابق بين الدولة والمجتمع المدني تدريجياً، وعن آليات لإدارة الصراع والتوفيق بين مصالح التكوينات الاقتصادية والاجتماعية، هذه التنظيمات ستضغط على النخب الحاكمة باستمرار وتفرز وجود شعبي يتعاظم في تحديد شروط هذا التوحيد وتقنينه وضبطه ورقابته وحمايته، وستنطوي في النهاية على مفاوضات وتوفيقات بين مصالح فئوية وطبقية مختلفة ومتنافرة وهذا يعمل على تحسين مستوى الاندماج الاجتماعي والسياسي في جسم الوطن (حسيب وآخرون، 1988، ص446)، وهذا الاندماج يفرز الوطنية والولاء الوطني.

إن المجتمعات والمجتمع الليبي بتحديد الذي واجه الاستبداد والتجهيل الثقافي والسياسي لفترة من الزمن، تحتاج إلى فترة زمنية مماثلة للتخلص من حالة الأمية السياسية مصحوبة بحملات توعية لتغيير أنماط سلوكها السائدة، فهي غالبا ما يضعف ولاؤها للوطن ويزيد ولاؤها وانتمائها للفئوية والقبلية للحفاظ على كيانها، فالدولة تصبح العدو الذي يهدد وجودها فتلجأ لهذه الانتماءات الجزئية، وتصبح سهلة الانقياد من زعاماتها ووكلاء الدين، والحفاظ على أصنامها، خشية من التغيير، وذلك لجهلها منافع هذا التغيير، وخصوصا عندما تتشابك مع شوائب الموروث الديني، فتصبح معقدة يحذر من طرحها للمناقشة والتحاور تحاشيا للدخول في مواجهة مباشرة مع المجتمع فهي موروثا مقدساً في وجدانه مستعدة لاستخدام العنف والاستبداد ضد النخبة المثقفة لفرض توجهاتها مدفوعا

بأوامر أصنامها، وأحيانا تخلق أصناما جديدة، لأنها اعتادت لفترة من الزمن على عبادة الأصنام، وبذلك تغيب النخب السياسية والثقافية الفعالة عن الصراع الاجتماعي وتبرز بدلها الزعامات القبلية والفئوية ذات نزعات شخصية والتي يصعب التعاطي معها ضمن الثوابت الوطنية، كما تنصاع هذه المجتمعات لتوجهات زعاماتها التي تستغلها أبشع استغلال لتحقيق مأربها الخاصة وتحت لافتة شعارات الوطن والوطنية وهي في الحقيقة لا تمت بصلة إلى مصلحة الوطن والمواطن، وتكون السلطة مجبرة على التعاطي مع هذه الزعامات وتلبية رغباتها لأنها تستخدم نفوذها لفرض حالة الأمن والاستقرار والحد من الانفلات الأمني، وهذا يعيق عمل مؤسسات الدولة ويضعف هيبتها، وهذه الثقافة المجتمعية اكبر عقبة لتحول الديمقراطي، حيث يطالب هذا المجتمع بالحد الأعلى من حقوقه المنتهكة عبر التاريخ من دون ان يعي واجباته تجاه الدولة، ويتهم الدولة دائما بالتقصير مستغلا أجواء الحرية لإعلان العصيان، وتعاني النخب المثقفة من سلبيات هذا التحول الديمقراطي، لأن الغالبية تعاني من الجهل السياسي ولا تدرك مصالحها المستقبلية على نحو دقيق، فتخضع هذه النخب المثقفة لرأي العام (الربيعي، 2007، ص80) وأحيانا تنعزل عن المجتمع السياسي، وبذلك تفسح المجال أمام كل من لديه سطوة لسيطرة على بقية مؤسسات الدولة، وأحيانا تنشاء حروب أهلية بين القبائل والمدن لهذا السبب، والهدف هو تقاسم مناطق النفوذ، ان الوعي الثقافي والسياسي بالديمقراطية لا يكتسب فقط بالمعرفة، وإنما أيضا الممارسة العملية لاختبار النفس في قبول مبدأ الاختلاف والخسارة من دون فرض النوازع والرغبات الشخصية على الآخرين، إلا أن المجتمع الليبي نتيجة تدني وتشوه التنشئة السياسية الديمقراطية لعقود طويلة وفي غياب تام لمؤسسات المجتمع المدني ما جعله يرتمي للمؤسسات التقليدية (القبلية، الجهوية) وذلك لتحميه من سطوة السلطة والمجوعات الأخرى والحصول على حقوقه وحاجاته، وبالتالي صبغت هذه المؤسسات على المجتمع الثقافة المبدونة، أي ثقافة البدونة، وهي بمعنى سيطرة ثقافة البداوة على المجتمع، إضافة إلى ثقافة الشخصنة الغير مؤسسية، وهي المزاوجة بين الفكرة أو القضية والموقف الشخصي التي تتحكم فيه الرغبات والمزاج الفردي وكذلك ثقافة اللون الواحد والرأي الواحد الذي لا يقبل المختلف والتي لا تحوي قيم الديمقراطية واحترام الرأي المختلف، وهي ثقافة الخضوع وعدم المبادرة وهي تفتقر على العناصر المعززة للمشاركة السياسية، والشعور بالاقتدار، وهذه الثقافة هي عائق لديمقراطية والحداثة

والتغيير (صوان، 2013، ص188)، وهذا يفسر التعثر للانتقال لديمقراطية في ليبيا بعد 2011، بسبب احتماء الأفراد وراء القبيلة أو الجهوية، واعتبار الدولة ومؤسساتها والمراكز السيادية غنيمة وعدم التفريط والتنازل عنها بسهولة، كما أن ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الحشد الجماهيري والتظاهر السلمي وشعور الأفراد بعدم الاقتدار، بسبب حداثة النشاء وعدم الخبرة لهذه المؤسسات في الحشد والتظاهر السلمي سبب حالة عدم الاستقرار والدخول في حروب أهلية ومناطقية طيلة هذه الفترة.

الخلاصة

إن غياب الثقافة السياسية الديمقراطية في ليبيا جعل مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية في غاية الصعوبة، لا نقول مستحيل ولكن يوجد مخاض عسير وتحديات أمام المجتمع في الحاضر والمستقبل القريب، فثقافة الأحزاب السياسية التي عطلت لعقود وشوهت صورتها، تحتاج لفترة من الزمن لتعافيها وإعادة ثقة الشعب بهذه الأحزاب، كما إن عدم ممارسة المجتمع لدور مؤسسات المجتمع المدني لفترة من الزمن هذا يعطي الفرد الشعور بعدم الاقتدار السياسي ومن ثم يتدنى لديه ثقافة العمل الجماعي المنظم والتضامن مع الآخرين.

النتائج

– الثقافة السياسية الديمقراطية هي نتاج لتنشئة السياسية وهي تلعب دور مهم في دمقرطة المجتمع، فلا ديمقراطية بدون مجتمع ديمقراطي.

– الثقافة السائدة وهي الثقافة العامة في ليبيا دعمت من قبل السلطة، والتي لها جذور في التقاليد المتوارثة، والتي رسختها المؤسسات التابعة لسلطة لمجابهة أي تغيير، وهي ثقافة ماضوية تشدد على الامتثال القسري والخضوع وعدم الإدلاء بالرأي المختلف.

. النظام السياسي له دورا مهم في التنشئة السياسية، فهو منظومة لتوزيع القيم، إلا إن النظم التسلطية توزع أيديولوجية جامدة مختلفة عن مبادئ الديمقراطية للحفاظ على وجودها، هذا التوجس المستمر من المجتمع جعل النظام يبتدع أيديولوجية وتغرسها في المجتمع من خلال قنوات التنشئة

السياسية للحفاظ على نسقه السياسي، و إضفاء طابع المشروعية على نفوذه فهو يسعى للتحكم و التأثير على قنوات التنشئة بدأ من المدرسة و انتهاء بوسائل الإعلام.

- تعتر الانتقال لتحول الديمقراطي بسبب ثقافة الشخصنة والتمجيد والغلبة وانعدام ثقافة المؤسسية.

التوصيات

– إعادة النظر في القيم والمبادئ السلوكية التي تتنافى مع الديمقراطية (الغلبة والغنيمة واخذ الحق بالقوة) وتكسير حاجز الجمود الثقافي من عادات وتقاليد التي صبغت بصبغة دينية .

– توعية الفرد بأهمية التضامن والعمل الجماعي وكيفية المطالبة بحقوقه واحترام حقوق الآخرين بالطرق السلمية، وعن طريق مؤسسات المجتمع المدني.

– إن الوصول إلى صيغة توافقية بين النخب المثقفة والمجتمع بشأن تغيير أنماطه السلبية السائدة يتطلب بذل الجهود لتثقيفه ولإقناعه بأهمية الأنماط الجديدة وكشف سلبيات الأنماط السائدة التقليدية وإضرارها – إدخال الثقافة السياسية الديمقراطية في المناهج الدراسية وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، وتحفيزها على القيام بنشر نوادي ودورات تأهيلية وتربوية من خلال قنوات التنشئة، وإعطاء الحرية الإعلامية بضوابط قانونية أو ميثاق مهني.

المراجع

1– احمد بدر (1973) صوت الشعب (الكويت:وكالة المطبوعات)

2– الطاهر لبيب، وآخرون (1992) الثقافة والمثقف في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

3– باقر سامان النجار وآخرون (2008) الدولة الوطنية المعاصرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

4– جبرائيل الموند، ترجمة محمد المغيربي(1996) السياسة المقارنة (ليبيا: منشورات جامع قاريونس).

5- جان بيار، ترجمة منصور القاضي (1993) هيجل والمجتمع (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع).

6- حامد عبدالسلام زهران (1974) علم النفس الاجتماعي (القاهرة: عالم الكتب).

7- حسين عبدالحميد رشوان (1997) العلاقات الإنسانية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث).

8- خلدون حسن النقيب(2004) الدولة التسلطية في المشرق العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

9- خير الدين حسيب (1988) مستقبل الأمة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

10-شعبان الأسود(1999)علم الاجتماع السياسي (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

11-صاحب الربيعي (2007) دور الفكر في السياسية والمجتمع (سوريا: صفحات للدراسة والنشر).

12-عبدالله محمد عبد الرحمن(2001)، علم الاجتماع السياسي(بيروت: دار النهضة العربية).

13-علي الدين هلال (2000) النظم السياسية العربية (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية).

14-علي محمد شمبش (1979) العلوم السياسية (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع)

15-عمر التومي الشيباني (1995) التربية والتنمية الريفية (ليبيا: دار الكتب الوطنية)

16-محمد زاهي المغيربي(1994) قراءات في السياسة المقارنة (ليبيا: منشورات جامعة قاريونس).

17-محمد زاهي المغيربي (2004) المجتمع المدني في ليبيا (ليبيا: إصدارات عراجين)

18- محمد عابد الجابري (2004) الديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

19-محمود بن جماعة (2005) الإنسان والعمران والفلسفة في" مقدمة ابن خلدون" (تونس:دار محمد علي للنشر) .

20-يوسف محمد الصواني (2013) ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

1-الموقع ، alrakeza/posts.https://www

2-الموقع ، http://arabprf.com ./ تامر نادي، 2019

التهريب في ضوء الشريعة الإسلامية: دراسة حول واقع الجنوب الليبي- دراسة وصفية تحليلية

د. محمد علي احمد حمزة

محاضر، قسم الدراسات الاسلامية – كلية التربية اسبيعة، جامعة الجفارة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي الظاهرة التاريخية الا وهي ظاهرة التهريب لما نشطت هذه الظاهرة في الآونة الاخيرة بالجنوب الليبي لأنه يعتبر حدود صحراوي ورقعة جغرافية كبيره واسعة تنشط فيها هذه الظاهرة ، والمنهج المتبع الوصفي التحليلي ، ولتحليل البيانات تم استخدام مناقشة الموضوع بطريقة منطقية رابطاً بين الأدلة المرتبطة بمحور الدراسة وبين مضمون الموضوع الذي يختاره الباحث فنتائج الدراسة هي تكمن في دور الرقابة التي تمارسها الدولة على الحدود لها عدة صور منها إخضاع جميع المهاجرين الى اجراءات مشددة بحيث يدخلون الى الدولة بطرق قانونية وسليمة و خضوع جميع السلع الداخلية والخارجية من الدولة لإجراءات معينة تنظمها قوانين الاستيراد والتصدير، ولابدا من فرض الرقابة على البشر والسلع لأسباب عديدة لا يمكن حصرها سواء كانت اقتصادية وسياسية واجتماعية وأخلاقية وصحية وزراعية وأمنية، والتكاتف الامني وتركيب منظومات متطورة رقابية للحد من ظاهرة التهريب.

المقدمة

هناك سلوكيات رغم المنفعة التي تعود علي ممارسيها الا انها تقع في نظر الشريعة ضمن السلوكيات الغير مشروعة، بما يترتب عليها من مضار ومفاسد علي الفرد والجماعات.

فالإسلام لا يسمح بضرر الانسان علي نفسه ولا علي غيره، وهو بدلك ينظم حياة المجتمع ككل من خلال أحكام متعددة يراعي بها الحقوق ويحفظها.

ومن السلوكيات التي تضاربت واختلفت أفهام الناس حول مشروعيتها هو ظاهرة التهريب، فسبب اختيار هذا الموضوع لما يترتب بضرر يلحق باستنزاف خيرات الدولة والخطر المحدق بها، فهو يخالف القوانين التي سنتها الدولة والشرائع التي وضعت لمصلحة العباد..

فلا بدا من توضيح لبيان الاحكام الشرعية المتعلقة بها وكيفية الحد او علاج هده الظاهرة فالجنوب الليبي رقعة جغرافية شاسعة تحدها الحدود ، وينقصها الامن وغياب الدولة و نقص الوزع الديني في هده المناطق التي تنشط فيها ظاهرة التهريب ، لا سيما من انتشار الهجرة الغير شرعية قد سببت تغير ديمواغرافي لسكان الجنوب الليبي .

والهدف من البحث ودراسة الموضوع هو بيان الاحكام الشرعية المتعلقة به وكيفية علاج ومكافحة هذه الظاهرة، واختيار الجنوب الليبي وتسليط الضوء عليه لانه من المناطق الحدودية التي تنشط فيها هذه الظاهرة في ظل انفلات الأمن وغياب قبضة الدولة .

اشكالية البحث تدور حول السياسة التي تنتهجها الدولة في مكافحة هذه الظاهرة والعقوبات الجنائية المقررة لهده الجريمة ومدي تناسبها مع حجمها وخطورتها وأثرها في ردعها وتحقيق المصلحة العامة.

- **اسئلة البحث**

1/ ما هو التهريب ؟

2/ ما انواع التهريب؟

3/ ما دور القانون الليبي والاوقاف الليبية في هذه الظاهرة؟

4/ ما الاسباب التي أدت الي ظاهرة التهريب؟

- **اهداف البحث**

1. لمعرفة وتوضيح هذه الظاهرة المنتشرة في ربوع البلاد من المناطق الحدودية والجنوب نموذجا.
2. لسرد انواع التهريب من خيرات وممنوعات كلها تنشط تحتها.
3. لبيان دور القانون الليبي والاوقاف الليبية حول هذا الامر وما يترتب عليه من احكام قانونية وشرعية.
4. لتوضيح الأسباب التي ادت لي هذه الظاهرة.

- **اهمية البحث:**

تبدو أهمية دراسة هذه الجريمة جلية لخطورتها وللنتائج السلبية التي تتركها ، وعليه تكمن أهمية هذا الدراسة في النواحي التالية:

أ- تحليل النصوص القانونية والبحث في الآراء الفقهية والأحكام القضائية المتعلقة بهذه الظاهرة للحصول على المعلومات والحقائق النظرية والميدانية لتحقيق الهدف المطلوب.

ب-تحليل هذه الجريمة لإظهار خصوصيتها وتحديد معناها وإكمال النقص والغموض التي يعتبر بها .

- **حدود البحث:**

1- الحدود المكانية : يشمل الاطار المكاني لهذا الموضوع بشكل رئيسي في الجنوب الغربي لدولة ليبيا .

2- الحدود الزمنية : تقتصر الحدود الزمنية علي تسليط ظاهرة التهريب في هذا العصر أي من سنة 2011- حتي 2021.

- **منهجية البحث :**

اعتمدت هذه الدراسة علي منهج الاسلوب الاستقرائي وصفي من خلال الرجوع الى المؤلفات والأبحاث والدراسات والنشرات الثقافية والرسائل الجامعية العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة وتحليلها .

- **الدراسات السابقة:**

1. جريمة تهريب المهاجرين من منظور قانون العقوبات الجزائري/ م عبدالحليم بن مشري/ مجلة الاجتهاد القضائي

حيث ركزت دراسته علي الهجرة الشرعية وتهريب المهاجرين وسرد اتفاقية باليريمو، والاتجار بالأعضاء البشرية ، الا ان الفرق واسع بين هذه الدراسة والبحث ويختلف اختلاف كبير من حيث المضمون .

2. جريمة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري وآليات مكافحتها/ م عيواز نهلة/ رسالة ماجستير في قانون الاعمال – كلية الحقوق والعلوم السياسية، للعام 2018-2019

حيث سردت هده الرسالة عن تهريب المهاجرين ومفهوم جريمة تهريب المهاجرين والتعريف بالمصطلحات لهذه الجريمة واركانها والقصد الجنائي والعقوبات المقررة لجريمة

تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري، فالفرق بين هذه الدراسة والبحث بعيد كل البعد شكلا ومضمونا، الا انهما يتوافقا في مفهوم جريمة التهريب فقط.

المبحث الأول: مدخل حول مفهوم الاقتصاد الغير رسمي

مفهوم الاقتصاد الغير رسمي: هو عبارة عن أنشطة إقتصادية غير مشروعة أو مشروعة ولكنها غير مسجلة رسميا ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وهناك العديد من الامثلة علي هذا الاقتصاد مثل المشروعات الحرفية غير المرخصة، الباعة المتجولين، خدم المنازل، سيارات الأجرة، أما المشروعة غير المرخصة او غير مشروعة (غير قانونية).

وقد اطلقت تعبيرات متعددة علي الاقتصاد الغير رسمي، فقد اسماه البعض بالاقتصاد التحتي، والبعض الاخر بالاقتصاد الاسود، والاقتصاد غير المرئي، والاقتصاد المغمور، والاقتصاد السفلي، فالاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات النامية ويعاني من وجود اختلالات هيكلية كنتيجة لأعتماده علي القطاع النفطي وهيمنة القطاع العام علي مجريات النشاط الاقتصادي.

اولا: تعريف الاقتصاد الغير رسمي

يعتبر تعريف الاقتصاد الغير رسمي هو من الامور المهمة في مجال الدراسات التطبيقية لهذا الاقتصاد، لانه بناء علي تعريف مهمة القياس أو التقدير، فتعريفه يختلف من شخص الي اخر، فهو يتمثل في مجموعة الأنشطة المشروعة غير المرخصة مثل الانتاج غير المعلن في القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع البناء والنقل والتعليم والمواصلات وغيرها .

ثانيا: تمثلت ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي في جرائم التهريب من خيرات ليبية كالوقود والسلع وغيرها الي دول الحدود المجاورة، مما استفاد هؤلاء المهربون والدول التي استقطبت ما تم تهريبه، وهده الرسالة ستركز علي ظاهرة التهريب في الاقتصاد الليبي بمدن الجنوب الليبي ، وما اثرها في الشريعة الاسلامية والتي سيتم تناولها في المبحث الاول.

المبحث الثاني : التعريف بجريمة التهريب .

التعريف بالشئ هو تحديد مفهومه وبيانه ووصفه، ولتحديد مفهوم هذه الجريمة موضوع الدراسة وبيان وصفها باعتبارها جريمة تشكل خرقا للنظام القانوني القائم، لذا يقتضي البحث تعريف التهريب من الناحية اللغوية والفقهية .

المطلب الاول : تعريف التهريب لغة .

وردت فاللغة كلمة تهريب "مفرد" : مصدر هرب، شكل من أشكال التجارة غير المشروعة، تهرب، من يتهرب، تهربا، والمفعول متهرب منه، تهرب من واجبه: فرّ من أداله ولم يفي به.[2]

ويتضح مما ورد من تعاريف الفعل هرب فاللغة العربية هو :إدخال الاشياء الممنوعة أو إخراجها من البلاد.

المطلب الثاني : تعريف التهريب فقهياً أو شرعاً.

هو إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منه بطري غير مشروعة على خلاف القانون.[3]

المبحث الثالث: أنواع التهريب

المطلب الاول : تهريب البشر

تعتبر تجارة وتهريب البشر من أخطر الانشطة التي تطورت في ليبيا في السنوات الاخيرة حتى أصبحت الاكثر ربحا من بين الانشطة في هذا البلد الذي أصبح مرتعا لسماسرة بيع وتهريب البشر المحليين والدوليين بموارد مالية ووسائل متطورة من آليات النقل المتطور ومعدات الاتصال وأجهزة التواصل، وأسفر ذلك بالتالي عن ارتفاع أنشطة الشبكات الاجرامية

---

[2] عمر أحمد مختار عبدالحميد (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة عالم الكتب للنشر القاهرة، المجلة الواحد، الجزء 3، صفحة 2340.

[3] منصور عبود علوان (2002)، جرائم التهريب في العراق " دراسة مقارنة " دار الشؤون التقافية العامة ، بغداد، ط1 ، صفحة 51.

المنظمة التي تسهل الهجرة الغير النظامية ويحقق المهربون أرباحا طائلة بفضل توفير وثائق هوية مزيفة وتنظيم عمليات النقل والالتفاف على الاجراءات الرسمية لمراقبة الحدود ويهرب الاشخاص في الجنوب عادة عن طريق البر، والأمر مرهون بمدى استعداد المعنيين للدفع والمجازفة .

والعلاقة بين المهربين والمهاجرين هي علاقة مؤقتة جدا مما يجعل من الصعب تعقب المجرمين، وفي أثناء الرحلة يموت العديد من المهاجرين وهذا الامر يعتبر مخالفا لكافة القوانين التشريعية ومخالفا للشريعة الاسلامية التي تهتم بالحفاظ على النفس البشرية وعدم تعرضها للمهالك مصداقا لقوله تعالى (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)[4] كما يهتم الاسلام أيضا بإكرام البشر لقوله تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)[5]. وغالبا ما يتم تجمع المهاجرين غير النظاميين في مدن الجنوب الليبي على غرار مدن القطرون وأم الارانب وسبها ومرزق و أوباري وغات، وهناك يلجاؤون إلى العمل اليدوي لعدة أشهر أو سنوات لأجل الحصول على المال اللازم لاستكمال بقية الرحلة.

المطلب الثاني : تهريب السلع

التهريب فيه الكثير من الأضرار على البلاد والإفراد كما أنه يضر بالاقتصاد ضرراً كبيراً، ويتسبب في الإضرار بالعمال والمصانع، وهو ما يؤدي للإثراء على حساب الغير .

ويطلق تهريب السلع في الاصطلاح الاقتصادي الحديث على جلب السلع من خارج البلاد وترويجها في الاسواق الداخلية دون ترخيص من الجمارك بدخولها، ودون أداء ما يجب أن يودي عليها من ضرائب، وهذا من شأنه أن ينزل ضرار كبيراً بالصناعات المحلية ويصيب مؤسساتها ومعاملها بالشلل والركود والخسائر.

[4] سورة البقرة، الاية 194

[5] سورة الاسراء ، الاية 70

وقد حرم النبي صلي الله عليه وسلم صوراً من إنزال الضرر بالأسواق والتجار ومن ذلك تلقي الركبان وهو نوعان من التهريب وصورته أن يخرج بعض الناس إلى أطراف المدنية يتلقون القوافل التجارية القادمة من مختلف الجهات فيشترون منها ما يريدون من السلع قبل أن تدخل السوق فيكون في ذلك غبن وخداع لتلك القوافل لكونهم يبيعون سلعهم قبل أن يعرفوا ثمنها في السوق ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حيث يشتري حتى ينتقل الى سوق الطعام ، والمقصود أن النبي حرم هذا النوع من التهريب للسلع الذي كان معروفاً على عهده لما فيه من أنزال الضرر بالحركة التجارية ورواج السلع في السوق ومثله التهريب المعروف اليوم .

تهريب السلع له مخاطر كبيرة، منها أن فتح هذا الباب وإجازته يؤدي الى تهريب البضائع التالفة والمصنعة تصنيفاً رديئا، وبالتالي يبعضها بمبالغ باهظة وقد يؤدي ذلك الى تهريب البضائع المجرية شرعاً.

أضف الى ذلك أن المهرب يجي على بقية التجار الذي يخضعون للضرائب والجمارك وتصبح سلعهم ذات قيمة مرتفعة ، فإذا المهرب بقيمة أقل من قيمة تجارته الذى يدفع الجمارك والضرائب ، كان فى ذلك حماية على من يخضع تسليم الضرائب والجمارك .

المطلب الثالث: تهريب الوقود

لم تقتصر عمليات التهريب في الجنوب الليبي عبر الحدود تهريب المهاجرين غير النظامين فقط بل اتسعت رقعتها خلال السنوات الاخيرة لتشمل تهريب مشتقات النفط مثل الوقود والغاز الذي يعتبر من أهم السلع المدعومة ليصبح بذلك الوقود تجارة سائدة ومنظمة في وضع النهار وسوقا سوداء تسافر من خلالها يوميا الملايين من العملة الليبية دون رقيب أو حسيب وبحماية من مجموعات مسلحة وازدادت وتيرة تهريب الوقود عبر الحدود الجنوبية في ظل غياب وفراغ أمني تعيشه المناطق الحدودية مما أثقل كاهل الاقتصادي الوطني، وضاعف أزمة نقص الوقود في المدن الحدودية .

وبلغت خسائر تهريب الوقود ملايين الدينارات عن طريق الحدود البرية الدولية تشاد والنيجر مما يزيد من معاناة المواطن في الجنوب حيث أن سعر لتر البنزين جنوب ليبيا أضعاف السعر الرسمي وقد

كان للدولة في الفترة الاخرة دور في الحد من ظاهرة تهريب الوقود حيث أصدر مكتب النائب العام الليبي أوامر القبض على أشخاص بتهمة الاتجار بالنفط وقال البيان الصادر عن رئيس قسم التحقيقات أن هؤلاء الاشخاص متورطين في الكسب غير المشروع والإضرار بالمال العام عن طريق تهريب الوقود للخارج والتصرف فيه بطريقة غير شرعية .

المبحث الرابع:- الحد من هذه الظاهرة المنتشرة .

المطلب الاول : دور القانون الليبي فالحد من هذه الظاهرة ومكافحتها .

تتمحور إشكالية هذا المطلب حول الكيفية التي عالج بها المشروع الليبي ظاهرة التهريب والهجرة غير النظامية وماهي الوسائل والتدابير التي تبناها للحد منها ومحاصرتها وتوقيع العقاب على مرتكبيها، وما هي حدود الانظمة القضائية في مكافحة هذه الظاهرة ؟

وسنحاول الاجابة عن هذه الاشكالية من خلال ثلاث فقرات :

الفقرة الاولى : الاليات التشريعية لمكافحة التهريب .

نظراً لتنامي هذه الظاهرة كان لابد للمشرع الليبي أن يتدخل لسد النقائص في هذا المجال لأجل مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة فإصدار بذلك عدة قوانين تعالج هذه الظاهرة .

أولا : القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الاجانب في ليبيا وخروجهم منها.

حدد هذا القانون شروط دخول الاجانب الى ليبيا وأقامتهم بها وتنقلهم فيها من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم إذا كان حاصل على جواز، او وثيقة وتأشيره صحيحة بالدخول أو المرور، أو الاقامة .

ويجرم القانون المشار اليه الدخول الى ليبيا والبقاء فيها بشكل غير نظامي ، بيد أن هذا القانون لا يميز بين المهاجرين أو اللاجئين أو طالبي اللجوء، أو ضحايا الاتجار بالبشر ، أو

المهاجرين ممن هم عرضة للضرر، أو المهاجرين الاطفال أو غيرهم من المهاجرين من هم في حاجة الى حماية دولية لحقوق الانسان وتم تعديل القانون رقم (6 لسنة 1987 بالقانون رقم 2 لسنة 2004).

وأشترط التعديل على جميع الاشخاص من غير المواطنين باستثناء بعض الدول العربية الحصول صراحة لأول مرة على مصطلح تهريب المهاجرين وعاقب على جريمة تهريب ينظم القانون رقم (6) أيضاً ترحيل غير المواطنين الى بلدانهم .

ثانيا : القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة الغير مشروعة وأورد المشروع عدة نصوص لتجريم التهريب والهجرة غير النظامية والأفعال المتصلة بها وذلك على النحو الاتي :

1- جريمة الدخول الى الارض الليبية دون أذن أو تصريح من الجهات المختصة يقصد الاستقرار أو العبور الى دولة أخرى وعقوبة تلك الجريمة الحبس مع الاشغال أو غرامة لا تزيد عن الف دينار .
2- جريمة إدخال المهاجرين غير الشرعيين الى البلاد او اخراجهم منها او نقلهم او تسهيل نقلهم او إيوائهم او ترهيبهم او اخفاء أي معلومات عنهم أو إعداد وثائق سفر مزوده او توفيرها او حيازتها لهم ، وقد حاول المشروع الليبي أن يشدد العقوبات الخاصة لتلك الافعال بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار .
3- جريمة الانتماء الى عصابة منظمة للتهريب وعقوبتها : السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة مالية لا تقل عن خمسة عشر ألف دينار ولا تزيد على ثلاثين الف دينار.
4- وجوب المصادرة : تحكم المحكمة بمصادرة المبالغ المحصلة من الجريمة ووسائل النقل والأدوات المستعملة في ارتكاب جريمة التهريب إلا إذا ثبت ملكيتها للغير .

الفقرة الثانية : الاليات التنظيمية لمكافحة التهريب : وتتمثل في عدة أجهزة ومصالح وأدارك مركزية منها.

أ- جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية .

ب- مصلحة الجوازات والجنسية .

المطلب الثاني : دور الاوقاف الليبية في الحد من هذه الظاهرة .

يعتبر الجانب الديني جانب مؤشر جدا في حياة البشر معاملاتهم ، وتعتبر الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الاسلامية على راس الهرم الديني في ليبيا إلا أن دورها ضعيف نسبيا بل يكاد لا يذكر في نشر الوعي بين الناس للوقوف على هذه الظاهرة وبيان حكمها وخطورتها، وذلك لعدة أسباب منها انتشار عدة لغات ولهجات في المناطق الحدودية وعدم توفر وعاظ يجيدون تلك لأوصال العلم الشرعي المتعلق بهذه الظواهر الخطيرة .

ومن أبرز تلك اللغات " الهوسا – التارقية – النباوية " وغيرها من اللهجات المنتشرة من جانب المهاجرين أو المقيمين في تلك المناطق بطرق مشروعة أو غير مشروعة من غير الليبيين .

ومن الاسباب أيضا تركيز الاوقاف على قضايا المصالحة ومجابهة الاوبئة المنتشرة وإهمال هذه الظاهرة الفتاكة بالأمن القومي وصحة الموطنين ومن خلال هذا البحث المتواضع نأمل من الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الاسلامية في ليبيا تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة من خلال إقامة الندوات وتوجيه الخطباء والوعاظ لبيان خطورتها وإعداد وغاظ ممن يجيدون اللغات المنتشرة في تلك المناطق لضمان إيصال الحكم الشرعي لكافة المقيمين في تلك المناطق.

المبحث الخامس : الاسباب التي أدت الى ظاهرة التهريب والآثار الناتجة عنه .

المطلب الاول : الاسباب التي أدت الى ظاهرة التهريب .

1- الاحساس بضعف المؤسسات وعجز الدولة .

2- الانقسامات السياسية التي تعصف بالدولة في العقد الاخير .

3- ارتفاع نسب الفقر والبطالة بين الشباب .

4- الفساد المنتشر داخل أجهزة الدولة وداخل الاجهزة الدولة وداخل الاجهزة التي تختص بمراقبة الحدود.

5- ضعف الوازع الديني في تلك المناطق وغياب الاوقاف الليبية غيابا تاما في بيان الاحكام الشرعية لهذه الظاهرة .

المطلب الثاني : الاثار الناتجة عن جريمة التهريب .

1- نهب خيرات الدولة وتهريبها للدول المجاوره .

2- ارتفاع الاسعار في تلك المناطق التي تنتشر فيها التهريب بسبب احتكار المهربين للسلع .

3- انتشار هذه الظاهرة يؤدي الى تعود المواطنين على التهاون والتفريط في مقدرات الدولة وعدم شعورهم بهيبتها وسيادتهم .

4- انتشار الكسب الغير مشروع والتهاون في اكل الحرام إذ يعتبر المال الداخل في التهريب مالا محرما نظراً لكونه يدخل بطرق غير مشروعة .

5- تعرض تلك المناطق لانتشار المخدرات وجرائم القتل و انفلات الامن نظرا للسهولة التي يجدها المهربون والمنتسبين للعصابات الاجرامية في التنقل بين الحدود في ظل غياب تام للدولة نظراً للانقسامات والتجاوبات التي تحصل في .

6- هجرة العقول والمهارات وأصحاب الحرف والمهن من مناطق الجنوب الى الشمال بحثا عن حياة مستقره وآمنة .

المبحث السادس : خلاصة الشريعة الاسلامية وبيان حكم دار الافتاء الليبية

يعتبر التهريب في نظر الشريعة الاسلامية من أنواع الكسب الغير مشروعة، التهريب له مخاطر كبيره منها أن فتح الباب وإجازته يؤدي الى البشر والبضائع التالفة والمصنعة رديئاً وبالتالي بيعها بمبالغ باهظة ويودي أيضاً الى تهريب مقدرات وخيرات البلاد من مشتقات النفط وغيرها بطرق غير مشروعة ويودي أيضا الى تهريب البضائع المحرمة شرعاً مثل تهريب الاسلحة والمخدرات والعملات المزيفة وغيرها ، أضف الى ذلك أن المهرب يضر بقية التجار الذين يخضعون للضرائب والجمارك

، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول " لأضرر ولإضرار " فالمهرب ببيع بقيمة أقل من التاجر الذى يدفع الجمارك والضرائب ، ومن أثار الكسب غير المشروع مرض القلب أو موته الذي أشار اليه النبي صلي الله عليه وسلم فالحديث الذي قال في أوله " الحلال بين والحرام بين " ثم قال في أخر الحديث إلا وأن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله .... الحديث ، فأن ذلك إشارة ظاهرة لإرتباط بين صلاح القلب وفساده ، وبين أكل الحلال أو الحرام .

كما نبهت دار الافتاء الليبي في الفتوي رقم "2372" المتعلقة بجريمة التهريب والهجرة غير الشرعية الى أن هذا العمل بجمع مفاسد عديدة محرفة مشرعاً ، ضارة ضرراً بالغة ضرار خاصا بحياة الناس وضرار عاما بالوطن بأسره ، فالضرر والخاص بحياة الناس فالهجرة غير الشرعية لا يخض فهو مغامرة ومغامرة بأرواح البشر واستغلال حاجتهم وفقرهم وضعفهم وهو أيضا سلب لأموال الناس تم الالقاء بهم الى ما يعرضهم للهلاك وهو من تجارة الموت مالا يرضاه مسلم ولا يقدم عليه الا عصابات الاجرام لأنه من السبب في القتل والتعاون عليه قال تعالى (وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)[6] أما ضرر الهجرة غير الشرعية العام على الوطن فلأنه من الصعب في البلاد بالفساد ومن تعريض أمن الوطن بأسره الى الخطر حيث صارت ليبيا محطة عبور تتقاطر عليها الافواج البشرية بدون رقابة صحية ولا شرعية ولا قانونية .

الخاتمة

بعد أن أنهينا الدراسة حول التهريب وواقع الجنوب الليبي توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات للحد من هذه الظاهرة .

الاستنتاجات :

1- للرقابة التي تمارسها الدولة على الحدود عدة صور منها إخضاع جميع المهاجرين الى اجراءات مشددة بحيث يدخلون الى الدولة بطرق قانونية وسليمة .

[6] سورة المائدة، الاية 2

2- خضوع جميع السلع الداخلية والخارجية من الدولة لإجراءات معينة تنظمها قوانين الاستيراد والتصدير .

3- لابدا من فرض الرقابة على البشر والسلع لأسباب عديدة لا يمكن حصرها سواء كانت اقتصادية وسياسية واجتماعية وأخلاقية وصحية وزراعية وأمنية.

4- التكاتف الامني وتركيب منظومات متطورة رقابية للحد من ظاهرة التهريب.

التوصيات :

1- يوصي الباحث بتدخل دار الفتوي الليبية والهيئة العامة للأوقاف لإصدار قانون رادع يجرم ظاهرة التهريب .

2- يقترح الباحث تدخل الاعيان والحكماء في رفع الغطاء الاجتماعي عن المهربين .

3-كما يوصي الباحث الدولة بإنشاء جهاز خاص لمكافحة التهريب " تهريب السلع".

4- يقترح الباحث على الدولة فرض مكافآت مالية مجزيه لمن يقوم بالتعاون والتبليغ عن المهربين وأماكن تواجدهم والطرق التي يسلكونها.

قائمة المصادر

- القران الكريم .
- عمر أحمد مختار عبدالحميد (2008) معجم اللغة العربية المعاصرة عالم الكتب للنشر القاهرة، المجلة الواحد، الجزء 3.
- منصور عبود علوان (2002)، جرائم التهريب في العراق " دراسة مقارنة " دار الشؤون التقافية العامة ، بغداد، ط1 .

نمط وطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي 1990-2020

موضوع مقترح لإعداد رسالة الماجستير في الاقتصاد: **خريف 2021–2022**

إعداد : الطالب خلدون صالح سلامة

مقدمة

استحوذت ظاهرة تزايد الإنفاق العام (الحكومي) في الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية على اهتمام العديد من الاقتصاديين والساسة وصناع القرار ، وأفردت لها مساحات واسعة من البحث والدراسة ما أدى إلى ظهور العديد من النماذج التي حاولت تفسير هذه الظاهرة ، منها نموذج الناخب الوسيط، ونموذج اتخاذ القرار الجماعي ونموذج الجماعات الضاغطة، وغيرها من النماذج التي تتفق جميعها على أن الطلب على حجم معين من السلع والخدمات العامة هو المحدد الرئيسي لحجم الإنفاق الحكومي ، أما البلدان النامية فلا تزال تطبق النموذج التقليدي في بناء اقتصاداتها، آخذة في عين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، حيث يخضع الإنفاق الحكومي للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومستوى التنمية الاقتصادية والعوامل الديموغرافية [7]

اتسمت نظرة الكلاسيك إلى الإنفاق الحكومي باعتباره محايدًا وعديم الإنتاجية، فلم يفرقوا من حيث المبدأ بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص، معتبرين أن كلاهما هدرللثروة القومية، ولعل خير ما يعبر عن وجهة نظرهم تلك عبارة ساي (say) القائلة بأن أفضل النفقات أقلها حجما، وإصرار آدم سميث Adam Smith وأتباعه على قصر تدخل الدولة

[7] علي بن عثمان الحكمي ، محددات الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية ، مجلة معهد الإدارة العامة ، المجلد 47 ،العدد 4 ، الرياض 2007 ، ص ص 533 – 554

اقتصاديا على الأمن والدفاع والخدمات العامة وفي الحالات الاقتصادية الصعبة فقط ، في حين يخالفهم الكينزيون في ذلك, حيث يعتبرون إن الإنفاق الحكومي وسيلة مهمة من وسائل توزيع الثروة وتحويل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى, وأداة تساعد الدول على تحقيق أهداف اقتصادية معينة، وهو التوجه الذي تدعمه العديد من التوجهات والنظريات الحديثة التي ترى أن الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية، التي يمكن من خلالها التحكم في القوة الشرائية وحجم التشغيل والدخل القومي. [8]

ويكتسب الإنفاق الحكومي أهمية بالغة في البلدان النامية لأن القطاع الخاص غير قادر على تنفيذ الاستثمارات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، خصوصًا في مجال الخدمات العامة، كالكهرباء والمياه وغيرها من مشاريع البنية التحتية الضخمة، التي يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها نتيجة لضعف قدرته التمويلية والإدارية والفنية ، ما يجعل القطاع العام في هذه الاقتصادات الأساس الذي تعتمد عليه معظم شرائح المجتمع في زيادة الرفاهية وبناء مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.

وفي حين يمثل الإنفاق الحكومي في أغلب البلدان ما بين 50% إلى 60% من الطلب الكلي المتداول في الاقتصاد القومي, ولا يقل عن 30% في معظم بلدان العالم ، فإن أي تغير في الإنفاق يصبح مسألة حاكمة في تحديد مسار النمو الاقتصادي[9]

وبناء على ذلك زادت أهمية السياسة المالية في العصر الحديث كسياسة اقتصادية شاملة خاصة بعد أزمة الكساد العظيم 1929–1933، حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف إحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة وصولاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ممثلة في زيادة مستوي التوظف والاستقرار والنمو وعدالة توزيع الدخل وتجنب تقلبات النشاط الاقتصادي بين الكساد من ناحية والتضخم من ناحية أخرى، ذلك أن الإنفاق الحكومي أصبح بصرة عامة من أهم عناصر الطلب الكلي ومحركًا أساسيا لجميع الأنشطة الاقتصادية في معظم البلدان النامية.

---

[8], محمود محمد داغر، وأخرون ، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا ، منهج السببية، مجلة بحوث اقتصادية عربية , العدد 51 ، 2010 ، ص ص 110 – 138 .

[9] عبدالله شحاته ، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤيه عامة ، جامعة القاهرة، مصر 2009 ، ص ص 135 – 160 .

أولا المشكلة البحثية

أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية التي أجريت في العديد من الدول على وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، إلا أن نتائج تلك الدراسات اختلفت من دولة لأخرى، من حيث اتجاه تلك العلاقة، إذ وفي الوقت التي أظهرت فيه بعض الدراسات وجود علاقة معنوية تتجه من الناتج المحلى الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، بينت آخرى أن العلاقة تتجه من من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما أجمعت كل تلك الدراسات على أن الإنفاق الحكومي يعد أداة مهمة ورئيسية من أدوات السياسة المالية على مستوى الأداء الاقتصادي في تلك الدول.

في ضوء ما تقدم يمكن صياغة المشكلة البحثية لهذه الدراسة في في التساؤل التالي: ما هو نمط وطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا؟

ينبتق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يمكن نمدجة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومة في الاقتصاد الليبي؟

2- هل توجد علاقة معنوية ذلت دلالة إحصائية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي؟

3- هناك علاقة معنوية ذلت دلالة إحصائية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي ؟

4- هل هناك تأثير متبادل بين الناتج المحلي الإجمالي والأنفاق الحكومي ؟

ثانيا أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها محاولة لنمدجة العلاقة بين الإنفاق الحكوني والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي الذي يتميز بهيمنة القطاع العام النشاط مقابل محدودية دور القطاع الخاص، والمتأتية أصلا من ملكية الدولة لمورد الدخل الوحيد في الاقتصاد ألا وهو النفط، وبالتالي التعريف والتنبؤ بأهم الأُثار التي قد تترتب على تنفيذ السياسات المطروحة ضمن

إطار برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة المتعلقة بتحرير السلع العامة ، إضافة إلى تقديم منهج كمي لتقييم مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في ليبيا.

ثالثا أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة ما يلي:

1- تجميع الأدبيات الاقتصادية والبيانات المتعلقة بنط وطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

2- نمدجة وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي GDP في الاقتصاد الليبي, وتحديد اتجاهها خلال الفت ة ر 1990 – 2020.

3- الوقوف على أهم العوامل والمحددات التي تحدد نمط وطبيعة العلاقة بين المتغيرين.

4- الوقوف على أهم الآثار التي قد نتجم عن تنفيذ سياسة تحرير السلع العامة في الاقتصاد الليبي.

رابعا فرضيات الدراسة

للإجابة علىالتساؤل الرئيسئ والأسئلة الفرعية للدراسة سيتم اختبار الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي بشقية الاستهلاكي والاستثماري والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المدى الطويل.

2- تتجه العلاقة السببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي

3- يتأثر اتجاه العلاقة السببية بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

خامسا منهجية البحث

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في جمع الأدبيات وتصنيف وتبويب البيانات اعتماد على العديد من المصادر الثانوية ممثلة في الكتب والدراسات الاقتصادية والتقارير ذات العلاقة بالموضوع، كما سيتم الاعتماد أيضا على المنهج الكمي (القياسي) في تقدير وتحديد نمظ وطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي، حيث سيتم في هذا الإطار استخدام أسلوب التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية لكل من للإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والناتج المحلي الإجمالي من أجل التعرف على تطور هذا الإنفاق

بشقيه من جهة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية للقطاعات المكونة له من جهة أخرى، وتصميم نموذج قياسي لغرض قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي باستخدام أسلوب "جوهنسن" للتكامل المشترك لقياس العلاقة بين Gc و NOGDP

سادسا نطاق الدراسة

سينصب اهتمام هذه الدراسة على تحديد نمط وطبيعة العلاقة بين الأنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لليبيا وذلك حلال الفترة 1990–2020

سابعا الدرسات السابقة

يعج الأدب الاقتصادي بالعديد الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، مستخدمة الأسلوب القياسي والتي ركز جلها على أسلوب تحليل السلاسل الزمنية واختبارات السببية سواء في تحديد اتجاه العلاقة أو التنبؤ بها من هذه الدراسات والتي تمكن الباحث من الإطلاع عليها ما يلي:–

1–**دراسة زين العابدين بري (2001) بعنوان** العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة " 1970–1998

استهدفت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي، والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية وخلصت إلى أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج حيث جاءت قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق موجبة 0.387، وإلى أن الإنفاق الحكومي أكبر مما ينبغي حيث جاءت قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق أقل من الواحد الصحيح، وإلى أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي يمثل 29% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مقاربة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي والتي تبلغ 23% حسب التقديرات التي جاء بها آخرون.

2– دراسة حسن راضي (2018) بعنوان: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي غير النفطي خلال الفترة (1990–2014)،

استهدفت هذه الدراسة فحص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي غير النفطي. وحللت إلى تطور الإنفاق الحكومي (الاستهلاك والاستثمار) في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1990–2014)، وإلى وجود علاقة كبيرة بين الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل والقصير، في حين لا يوجد تأثير إيجابي للانفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الأجل القصير. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، منها أن الاستثمار اتسم بتاثيره الضعيف في نمو قطاعات الإنتاج غير النفطي وتحفيزه في المدة التي سبقت عام 2003 والمدة التي أعقبتها، مما زاد إمكانية تعرضه للصدمات الخارجية.

3- دراسة علي بن عثمان الحكمي (2000) بعنوان: تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي خلال الفترة(1965 – 1996)

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك ، وخلصت إلى وجود علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلي الإنفاق الحكومي خلال الفترة قيد البحث .

4- دراسة حمد بن محمد آل الشيخ (2001) بعنوان: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي: شواهد دولية، اجريت هذه الدراسة على بيانات سبعة وعشرين دولة متفاوتة في مراحل التنمية الاقتصادية، هي المملكة العربية السعودية، اسبانيا، جنوب أفريقيا، الأردن، مالطا ، سيريلانكا، سوريا، تايلاند، تونس، تركيا، قبرص, مصر، اليونان، اندونيسيا، إيران ، المغرب، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، البرتغال وسنغافورة ، وذلك خلال الفترة (1963–1995)، وخلصت إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

5- دراسة ليلي غضابنة (2015) بعنوان العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990–2012)

سعت هذه الدرسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية قانون واجنر على حالة الاقتصاد الج ا زئري باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990–2012، وخلصت إلى وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي ، وإلى أن هذه العلاقة تتجه من الإنفاق الحكومي الإجمالي

نحو الناتج المحلي الإجمالي مما يدعم فرضية النظرية الكينزية بأن الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي وليس كما تشير فرضية قانون فاجنر.

6- دراسة قمر الطالبي وآخرون (2021) بعنوان : دراسة العلاقة السببية الطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفاق العام في سورية للفترة(1990-2018).

استهدف هذه الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1990-2018)، مستخدمة اختبارات جذر الوحدة ومنهجية (تودا)، اعتمدت الدراسة على التحليل الديناميكي عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية، وكشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن متغير الانفاق العام مستقر عند المستوى، اما الناتج المحلي الاجمالي مستقر عند الفرق الأول وأشارت نتائج (تودا) إلى وجود علاقة طويلة الأجل ذات اتجاه واحد تتجه من الانفاق العام إلى النمو الاقتصادي مما يدعم فرضية (كينز)، ولوحظ من خلال تقدير اتجاه الانحدار الذاتي وجود أثر إيجابي لكل من المتغيرين في بعضهما بعضاً، أما نتائج تحليل الصدمات فقد دلت على وجود تأثيرات إيجابية بين كل من المتغيرين.

ثامنا تقسيمات الدراسة

بالإضافة إلى الفصل التمهيدي (الأطار العام للدراسة) الذي يحوي المشكلة البحثية وأهمية الدراسة وأهدافها وفرضياتها والمنهجية التي ستعتمد في إعدادها ونطاقها ستقسم الدراسة إلى أربعة فصول سيفرد **الفصل الأول** منها لاستعراض الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ، حيث سيستعرض المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي ، وأسباب نموه والآثار الاقتصادية له، إضافة إلى نمط العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في إطار قانون وفاجنر وفرضية كينز، بينما سيخصص **الفصل الثاني** للتعرف على أهم خصائص الاقتصاد الليبي وملاحقة التطورات التي طرأت على الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، حلال الفترة قيد البحث ، أما **الفصل الثالث**

فسيخصص لبيان نمط وطبيعة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي االاجمالي في الاقتصاد الليبي قياسيا باستخدام نموذج جوهنسن للتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ لتقدير اتجاه السببية في الأجلين القصير والطويل، في حين سيفرد الفصل الرابع لاستعراض النتائج والتوصيات.

المراسلات

ترسل البحوث باسم هيئة التحرير بمجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

العنـــــوان

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية
المكتب 9، الدور الثاني، مبنى إداري 1
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا
web: www.uot.edu.ly/eco

MAILING

All papers should be posted to
Journal **of R**esearchs **and E**conomical **S**tudies **(JRES)**

ADDRESS

Center of Researches & Economical Studies
Office No.9, 3rd Floor, Block 1
Faculty of Economics & Political Science
University of Tripoli, Tripoli, Libya
web: www.uot.edu.ly/eco